



ملحق التجربة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة عشرة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر
المنعقدة في ٤/محرم/١٤١٤ هـ / ١٣/٦/١٩٩٤ ميلادية .
(العدد ١٤) (المجلد ٣١)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٣

٣

(١) قرار محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتلادات .

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد داودية .

هذا من العمل

الصلحة

ب- طلب معلرة مقدم من سعادة السيد سمير حياشنة .

ج- طلب معلرة مقدم من سعادة السيد طلال عبيدات .

٣) قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٤/٦/٧ ، والمتضمن :

اولاً : كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٥٣٣٨) ، والمتعلق بقرار مجلس النواب الحادي عشر ، المتخذ في جلسته التاسعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٦ والقاضي بالموافقة على قرار اللجنة المالية للمجلس رقم (٢) والتوصيات الواردة فيه بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للاعلام (١٩٨٧ - ١٩٩٠) .

ثانياً : تقرير ديوان المحاسبة الاربعين لعام ١٩٩١ .

٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عينت صباح يوم الاربعاء ١٥/٦/١٩٩٤ .

١٧٨

محضر الجلسة

الوزراء .

٤- معالي الدكتور جواد العناني : وزيراً للاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٥- سماعة الشيخ عبد الباقي جمر : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٦- معالي المهندس سمير قنوار : وزيراً للنقل .

٧- معالي الدكتور صالح ارشدات : وزيراً للمياه والري .

٨- معالي الدكتور عبد السلام العيادي : وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٩- معالي السيد سامي قموة : وزيراً للمالية .

١٠- معالي السيد سلامة حماد : وزيراً للداخلية .

١١- معالي الدكتور محمد الصقور : وزيراً للتنمية الاجتماعية .

١٢- معالي السيد طلال سلطان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٣- معالي الدكتور محمد عفان العدوان : وزيراً للسياحة والآثار .

١٤- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزيراً للشباب .

١٥- معالي الدكتور عبد الرزاق السور : وزيراً للاشغال العامة والاسكان .

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٤/٦/١٣ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى برئاسة معالي الدكتور عبد الرزاق طييشات النائب الاول لرئيس المجلس وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الرضي .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

١- محمد داودية .

٢- سمير حياشنة .

٣- طلال عبيدات .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

١- توجان فيصل .

٢- منير صربر .

٣- د . فوزي الطعيمة .

٤- محمود هويل .

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع .

٢- معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائباً لرئيس الوزراء .

٣- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزيراً للتربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة

- ١٦- معالي السيد جمعة حماد : وزيراً للثقافة .
- ١٧- معالي الدكتور هاشم الدباس : وزيراً للبريد والاتصالات .
- ١٨- معالي السيد عادل القضاء : وزيراً للتموين .
- ١٩- معالي المهندس منصور بن طريف : وزيراً للزراعة .
- ٢٠- معالي الدكتور راتب السعود : وزيراً للتعليم العالي .
- ٢١- معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة .
- ٢٢- معالي السيد توليق كريشان : وزيراً للشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ٢٣- معالي الدكتور عبد الله الجازي : وزير دولة .
- ٢٤- معالي السيد هشام التل : وزيراً للعدل .
- ٢٥- معالي السيد يوسف الدلايخ : وزير دولة .
- ٢٦- معالي السيد طلال عريقات : وزيراً للطاقة والثروة المعدنية .
- وحضر من الإمانة العامة السادة :-
- (١) الدكتور حسين ابو عرابي .
- (٢) السيد علي الحسينان .
- (٣) السيد محمد الرديني .
- (٤) السيد غسان النجداوي .
- ١ -
- افتتاح الجلسة
- معالي النائب الاول لرئيس المجلس :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- النصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة عطوفة الامين العام .
- السيد الامين العام : شكراً معالي الرئيس .
- (١) اقرار محضر الجلسة السابقة .
- معالي النائب الاول لرئيس المجلس : يعفى ؟
- السيد الامين العام :
- (٢) الاجازات والاعتذارات .
- أ) طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد داودية .
- ب) طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سمير حباشنة .
- ج) طلب معذرة مقدم من سعادة السيد طلال عبيدات .
- معالي نائب الرئيس : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب ؟
- الجميع : موافقون .
- السيد الامين العام :
- (٣) قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ

- ١٩٩٤/١٧ والمتضمن :
- أولاً :- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٥٣٣٨) والمتعلق بقرار مجلس النواب الحادي عشر المتخذ في جلسته التاسعة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٦/٨/١٩٩٢ والقاضي بالموافقة على قرار اللجنة المالية للمجلس رقم (٢) والتوصيات الواردة فيه بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧ - ١٩٩٠) ثانياً :- تقرير ديوان المحاسبة الاربعين لعام ١٩٩١ .
- معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور نزيه .
- الدكتور نزيه عمارين :
- الزملاء الكرام
- (١) ثمة موضوع هام بات يشغل بال المواطن وعلى امتداد ساحة الوطن وهو ارتفاع اسعار العديد من السلع الهامة بما فيها تلك المعفاة من ضريبة المبيعات او التي تم تخفيض الضريبة عليها والتساؤل هنا اين دور وزارة التميمين ومن المسؤول عن حماية المستهلك من جشع بعض التجار وطمعهم على حساب قوت الناس .
- (٢) ظاهرة اختفاء بعض السلع دولماً مبرر واخص هنا اختفاء السجائر الاردنية من الأسواق على مدار الاسابيع الثلاثة الماضية حيث لا تجدونها الا في السوق السوداء الامر الذي اثار بلبلة وقلق الشارع الاردني من تفشي ظاهرة السوق السوداء الخطرة إن سمح لها ان
- تتفشى وتتمكن من السوق عرضاً وطلباً .
- نرجوا الحكومة توضيح هذه الظاهرة واتخاذ اشد الاجراءات بحق المخالفين والمستغلين بهذا الخصوص .
- اقترح على المجلس الكريم الطلب من الحكومة الرشيدة تفعيل دور المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية بزيادة طواقمها وساعات عملها . وتزويدها بالسلع الاساسية بما فيها السجائر الاردنية وبكميات كافية تغطي حاجة السوق المحلي لحماية المواطن من جشع بعض التجار والمحتكرين المترصين . وشكراً .
- معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور فرح .
- الدكتور فرح الرضحي :
- بعد ان اصبح الحلم حقيقة وتحول لواء عجلون الى محافظة فأنتي بالاصالة عن نفسي ونيابة عن اخواني نواب اللواء واهالي اللواء اتوجه بتحية الهمية مقرونة باسمى ايات اللواء والاخلاص لجلالة سيدنا الحسين العظيم وللأسرة الهاشمية المأجدة ، راجياً الله ان يحفظ لنا حسيثنا ويظل في عمره ليظل لنا سنداً وذخراً وعزاً .
- ولا يسعني في هذا المجال الا ان اتقدم بخالص الشكر لدولة رئيس الوزراء ابي سامر الذي بر بعهدته واولى بوعدته فكان هذا الانجاز الحخير طوبة لصانعي الخير والسلام شكراً .
- معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور محمد الزين .

هذا من المحل

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً
معالي الرئيس .

أولاً :- انني ابارك الزملاء من اعضاء مجلس النواب باشتراكهم مع الحكومة وايضاً الاصدقاء من ابناء الوطن .

اما النقطة الثانية معالي الرئيس اود ان اقول لزملائي وقد سبقني زميلي الدكتور نزيه عمارين .

الدورة الاستثنائية قريباً تنتهي وعندما ووفق على قانون ضريبة المبيعات تعلم جميعاً بأنها ضريبة للوطن وانها ضريبة احلالية في محل ضريبة الاستهلاك ولكننا نرى ان كثيراً من التجار ممن هم جشعون في كثير من الامور ، انني اطالب الحكومة املأ منها ان تقوم بهذه الامور التي ذات مساس بالمواطن وشكراً معالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً
لك ، الدكتور عبد المجيد الاقطش .

الدكتور عبد المجيد الاقطش : يسرني ان اتوجه بالشكر الجزيل الى دولة الرئيس الوزراء على تفضيله والاخوة الوزراء برفع لواء مادبا الى محافظة كما وانني ابارك للاخوة الزملاء الجدد في مناصبهم الجديدة واسأل الله سبحانه وتعالى ان يعينهم على تأدية المهام الجديدة الموكولة اليهم ، وانني ادعو الله سبحانه وتعالى ان يحفظ الله هذا البلد وان يديمهم سخاءً رخاءً تحت ظل جلاله الملك الحسين المفدى والسلام عليكم .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي مقرر اللجنة المالية .
السيد سعد هائل السرور مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصاها القانوني عدة اجتماعات خلال الفترة من ١٩٩٤/١/١٨ وحتى ١٩٩٤/٦/٧ ، برئاسة معالي المهندس علي ابو الراغب رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة معالي المهندس سعد هائل السرور و أعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسماحة والسادة :

بدر الرياطي ، المهندس سمير قعوار ، محمد داودية ، المهندس عبد موسى النهار ، المهندس مير صوير ، الدكتور عبد الحافظ الشخانية ، سمح الفرح ، الدكتور نادر ابو الشعر ، ملح الرجعي ، علي الشطي ، الدكتور هاشم الدباس ، عبد الكريم الكباريتي .

وحضر اجتماع اللجنة عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عادل القضاة وكبار موظفي الديوان ونظرت اللجنة في :-

أولاً : كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٥٣٣٨/٢/١٣/٥١) المؤرخ في ١٩٩٢/١٢/١٧ ، المتعلق بقرار مجلس النواب الحادي عشر ، المتخذ في جلسته التاسعة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٦ ، والقاضي بالموافقة على قرار اللجنة المالية للمجلس رقم (٢) والتوصيات الواردة فيه بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) .

ثانياً : تقرير ديوان المحاسبة الأربعون لعام ١٩٩١ .

وقد قامت اللجنة المالية بمقعد عدة اجتماعات درست خلالها كتاب سيادة رئيس الوزراء المشار اليه أعلاه ، وكذلك كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم (٩٠٠/٢٥/٩) ، الوارد للجنة المالية بتاريخ ١٩٩٤/٢/١٠ ، والذي يتضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص تطبيق قرار مجلس النواب الخاص بالموافقة على توصيات اللجنة المالية المتعلقة بتقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) .

وبناء عليه قامت اللجنة بمخاطبة معالي وزير المالية ومعالي وزير الأشغال العامة وعطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية للاستفسار عن بعض البنود الواردة في كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة المشار اليه أعلاه ، وقد وردت الاجابات على ذلك ، وهي مرفقة .

وقد تم استعراض كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة المشار اليه وقرار مجلس النواب المتعلق بتوصيات اللجنة المالية الخاصة بتقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) والاجراءات التي

هذا من الأعمال

اتخذت على كل توصية من توصيات اللجنة ، حيث أجاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة على كافة الأسئلة والاستيضاحات والاستفسارات التي تقدمت بها اللجنة .

وبعد دراسة كتاب سيادة رئيس الوزراء وكتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة والمخصصات التي تقدم بها ديوان المحاسبة ، حول الإجراءات التي اتخذت بشأن تطبيق قرار مجلس النواب الخاص بتوصيات اللجنة المالية بتقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) ، وملاحظات عطوفة رئيس ديوان المحاسبة ، حول مدى التزام الوزارات والمؤسسات العامة والدوائر الرسمية بالإجراءات المتخذة ، خلصت اللجنة الى جملة من الملاحظات العامة وتوصيات اللجنة عليها وهي كما يلي :-

وزارة الصحة :-

أولاً :- حسابات التأمين الصحي :-

١. وجود أخطاء قديمة في السجلات والقيود الرسمية وكثرة التعديل والشطب والتزويل في السجلات وبخاصة سجل التأدية .
٢. اختلاف قيمة بعض المستندات عن القيمة الواردة في كتب معالي وزير الصحة المتعلقة بالمراقبة على صرف سلف المعالجة وعدم متابعة تسديد السلف الممنوحة للمرضى .
٣. عدم مطابقة دفتر الصندوق لحساب البنك وكذلك وجود بعض وصولات القبض المعززة بقسيمة الإيداع بالقيمة المودعة لدى البنك في المحافظات والألوية والتي لم تظهر بكشف البنك .
٤. عدم تنظيم مستندات الصرف بالحوالات المالية حسب الأصول وعدم وجود الرقابة المالية على أعمال صندوق التأمين الصحي .
٥. بلغ مجموع الفرق في أرصدة حسابات التأمين الصحي (١٥٠٨٨٥٩) ديناراً زيادة في حساب البنك عن دفتر الصندوق . وعلى الرغم من تشكيل عدد من اللجان لدراسة الموضوع اولها بتاريخ ١٩٨٧/٩/٧ فانتهت تعثرت في أعمالها بسبب عدم وجود السجلات المنظمة حسب الأصول كما وانه لم يتم تصويب المخالفات حتى تاريخه .

وبناء على ذلك توصي اللجنة بما يلي :-

١. قيام اللجان باستكمال التدقيق والتحقق وتقديم التقارير للجنة المالية قبل بداية الدورة العادية الثانية ليصار على ضوء ذلك الى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من تثبت مسؤوليته عن سوء ادارة أموال التأمين الصحي .

بعض النظام المالي والمحاسبي الملاحم الذي يتسجم مع القوانين والأنظمة النافذة وذلك قبل نهاية

العام الحالي .

٢. تشكيل وحدة رقابة مالية وإدارية لمراقبة أعمال مديرية التأمين الصحي في وزارة الصحة حالاً .

ثانياً :- سجلات ودم المرضى في المستشفيات :-

بلغت المبالغ المستحقة على المرضى الذين تمت معالجتهم في مستشفيات وزارة الصحة ولم يقوموا بتسديد ما يطلب منهم ما قيمته (٣١٣٦٥٣٨) ديناراً حتى نهاية عام ١٩٩٠ .

وقد طلبت اللجنة المالية من وزارة الصحة تزويدها بالمبالغ المستحقة على المرضى متضمنة تفاصيل هذه الذمم بما في ذلك عدد المرضى والمبالغ المطلوبة منهم وتصنيفها ضمن فئات حسب المبالغ وذلك لتمكين اللجنة من التوصية في ضوء ذلك باعفاء بعض الفئات من ذوي الدخل المنخفض ومطالبة البعض الآخر .

وسيتضمن قرار اللجنة المالية عن تقرير ديوان المحاسبة الحادي والأربعين لعام (١٩٩٢) توضيحاً عن ذلك .

المنظمة التعاونية :-

نتيجة لتقارير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٨٧-١٩٩٠ وبناء على توصيات اللجنة المالية لمجلس النواب وقرارها رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ وموافقة المجلس الكريم عليها ، تم تشكيل لجنة فرعية من ديوان المحاسبة والمنظمة التعاونية قامت بدراسة الاستيضاحات الموجهة للمنظمة التعاونية والتي لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويبها حيث أنهت (٣٨) استيضاحاً من أصل (٥٩) استيضاحاً وبقي (٢١) استيضاحاً قيد البحث تتعلق غالبيتها بمنح تسهيلات زيادة عن السقف المحددة وكذلك صرف اعلاف زيادة عن المقرر وعدم تحصيل ذمم مستحقة للمنظمة .

وقد أوصت اللجنة بضرورة أخذ الضمانات الكافية من المقترضين وتحصيل المبالغ المطلوبة بكافة الطرق القانونية وعدم منح تسهيلات جديدة للمدينين .

ولكن للمنظمة التعاونية لم تلتزم بهذه التوصيات ، ولم تنفذ كل ما ورد في قرار اللجنة المالية رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ مما أدى الى تدهور الأوضاع المالية للمنظمة والبنك التعاوني الأمر الذي يتطلب مساواة القائمين عليهما عن تردّي أوضاعهما ليتم على ضوء ذلك اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم .

وبناء على توصية اللجنة المالية وموافقة المجلس الكريم عليها تم تشكيل لجان لدراسة أوضاع المنظمة التعاونية والبنك التعاوني وما زالت اللجان تقوم بأعمالها .

وتوصي اللجنة قيام الحكومة بسرعة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة اوضاع المنظمة التعاونية على ضوء تقارير اللجان المشكلة لهذه الغاية .

ضعف اجهزة جباية وتحصيل الرسوم والضرائب والبقايا :-

ما زالت الضرائب والرسوم والذمم والأموال الأميرية المستحقة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية والمجالس البلدية والقروية والخدمات المشتركة على الشركات والأفراد والمكلفين في تصاعد مستمر ولا يتم تحصيلها في أوقاتها وذلك لقصور أجهزة التحصيل في تلك الجهات عن القيام بواجبها ومتابعة تحصيل الذمم أولاً بأول لا سيما وان وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن تحصيل الأموال العامة . الأمر الذي يوجب عليها مضاعفة الجهود لمتابعة تحصيل الأموال العامة ، هذا بالإضافة الى عدم الأخذ بتوصية اللجنة المالية للمجلس بقرارها رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ المتعلقة بتحديث قانون تحصيل الاموال الأميرية وتفعيل مواد القانون الحالي .

وفي ضوء ذلك توصي اللجنة بما يلي :-

١. تطبيق تفعيل مواد قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ بحيث يتم اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للتحصيل والاسراع في تحديث هذا القانون بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمملكة .

٢. قيام الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية برصد المخصصات الكافية لتسديد الالتزامات المستحقة عليها ضمن مشاريع موازنتها للسنوات القادمة وأن تلتزم دائرة الموازنة العامة بالابقاء على هذه التخصيصات .

وزارة التموين :-

أوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ بضرورة التقيد بأحكام قانون التموين وتقديم موازنة حساب الاتجار لمجلس الأمة في الموعد القانوني لتقديم الموازنة العامة .

وقد استجابت الحكومة الموقرة بان عدلت المادة الخامسة من القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٨ وأصبح قانوناً دائماً وصدر تحت رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ وتضمن التعديل اقرار موازنة حساب الاتجار من مجلس الأمة .

وعلى الرغم من ذلك لم تقوم وزارة التموين بعرض موازنة حساب الاتجار لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٤ على مجلس الأمة في الموعد المقرر .

لذا توصي اللجنة بأن تلتزم وزارة التموين بتقديم حساب الاتجار الى مجلس الأمة في الموعد المقرر لتقديم الموازنة العامة للدولة .

ديوان المحاسبة :

اذ تؤكد اللجنة توصياتها الواردة في قرارها رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ بضرورة تعديل قانون ديوان المحاسبة بحيث ينص على ما يلي :-

١. النص على حصانة رئيس ديوان المحاسبة بما ينسجم مع نص المادة ١١٩ من الدستور .

٢. شمول رقابة ديوان المحاسبة لكافة المؤسسات العامة .

وقد لاحظت اللجنة خلو تقارير ديوان المحاسبة من أي اشارة تدل عل رقاته على ايرادات ونفقات البنك المركزي الأردني ويعتبر ذلك مخالفة لاحكام المادة ١١٩ من الدستور وتوصي اللجنة بضرورة اخضاع البنك المركزي الأردني لرقابة ديوان المحاسبة .

٣. اعطاء ديوان المحاسبة الحق في التدقيق على شركات الامتياز والشركات المساهمة العامة التي تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ بغض النظر عما ورد في أي تشريع اخر .

٤. بيان المخالفات المالية وكيفية التحقيق فيها واصدار العقوبات بشأنها واعتبار عدم الاستجابة للاستيضاحات مخالفة يحددها القانون .

٥. لرئيس ديوان المحاسبة اذا تبين بنتيجة التدقيق وقوع اختلاس أو تزوير أو أهمال أو تلاعب بالمال العام احالة المتهمين بذلك الى الادعاء العام .

٦. الاستقلال المالي والاداري لديوان المحاسبة .

وفي ضوء ذلك قام ديوان المحاسبة بتقديم مشروع تعديل قانونه رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته الى رئاسة الوزراء بحيث يتضمن النصوص الواردة أعلاه .

لذا توصي اللجنة بان تقوم الحكومة بالاسراع في تقديم مشروع تعديل قانون الديوان الى مجلس الأمة ليمر

بمراحله الدستورية في الدورة البرلمانية القادمة لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩١

رغم ديوان المحاسبة تقريره السنوي الأربعين لعام ١٩٩١ الى معالي رئيس مجلس النواب بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣ ونسخة منه الى سيادة رئيس الوزراء ، ونظراً لعدم مناقشة التقرير المشار اليه أعلاه من قبل مجلس النواب الحادي عشر في دورته العادية الرابعة ، قرر سيادة رئيس الوزراء اقامة ورشة عمل بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ تحت رعايته ابتداءً وانتهاءً وبرئاسة رئيس مجلس الخدمة المدنية معالي نائب

هذا من العمل

رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم يحضرها جميع الأمراء العامين للوزارات ومدراء الدوائر والمؤسسات العامة والموظفين المسؤولين عن الأمور المالية فيها وكانت مهمة الورشة وضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا المطروحة في تقرير ديوان المحاسبة .

وقد تمت مناقشة تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩١ وتم تشكيل فريق عمل برئاسة ديوان المحاسبة وعضوية عدد من المدراء العامين للدوائر والأمناء العامين وذلك لوضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات المطروحة في تقرير ديوان المحاسبة وقد استعرضت اللجنة المالية توصيات ورشة العمل المرفقة وأعمال فريق العمل واللجان وتوصي اللجنة بما يلي :

أولاً :- فيما يتعلق بمواضيع الاستيضاحات القائمة والمعلقة بين ديوان المحاسبة والوزارات والدوائر والمؤسسات المختلفة . حيث وما يزال حتى الآن عدد منها لم تتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة حسب الأصول حيث بلغ عدد الاستيضاحات الموجهة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية والمحالي البلدية والقروية ما مجموعه (١١٤) استيضاحاً أنهى منها (٩٥٤) استيضاحاً ونسبة (٨٥٦٪) وما يزال قيد البحث (١٦٠) استيضاحاً ونسبة (١٤٤٪) .

وتوصي اللجنة للمجلس بالتأكيد على الحكومة إيلاء هذا الموضوع أهمية بالغة والتعاون مع ديوان المحاسبة لإنهاء كافة المواضيع المعلقة والوارد في استيضاحاته .

ثانياً :- لغايات حصر الأموال المطلوبة للخزينة المالية والهيئات المحلية وتبويبها وتصنيفها وتوثيقها وتحصيلها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها بموجب قانون تحصيل الأموال الاميرية وقانون البلديات .

وتوصي اللجنة أن تقوم الحكومة بالتأكيد على أجهزتها تنفيذ ذلك والعمل الجاد على تحصيل المال العام .

ثالثاً :- بشأن وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر . خلصت اللجنة الى ان بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات لم تقم باحداث هذه الوحدات اضافة الى أن الوحدات التي استحدثت لم يتم تفعيلها بالقدر الكافي .

لذا توصي اللجنة بضرورة انشاء وحدات للرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية التي لم تبادر بعد الى احداثها ، وأن يقوم ديوان المحاسبة بدراسة واقتراح بعض الآليات اللازمة لتفعيل دور هذه الوحدات . حسب الجدول المرفق في نهاية التقرير .

رابعاً :- دعاوى الحكومة -

تم تشكيل لجنة من وزارة المالية وديوان المحاسبة ووزارة العدل للدراسة ومتابعة دعاوى الحكومة المقصود بها وغير المنفذة وحصر دعاوى الحكومة التي لم يتم الفصل بها على أن ترفع تقاريرها الى وزيرتي المالية والعدل خلال فترة أقصاها ١٩٩٣/٥/٣١ .

وقد قامت وزارة المالية والعدل بالتعاون مع ديوان المحاسبة بحصر دعاوى الحكومة وبيان مبالغها حيث ثبت وجود فرق ملحوظ في عدد القضايا بين كشوف وزارة المالية وكشوف وزارة العدل بلغ (٢٢٤) قضية قيمتها (٢١١) مليون دينار اضافة الى (١٤) مليون دولار ، مما يشير الى أن الجهات المعنية لا تقوم بمتابعة هذه القضايا ولا تعمل على تحصيلها حسب الأصول المنصوص عليها في قانون الاجراء وكذلك وجود عدد من القضايا بمبالغ تصل الى أكثر من (٢٣) مليون دينار لوزارات النقل والتموين والمالية ومؤسسة الضمان الاجتماعي يعود بعضها الى سنوات طويلة خلّت تصل الى (٢٠) عاماً مما يؤدي الى صعوبة تحصيلها وضياغ المال العام .

وتوصي اللجنة بضرورة اتخاذ الاجراءات السريعة من دائرة الادعاء المدني (الحامي العام المدني) لمتابعة وتحصيل قيم دعاوى الخزينة واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

خامساً :- السلف المدينة للخزينة المالية -

بشأن حصر وتصنيف السلف المدينة للخزينة المالية . تم حصر وتصنيف السلف المدينة المشار اليها ولكن لم يتم جدولة تسديدها ، كما قامت وزارة المالية بصرف سلف للشركات والدوائر بناء على قرارات لجنة الأمن الاقتصادي للوفاء بالتزامات هذه الجهات للغير رغم تعثر هذه الشركات ومماناتها من صعوبات مالية بل وصودر قرارات بتصفية بعضها منذ عام ١٩٨٦ ولكنها ما زالت تتلقى سلفاً من الحكومة ، والجدول المرفق في نهاية التقرير يبين مقدار هذه السلف .

ولخطورة هذا الموضوع واستمرار النزف في المال العام توصي اللجنة بضرورة الالتزام بقرارات التصفية ضمن المدة المحددة بقانون الشركات والتوقف عن صرف سلف جديدة الا بعد التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع والعمل على تحصيل السلف التي يمكن استردادها .

سادساً :- توصي اللجنة بالتأكيد على الاجهزة الحكومية والحكم المحلي التقيد والالتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة المالية وباللوات قانون تحصيل الأموال الاميرية وقانون رسوم طوابع الواردات وقانون ديوان المحاسبة والأنظمة المالية وأنظمة اللوازم والاشغال الحكومية والتعليمات الصادرة بموجبها وبلاغات الرئاسة المتعلقة بذلك وتنفيذ ما ورد فيها والتي تضمنت ضرورة التقيد

هذا من أصل

بالتقنين والأنظمة النافذة والتعاون مع ديوان المحاسبة .

سابعاً :- تؤكد اللجنة على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب التعيينات المخالفة بما يتفق وأحكام نظام التشكيلات ونظام الخدمة المدنية وبلاغي رئاسة الوزراء رقمي ٥ ، ٧ لسنة ١٩٩٣ في هذا الشأن وقانون الموازنة العامة وعدم تكرار مثل هذه المخالفات .

وقد تم تصويب بعض هذه المخالفات الا أن الجزء الاعظم من هذه التعيينات المخالفة ما زال قائماً دون تصويب حيث بلغ مجموع المخالفات (٦١٢) مخالفة تم تصويب (١٦١) مخالفة أي ما نسبته (٢٦,٣٪) .

وفي ضوء ذلك ترى اللجنة ضرورة تصويب التعيينات المخالفة سواء ما تم عن طريق ديوان الخدمة المدنية ذاته أو عن طريق الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية خارج نظام الخدمة المدنية . وكذلك ضرورة التقيد بالاسس والمعايير الموضوعية والتي تحكم التعيينات من قبل ديوان الخدمة المدنية والجهات الحكومية المعنية .

وختاماً فإن اللجنة المالية اذ تعرض لمجلسكم الكريم ما تم حول قرارات المجلس بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) وكذلك تقرير ديوان المحاسبة الأربعين لعام ١٩٩١ لا يسمها الا أن تتقدم باسم المجلس الكريم بتوجيه الشكر لجهاز ديوان المحاسبة على الجهود المشكورة التي بذلها في تلك السنوات في رقبته على ادارة المال العام ، كما ترجو المجلس الكريم الموافقة على قرارها وما تضمنه من توصيات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

اللجنة المالية

* ملاحظة :

يوجد مرفقات مشار اليها في تقرير مرفقة مع القرار .

الوزارة أو الدائرة	رأبها دة	رأبها دة	رأبها دة	رأبها دة
١- وزارة الداخلية				
٢- وزارة العدل				
٣- وزارة الخارجية				
٤- وزارة الزراعة				
٥- وزارة التعليم العالي				
٦- وزارة الثقافة				
٧- وزارة الشؤون الاجتماعية				
٨- وزارة الصحة				
٩- وزارة الكهرباء				
١٠- وزارة المياه والري				
١١- وزارة العمل				
١٢- وزارة الاقتصاد				
١٣- وزارة السياحة				
١٤- وزارة الشؤون البلدية والقروية				
١٥- وزارة التخطيط				
١٦- وزارة البيئة				
١٧- وزارة الشؤون الدينية				
١٨- وزارة الشؤون الثقافية				
١٩- وزارة الشؤون الاجتماعية				
٢٠- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٢١- وزارة الشؤون الخارجية				
٢٢- وزارة الشؤون الداخلية				
٢٣- وزارة الشؤون الثقافية				
٢٤- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٢٥- وزارة الشؤون الخارجية				
٢٦- وزارة الشؤون الداخلية				
٢٧- وزارة الشؤون الثقافية				
٢٨- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٢٩- وزارة الشؤون الخارجية				
٣٠- وزارة الشؤون الداخلية				
٣١- وزارة الشؤون الثقافية				
٣٢- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٣٣- وزارة الشؤون الخارجية				
٣٤- وزارة الشؤون الداخلية				
٣٥- وزارة الشؤون الثقافية				
٣٦- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٣٧- وزارة الشؤون الخارجية				
٣٨- وزارة الشؤون الداخلية				
٣٩- وزارة الشؤون الثقافية				
٤٠- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٤١- وزارة الشؤون الخارجية				
٤٢- وزارة الشؤون الداخلية				
٤٣- وزارة الشؤون الثقافية				
٤٤- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٤٥- وزارة الشؤون الخارجية				
٤٦- وزارة الشؤون الداخلية				
٤٧- وزارة الشؤون الثقافية				
٤٨- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٤٩- وزارة الشؤون الخارجية				
٥٠- وزارة الشؤون الداخلية				
٥١- وزارة الشؤون الثقافية				
٥٢- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٥٣- وزارة الشؤون الخارجية				
٥٤- وزارة الشؤون الداخلية				
٥٥- وزارة الشؤون الثقافية				
٥٦- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٥٧- وزارة الشؤون الخارجية				
٥٨- وزارة الشؤون الداخلية				
٥٩- وزارة الشؤون الثقافية				
٦٠- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٦١- وزارة الشؤون الخارجية				
٦٢- وزارة الشؤون الداخلية				
٦٣- وزارة الشؤون الثقافية				
٦٤- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٦٥- وزارة الشؤون الخارجية				
٦٦- وزارة الشؤون الداخلية				
٦٧- وزارة الشؤون الثقافية				
٦٨- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٦٩- وزارة الشؤون الخارجية				
٧٠- وزارة الشؤون الداخلية				
٧١- وزارة الشؤون الثقافية				
٧٢- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٧٣- وزارة الشؤون الخارجية				
٧٤- وزارة الشؤون الداخلية				
٧٥- وزارة الشؤون الثقافية				
٧٦- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٧٧- وزارة الشؤون الخارجية				
٧٨- وزارة الشؤون الداخلية				
٧٩- وزارة الشؤون الثقافية				
٨٠- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٨١- وزارة الشؤون الخارجية				
٨٢- وزارة الشؤون الداخلية				
٨٣- وزارة الشؤون الثقافية				
٨٤- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٨٥- وزارة الشؤون الخارجية				
٨٦- وزارة الشؤون الداخلية				
٨٧- وزارة الشؤون الثقافية				
٨٨- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٨٩- وزارة الشؤون الخارجية				
٩٠- وزارة الشؤون الداخلية				
٩١- وزارة الشؤون الثقافية				
٩٢- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٩٣- وزارة الشؤون الخارجية				
٩٤- وزارة الشؤون الداخلية				
٩٥- وزارة الشؤون الثقافية				
٩٦- وزارة الشؤون الاقتصادية				
٩٧- وزارة الشؤون الخارجية				
٩٨- وزارة الشؤون الداخلية				
٩٩- وزارة الشؤون الثقافية				
١٠٠- وزارة الشؤون الاقتصادية				

كل من أشعل

السلف	رصيد 1/1/1992	رصيد 1/1/1993	(بالدينار الأردني)
سلف الشركات			
1- الشركة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية	548,052	548,052	
2- شركة الأشغال الأردنية	15,154,215	18,330,047	
3- شركة مصانع الزجاج الأردنية	589,075	50,026	
4- الشركة الأردنية للمياه المسببة	2,848,889	3,871,945	
5- وحدة صناعة الاسمنت	67,115,549	80,358,997	
6- مؤسسة الحن الصناعية	1,537,842	1,537,842	
7- شركة الشرق الأوسط للتأمين	14		
8- بنك الأسكان (قرض 20 مليون)		2,425,478	
9- بنك الاستثمار العربي		5,000,000	
10- البنك الدولي للتنمية والتعمير		2,715,036	
المجموع	87,787,222	112,637,223	
سلف الصناديق			
1- صندوق اسكان ضباط الأمن العام	417,499	417,499	
2- صندوق اسكان ضباط الدفاع المدني	153,500	148,000	
المجموع	570,999	565,499	
سلف حساب الدعم			
حساب الدعم بالدينار الأردني	384,180,650	499,078,244	
حساب الدعم بالدينار الأمريكي	15,811,522	15,811,522	
المجموع	379,792,172	514,889,766	
سلف القروض الخارجية (مشاريع)			
1- سلف قروض المؤسسة الأردنية	66,388,241	66,388,241	
2- سلف قروض مستشفى الجامعة	2,888,332	2,888,332	
المجموع	1,051,883	893,547	
سلف وزارة التخطيط			
1- مشاريع ممرات بقرى خارجية	5,547,188	2,538,888	
2- الصندوق العربي للتنمية والأمان	209,609	55,971	
3- سلف مشاريع ممرات من الصندوق الكويتي	513,037	1,069,262	
المجموع	6,269,814	3,652,121	
الصندوق السعودي			
الصندوق العربي للأمن الاقتصادي	1,226,755	2,135,351	
وزارة الشؤون	3,382,106		
الخزائن الاستراتيجية	34,486,000	27,901,000	
دعم المواد التموينية	14,706,438		
الحساب الوسيط للخدمة الأمريكية	175,383	175,85	
المجموع	34,661,383	42,783,283	
مصاريف البترول			
دعم الخزائن الاستراتيجية	23,907,879	27,777,839	
سلف القيادة العامة			
1- اعتمادات نظام السيطرة	12,002,340	12,002,340	
2- اعتماد رقم 88/836 لخاتمة سيكورت	32,081		
3- اعتماد رقم 88/222 اوسه	22		
4- اعتماد رقم 86/893 اسلحة الجيش الشعبي	7,896,477	7,896,477	
اعتماد رقم 80/710 الرتين الفخاطيس	396,000		
المجموع	49,808,718	20,328,900	
سلف الأمن العام			
1- اعتماد نظام السيطرة	2,389,292	2,389,292	
2- اعتماد رقم 82/182 اوسه	34,204		
3- اعتمادات أخرى	5,119,813	5,153,717	
المجموع	7,508,605	7,577,213	

السلف	رصيد 1/1/1992	رصيد 1/1/1993
سلف العوائق الحكومية		
1- مؤسسة سكة حديد العقبة	7,417,951	7,417,951
2- وزارة الأشغال / مشروع طريق البحر	14,157,094	14,157,094
3- بنك تنمية المدن والقرى	3,880,244	3,880,244
4- الخط الممهد للمجازي	2,913,254	2,902,254
5- المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة	2,508,602	2,508,602
6- وزير شؤون الأرض المحتلة بالأمانة لوظيفته	121,572	121,572
7- بلدية جرش	104,122	104,122
8- دار الشعب	1,145,992	1,145,992
9- الجمعية العلمية الملكية	1,048,800	1,048,800
10- الملكية الأردنية	11,104,538	13,818,065
11- وزارة الأشغال العامة	2,252,000	275,000
12- بوفيه مجلس الأمن		88
13- مؤسسة النقل العام	3,470,000	2,920,000
14- المنظمة التعاونية الأردنية	357,521	735,538
15- مؤسسة الأراضي الزراعية	8,328,802	100,000
16- سلطة المياه		712,634
17- وزارة العمل	100,000	
18- مؤسسة الأسكان	24,769	
19- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	9,740,328	
20- صندوق التقاعد المدني	500,000	
21- وزارة الخطة والثروة المعدنية	1,641	
22- حساب شراء الديون الخارجية	40,000,000	
23- وزارة الخارجية	250,000	
24- اسر الشهداء	150,000	
25- اتحاد الزراعيين / سلطة وادي الأردن	515,019	
26- الديوان الملكي	319,534	
27- وزارة التربية والتعليم	2,400,000	
28- صندوق التقاعد الفلسطيني	259,398	
المجموع	113,069,175	51,846,984
سلف الأفراد		
1- سلف دائمة ومؤقتة	355,808	84,158
2- مؤخر السلام	908,538	342,815
سلف اصحاب المعالي	4,872	4,932
سلف على التقاعدين ويحسم منهم	4,875	7,830
سلف امانات مسافرين / دائرة الجمارك	358,125	348,125
سلف متقاعدين ولم يحسم منهم	1,300	1,300
سلف تذاكر عاليه / تسفير اردنيين من الخارج	2,076	2,076
سلف على موظفين تركوا الخدمة	13,774	13,774
سلف على موظفين متقاعين	5,593	5,593
سلف اشغال الخزينة	102,116	102,116
المجموع	1,756,675	912,517
بقايا اعمار حكومية - التليفون بها - وثائق	613,471	652,833
بقايا دعاوى الحكومة ولم تنفذ	4,723,554	4,723,554
بقايا وزارات ودوائر	29,477,900	30,678,519
المجموع	953,178,645	38,054,906
مصاريف الأبنية والأراضي والمعارف		
رسوم المعرك الصبي	32,000,000	31,598,312
اجمالي بقايا المصاريف	985,178,645	751,136,248

هذا من الأعمال

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

ديوان المحاسبة

الرقم : ٩ / ٢٥ / ٩٠٠

التاريخ : ٢٤ / ٨ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٥ / ٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس اللجنة المالية

أولاً :- نصت المادة (١١٩) من الدستور الأردني بأن يقدم رئيس ديوان المحاسبة الى مجلس النواب تقريراً عاماً يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية او كلما طلب مجلس النواب منه ذلك وبناء عليه :-

١. ناقش مجلس النواب الحادي عشر تقارير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٨٧ - ١٩٩٠ وتقدم بقرارات وتوصيات لمجلس النواب لأقرارها وقد اصدر مجلس النواب قراراً يتضمن الموافقة على قرارات وتوصيات اللجنة واحالتها للحكومة للأجابة عليها خلال اربعة شهور .

٢. اصدر دولة رئيس الوزراء البلاغات ذوات الارقام (٢٥) و (٣١) و (٣٣) لسنة ١٩٩٢ لتنفيذ ما ورد في قرارات وتوصيات مجلس النواب .

٣. تم تنفيذ معظم قرارات وتوصيات مجلس النواب الا انه بقي بعض منها مثل عدم صدور قانون تحصيل الأموال الأميرية والنظام المالي الموحد وكذلك تحصيل الذم المستحقة للخزانة المالية .

ثانياً :- رفع الديوان تقريره رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١ بكتابه رقم ٥١١٢/٢٥/٩ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣ المجلس النواب ولعدم مناقشة التقرير من قبل مجلس النواب الحادي عشر وجه دولة رئيس الوزراء كتابه رقم ١١٤٥/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٢/٩ الذي تضمنه اقامة ورشة عمل تحت رعايته وبرئاسة نائب رئيس الوزراء / رئيس مجلس الخدمة المدنية بحضورها جميع الأمناء العامين ومدراء الدوائر والمؤسسات العامة والموظفين المسؤولين الماليين في هذه المؤسسات لوضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا الواردة في تقرير ديوان المحاسبة حيث تم ما يلي :-

١. عقدت ورشة العمل اجتماعها في المركز الثقافي الملكي بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ وانبثق عنها تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس ديوان المحاسبة وعضوية الأمناء العامين كل من ديوان المحاسبة ووزارة

الصحة ووزارة المالية ووزارة التربية والتعليم ومدير كل من سلطة الكهرباء الأردنية والمؤسسات العامة للاسكان والتطوير الحضري والعطاءات الحكومية واللوازم العامة والموازنة العامة وذلك لدراسة المخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة ودراسة مشروع النظام المالي ومشروع نظام اللوازم .

٢. توصل فريق العمل الى التوصيات التالية :- مرفقة

٣. تم ارسال التوصيات الى رئاسة الوزراء لاعتمادها .

٤. وجه دولة رئيس الوزراء كتابه رقم ٣١٩٠/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ الي مؤيداً ما جاء في التوصيات لانتهاء كافة الموضوعات المعلقة وفق البرامج الزمنية المذكورة في التوصيات وكذلك وجه كتابه رقم ٣١٩١/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ الي وشكل به لجنة من الأمناء العامين في وزارتي العدل والمالية وديوان المحاسبة لمتابعة دعاوي الحكومة المفصول بها وغير المنفذة وحصر دعاوي الحكومة التي لم يتم الفصل بها .

٥. عممت كتاب دولة رئيس الوزراء على الوزارات ودوائر الدولة والمؤسسات العامة المعنية بالتوصيات حيث شكلت لجان في كل جهة لمتابعة ما هو مطلوب منها بمشاركة الديوان حيث خلصت الى انتهاء كثير من الأعمال المطلوبة .

٦. تابع الديوان تنفيذ ما جاء بالتوصيات .

ان اهم الموضوعات التي وردت في التوصيات ولم تقم الجهات المعنية بتنفيذها هي حصر الأموال المطلوبة للخزانة المالية وتفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية وحصر وتصنيف السلف المدينة لوزارة المالية وعدم رصد المخصصات اللازمة لتسوية المبالغ المطلوبة بين الوزارات والدوائر كما انه لم يتم وضع صيغة اتفاقية للخدمات الهندسية - تصميم واشراف ، من قبل وزارة الأشغال العامة والاسكان اما موضوع تعيينات المخالفة فقد تم تصويب بعضها حيث تم تصويب (١٦١) حالة ولم يصوب وضع (٤١٥) حالة .

مرفق كشوف تبين كل توصية والاجراءات التي تمت عليها وملاحظات الديوان بشأنها . ارجو التكرم باتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ التوصيات التي لم تنفذ لغاية تاريخه .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس ديوان المحاسبة

عادل القضاء

هكذا من أعمال

هذا من المرفق

الرقم	توصيات اللجنة الدائمة	قرار المجلس	الاجراءات	الملاحظات
٦	إجراء -دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية قبل تنفيذ المشاريع المختلفة من محاسن أو اسطغان أو طرق أو مناطق. -حيث ان اللجنة على هذه الدراسات لإيجاد الرأى. -بما أن	موافقة	تم الطعن من اللجنة الحكومية. توفى الحق التام في تم تشكيل لجنة حكومية	الملاحظات
٧	تشكيل لجنة لدراسة وضع اللجنة للجنة الحكومية من مخرجات من وزارة المالية ووزارة التخطيط	موافقة	لم يتطرق رد رئاسة الوزراء لهذه التوجه حسب	تم تشكيل لجنة حكومية
٨	اتخاذ وحدات وقائمة مالية داخلية في كافة الوزارات والادارات الحكومية الرسمية العامة بربطها	موافقة	ضمن المناقش التنظيمية في جميع الوزارات والادارات	حسب وزارة المالية
٩	إتخاذ جهاز ديوان الرقابة والتفتيش الإداري التي	موافقة	استجابت الحكومة وتم إنشاء وحدات للرقابة العامة	الملاحظات التي لم تنجزها

-٣-

الرقم	توصيات اللجنة الدائمة	قرار المجلس	الاجراءات	الملاحظات
١٠	لجنة قانون لخصائص الامور الاميرية وما يفظ	موافقة	استجابت الحكومة بوضع مشروع قانون جديد للحصول	يتقدم ديوان التشريع
١١	إتخاذ وحدات للمعلومات في كافة أجهزة الدولة	موافقة	استجابت الحكومة بوضع مشروع قانون جديد للحصول	الاراسي بدراسة مشروع
١٢	التحقيق بالاحكام قانون المصروفين التابعة لقطاع	موافقة	قانون لخصائص الامور الاميرية	قانون لخصائص الامور الاميرية
١٣	تحويل قانون ديوان المحاسبة بحيث ينص	موافقة	قانون لخصائص الامور الاميرية	قانون لخصائص الامور الاميرية
١٤	إتخاذ اللجنة لدراسة الامور الاميرية	موافقة	قانون لخصائص الامور الاميرية	قانون لخصائص الامور الاميرية
١٥	إتخاذ اللجنة لدراسة الامور الاميرية	موافقة	قانون لخصائص الامور الاميرية	قانون لخصائص الامور الاميرية
١٦	إتخاذ اللجنة لدراسة الامور الاميرية	موافقة	قانون لخصائص الامور الاميرية	قانون لخصائص الامور الاميرية
١٧	إتخاذ اللجنة لدراسة الامور الاميرية	موافقة	قانون لخصائص الامور الاميرية	قانون لخصائص الامور الاميرية
١٨	إتخاذ اللجنة لدراسة الامور الاميرية	موافقة	قانون لخصائص الامور الاميرية	قانون لخصائص الامور الاميرية
١٩	إتخاذ اللجنة لدراسة الامور الاميرية	موافقة	قانون لخصائص الامور الاميرية	قانون لخصائص الامور الاميرية
٢٠	إتخاذ اللجنة لدراسة الامور الاميرية	موافقة	قانون لخصائص الامور الاميرية	قانون لخصائص الامور الاميرية

۱۰۰

الرقم	توصيات اللجنة المالية	قرار المجلس	الاجراءات	الملاحظات
	1. إعطاء رئيس ديوان المالية صلاحية إعطاء ترخيص جرائم الاختلاس والتزوير والتدليس في المال العام أبداً إلا بعد الاستئصال الجذري للحقائق والتحقيق معهم والتدليس على عرض البلاغات في المسائل المالية التي تقع بين الديوان والوزارة الحكومية والأحداث الخاصة بقرابة الديوان على لادة تشكل من رئيس اللجنة المالية في مجلس الدواب ووزراء المالية ورئيس ديوان الخاصة والوزير أو مدير الدائرة التي تقع بها الخلف. ط استثنائية الديوان المالية والإدارية.			

ملف من العمل

اللجان التي تم تشكيلها من قبل اللجنة المالية في مجالس النواب

الرقم	توصيات اللجنة المالية	ملاحظات
١	اللجان التي تم تشكيلها أثناء مناقشة اللجنة المالية لتقرير ديوان المالية للعام ١٩٨٧-١٩٩١	تم تشكيل لجنة من ديوان المالية واللجنة التعاونية (١٢) لمتابعة تنفيذ العملية التعاونية وطبقة تيس ديوان المالية كتابه رقم ٨١٦/١-١٩٩٢ تاريخ ٨/٦/١٩٩٢
٢	لجنة وزارة التربية والتعليم وديوان المالية لدراسة الاحتياجات المالية لسنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠	تم تشكيل اللجنة وقد تم تقريرها بالسمية للاحتياجات فتمت اعتماد (٢) استيفاء بعد ان تم تصويب بنوعها ومطابقة وزارة المالية بخصوص (١٢) استيفاء كون مواضعها مطابقة بأرائي أو التاء أو فقد هاذن مالية ومطابقة بعض الاحتياجات المتعلقة ببعض النواب الآخرين
٣	لجنة وزارة التربية والتعليم وديوان المالية لدراسة الاحتياجات المالية لسنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠	ب. بالسمية لدراسة ضريبة المصارف فقد تم نصيب بعض البعيا من قبل وزارة المالية . ج. بالنسبة للخصم الموجود في الوزارة بالحال الخصم الموجود في الوزارة وتبعها (١٢٥٧١٢) استيفاء تم مطابقة وزارة الخارجية من مجموع التكاليف المدفوعة في حين بلغ مجموع التكاليف عام ١٩٩٢ (١٨١٢٥) استيفاء

الأدب - ملاحظات

الأدب - ملاحظات	توصيات اللجنة المالية	الرقم
١. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٣. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٤. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٥. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٦. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٧. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٨. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٩. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١٠. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١١. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١٢. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١٣. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١٤. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١٥. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١٦. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١٧. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١٨. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
١٩. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢٠. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢١. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢٢. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢٣. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢٤. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢٥. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢٦. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢٧. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢٨. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٢٩. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		
٣٠. ملاحظات (١٢١٩١٧) ملاحظات		

Handwritten text on a tilted rectangular label: *Handwritten text, possibly a name or title.*

لم يتم ترتيب وتنظيم الأمانات العينية حسب الأصول حتى تاريخه .

٢. قضايا الخزينة :-

٢. قضايا الخيرية :-
تم تشكيل لجنة بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٣١٩١/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤
وقد قدمت تقريرها الى دولة رئيس الوزراء حيث وجه الكتاب رقم ١١٧٥٠/١/١١/٦٣ تاريخ
١٩٩٣/١٢/١٤ يطلب فيه دارسته ومتابعة دعاوى الحكومة وقد بلغت قضايا الخيرية كما يلي :-
١٠٤

١٩٩٣/١٢/١٤ يطلب فيه دارسته ومتابعة دعاوى المستوردين
١. بلغ عدد قضايا الخزينة (٩٦٣) قضية وبلغ اجمالي (٣٤) مليون دينار تقريباً بالإضافة الى (١٠٤) مليون دولار حسب سجلات وزارة المالية هذا وتبين سجلات وزارة العدل ان عدد القضايا المنظورة امام القضاء ولم يت بها (٧٣٩) قضية وبمبلغ اجمالي قيمته (٣١٠٩) مليون دينار تقريباً اي بنقص (٢٢٤) قضية عن سجلات وزارة المالية .
(١١١) قضية وبمبلغ اجمالي محكوم به

ب. بلغ عدد القضايا المفصول بها ولم تطرح للتفويض (٨١) قضية وبمبلغ إجمالي محكوم به (٦٥.٠٤.٩) ديناراً .

ج. بلغ عدد القضايا المطروحة للتنفيذ (١٤٣) قضية ومبلغ إجمالي مقداره (١٠٤) مليون دينار تقريباً.

د. بلغ عدد القضايا المسجلة لدى وزارة العدل (٨٣٧) قضية تبلغ قيمتها (١٥٠٢) مليون دينار
حصل منها (١٣٦٨٢٨) ديناراً.

وصل منها (١٣٦٨٢٨) ديناراً .
ويرى الديوان تبياناً ورفراً في عدد القضايا وقيمتها المسجلة في سجلات وزارة المالية ووزارة العدل الذي يوجب مطابقة القيود ومتابعة التحصيل .

المنظمة التعاونية

هذا من العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١١٧٥٠-١-١١-٦٣

التاريخ : ٣٠-٦-١٤١٤

الموافق : ١٤-١٢-١٩٩٣

معالي وزير الزراعة

معالي وزير المالية

معالي وزيرة الصناعة والتجارة

عطوفة رئيس ديوان التشريع والرأي

عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

عطوفة رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الإداري

في ضوء التقرير المرفق بكتاب ديوان الرقابة والتفتيش الإداري رقم ٦٢٢/٥ تاريخ ١٩٩٣/٨/٣١ والمرفق نسخة عن كل منهما .

قررت تشكيل لجنة من المستشار في ديوان التشريع السيد تركي حداد وأمين عام كل من وزارة المالية ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة وديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الإداري ، وذلك لوضع تصور كامل عن أوضاع المنظمة والبنك التعاوني وتقديم التوصيات اللازمة وتحديد الوسائل الواجب اتخاذها لمعالجة تلك الأوضاع وإعداد تقرير بذلك وموافاتي به في مدة أقصاها شهر من تاريخه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء بالوكالة

لسخة / الى المستشار القانوني لمجلس الوزراء .

المنظمة التعاونية الأردنية

رقم الاستيفاض	الموضوع	الإجراءات
١٩٨٧/١١٥	دعم مستحقة على شركة الدقاق للرعي والشركة الأردنية للتنمية والثروة الحيوانية وذلك فرق رسوم جبركية .	تيدالبيت وتم حجز موجودات الشركة من قبل محكمة بداية السلط رقم ٩٣/٥٨ .
١٩٨٨/٤٤٦	الحسابات الجارية المدينة غير مجددة والضمانات العقارية غير كافية ونجاوز في منح التسهيلات للمدينين .	كتاب المنظمة تاريخ ٨٨/٧/٢١ ولازال الموضوع قيد البحث .
١٩٨٨/٨٣١	عدم دفع بدل ايجارات مستحقة على المستاجرين في المبنى التجاري/العقبة - المنظمة التعاونية .	قيد البحث، وتم تحويل المستاجرين المختلفين عن الدفع للقضاء وكتاب المنظمة تاريخ ١٩٩٣/١١/٢١ يقوم المستاجرون بالدفع ماعدا (٤) .
١٩٨٩/٥٦	عدم تحصيل الذمم الشخصية المستحقة للتسويق على مزارعين وباعة محليين .	قيد البحث وتم صدور حكم من القضاء بحق بعضهم .
١٩٨٩/٧٠٠	عدم إبراز بعض الملفات والبلود للتدقيق وعدم تحصيل الذمم المستحقة .	قيد البحث .
١٩٨٩/٧٥٣	عدم تسديد الذمم المدينة على الأفراد والجمعيات والمؤسسات وتسوية الذمم الدائنة .	قيد البحث .
١٩٩٠/٨٨	تم صرف كميات اعلاف تزيد من المستحق وصرف بطاقات دون احضار شهادة ملكية للأعلاف .	قيد البحث، والامر امام الادعاء العام (القضية رقم ٩١/٧٣٢) وشمولها بقانون العفو العام رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٢ بكتاب المنظمة تاريخ ١٩٩٣/٣/٢ .
١٩٩٠/٢٦٢	عدم تمرير فواتير شركة صبح للمهندسة علي ديوان المحاسبة واجازتها للصرف قبل عرضها على الديوان (شركة ناشكو وستمكور عطاء .	لحقق على الشركة مبلغ (٣٣٥) ديناراً طوابع ورسوم جامعة .
(٨٨/٥)		

هذا من الأعمال

رقم الاستيفاض	الموضوع	الإجراءات
١٩٩٠/٥١١	صرف بطاقات اعلاف دون الحصول على شهادة ملكية حسب الأصول .	القضية دولت الى المحكمة بالقضية رقم (٩٠/٦٥٩) وشمولها بقانون العفو العام رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٢ بكتاب المنظمة تاريخ ١٩٩٣/٣/٢ .
١٩٩٠/٦١٦	وجود كمبيالات وسلف زراعية وسلف تجارية مستحقة الدفع ولم تحصل بعد .	السلف الوارد ذكرها محوله الى الدائرة القانونية للتحويل .
١٩٩٠/٧٩٧	منح تسهيلات للمؤسسة الفنية للمقاولات بلغت (٧١٦٦٨) ديناراً مع المعروفة التامة بوضع المؤسسة الفنية من الناحية المالية من قبل البنك التعاوني .	صدر حكم من المحكمة بدفع المبلغ (ولا يوجد عنوان واضح لكفيل المؤسسة الفنية) ومقداره (١٩٥٠٠٠) ديناراً ر (٥٠) الف دينار لدى اجراء عمان تحت رقم (٩٣/٥٢٢) علماً بان الرصيد العقاري لا يغطي كامل المبلغ .
١٩٩٠/٨٦٣	منح تسهيلات للسيد محمد سعد الخلف بلغت (١٥٥٦١٧) ديناراً مع منح اولاده تسهيلات بقيمة (١٤٤٨٠) ديناراً .	القضية دولت للمحكمة للتحويل رقم (٨٩/١٠٣) تم عمل تسوية قرار مجلس الإدارة رقم (٩٢/١١٩) وحول الدين الى قرض غير زراعي وبغائدة بسيطة (٢١٢) .
١٩٩٠/٨٦٤	منح تسهيلات للسيد سليمان ارتيمه بلغت (٤٨٠٩٢) ديناراً مقابل رهن قطعة مستملكة لفتح شارع بقيمة (٨٣٨٦) ديناراً .	صدر حكم على المدين بدفع مبلغ (٤٢٠٠٠) ديناراً .
١٩٩٠/٨٨٤	منح تسهيلات للسيد فاضل جمعة عبيسات بنقص مقداره (١٢٢٨٠) ديناراً مع عدم وجود رهونات عقارية لضمان التسهيلات .	اقيمت على المدين دعوى بقيمة (٥٠٠٠) دينار ومطروحه للتغيب امام محكمة بداية الكرك تحت رقم ١٩٩٠/٥٧١ والقضية رقم ٩٠/٢٦٧ ونشر بالجريدة الرسمية رقم (٣٨٩٧) تاريخ ١٩٩٣/٥/٣١ .

رقم الاستيضاح	الموضوع	الإجراءات
٩٠/٨٩٦	منح تسهيلات للسيد علي منعم الحيدري بلغت (٤٤٣٣) ديناراً والإكتفاء بالكفالات الشخصية ضماناً للدين .	القضية أمام دائرة اجراء عمان تحت رقم (٩٠/٩١٤) والمدين والكفلاء لا يتمتعون بالجنسية الأردنية .
٩٠/٩٠١	منح تسهيلات مصرفية للسيد سعود العدوان بسقف مقداره (٢٤٠٠٠) ديناراً مع عدم الالتزام بالدفع .	القضية منظورة امام محكمة عمان .
١٩٩٠/٩٣٣	منح تسهيلات للسيد ثامر سعود العدوان بقيمة (٢٠٠٠٠) دينار .	القضية مطروحة للتنفيذ امام دائرة الاجراء . تم دفع مديونية السيد سعود العدوان مع ولده ثامر إلا انه لم يلتزم بالدولة بعد ان حول الجاري مدين الى زراعي والحجز على ضمانات المذكورين .
٩٠/١٢٩٥	منح جمعية نور الصافي / الكرك قروض بقيمة (٤٩٠٠٠) دينار مع عدم الالتزام بالتسديد .	تم التوصل بتاريخ ٩١/١/٥ على الالتزام بدفع المبلغ على أقساط .
٩٠/١٣٥٨	منح تسهيلات مصرفية لجمعية الفجر الأوسط / وادي الاردن وعدم الالتزام بالسداد .	لا يزال الموضوع قيد البحث .
٩٠/١٣٥٩	منح تسهيلات لجمعية نور المزرعة والحديشة مع بيان عدم إحالة سلف الجمعية للشعب القانوني .	تم عقد اتفاقية بين المنظمة والجمعية على كيفية تسديد المبلغ بتاريخ ١٩٩١/١/٥ .
٩٠/١٣٦٦	عدم إبراز كشوفات الجرد السنوي للوزم لعام ١٩٨٧ للتدقيق واختلاف الأرصدة المدورة الى عام ١٩٨٨ مغايرة نهاية عام ١٩٨٧ ووجود ماخذ تتعلق بقسم اللوازم وسجلاته ومستنداته خلافاً لأحكام نظام اللوازم رقم (٦) لسنة ١٩٨٨ .	تم تصويب الاستيضاح باستثناء الأرصدة المدورة بكتاب المنظمة تاريخ ١٩٩١/١٠/٢٧ .

هذا من المرفق

ورشة العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥٥ / ١١ / ١١٤٥

التاريخ : ١٨ / ٨ / ١٤١٢

الموافق : ٩ / ٢ / ٩٩٣

عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية

عطوفة رئيس ديوان الرقابة والتفتيش

ارسل اليكم نسخة من كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ٥١٢٤/٢٥/٩ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣ الموجه الي ، ونظراً لما ورد في هذا الكتاب من معلومات وآراء وافكار هامة فأنتني اقر ما يلي :-

١- اقامة ورشة عمل تحت رعايتي - ابتداء وانتهاء - و برئاسة رئيس مجلس الخدمة المدنية يحضرها جميع امناء ومدراء الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والموظفين المسؤولين عن الامور المالية في هذه المؤسسات . وجميع اعضاء مجلس الخدمة المدنية .. وتكون مهمة الورشة - لمدة يوم أو ساعات - وضع آلية للحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا المطروحة في تقرير عطوفة رئيس ديوان المحاسبة .

٢- تأليف لجنة منكم للاعداد للناسب لهذه الورشة وذلك بوضع برنامج متكامل لهذه الورشة : حضوراً وموضوعات وتوصيات وذلك بالتشاور والتنسيق مع معالي رئيس مجلس الخدمة المدنية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي رئيس مجلس الخدمة المدنية لاعلامي بما تم بهلذا الموضوع باقرب فرصة ممكنة .

هذا من العمل

الرقم	توصيات اللجنة	توصيات اللجنة	توصيات اللجنة
١	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية
٢	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية
٣	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية
٤	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية
٥	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية
٦	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية
٧	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية
٨	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية
٩	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية
١٠	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية	تتمتع اللجنة بالسلطة والاختصاص في مراقبة ديوان المحاسبة والخدمة المدنية

ملف من الشؤلى

الرقم	توصيات اللجنة	الآراء	ملاحظات
١	ثانياً، بالنظر إلى أن التحقيق والتحقيق والبحث في الوزارات	تم دعم	
٢	من الوزارات والوزراء بشأن على توصيات اللجنة المالية	والوزراء الاقتصادية والمالية المحلية حتى ١٩٩٢/١٢/٣١	
٣	في مجلس النواب بقرارها رقم (٩) لسنة ١٩٩٢م	حيث بلغ مجموعها (١١٠) مادة تم العمل (١٠٠) لجنة	
٤	تقاريرها وتوصياتها خلال فترة اجتماعها ١٩٩٢/٥/٣١	وبقي (٩) إبان لم تتم أعمالها .	
٥	وان تقوم اللجنة التي لا تتسكن من إنجاز أعمالها		
٦	هذه الفترة بإعلام مجلسي وفق المالية بأعمالهم		
٧	اتخاذها من أعمالها والجهة اللازمة العمل أعمالها		
٨	ثالثاً، من تقوم على متابعة دعم الأموال المطلوبة للوزارة	قامت بعض الجهات مثل مؤسسة الاتصالات العسكرية	
٩	المالية والميزانية المحلية (البنك) وتوزيعها وتجميعها	والإقليمية ومصلحة البناء بجمعية لتحويل الأموال	
١٠	وتتبعها وأعمالها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول	المطوية أما وزارة المالية فقد قامت بتأدية	
١١	بها و بعم استعانة كافة الإدارات الحكومية بق	لتحويل بعض البنود من المرامات الموعودين أما	
١٢	المستقلين يتم تجميعها بموجب قانون لتحويل الأموال	الجهات الأخرى مثل وزارة العمل والمهنية المعاصرة	
١٣	الاجتماعية وقانون الميزانية	ولم تتم التسمية من قبلها لتحويل .	
١٤	بأمرها بتحويل وحمل الرقابة الداخلية في الوزارات	لم يتم تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في هذا	
١٥	إستراتيجية كاتبة الوائض التي يطرحها هيأت المحلية	الاجل .	
١٦	في استجابتهم وكيفية وتقريره السنوية والعمل على		
١٧	تجميعها للإجراءات فيما يتعلق بالآثار ما بين		
١٨	المستقلين في وزاراتهم ودوائهم وتجميعها		
١٩	الاجتماعية .		

الرقم	توصيات اللجنة	الآراء	ملاحظات
٢٠	خامساً، تشكيل لجنة من وزارة المالية ووزراء المالية	قام الديوان بعمل دراسة لمعاقص الحكومة واجهت	
٢١	وزارة العمل والخدمة ومصلحة ما يلي :-	الجنة الميزانية لعدم المالية وحملت برزغ توصياتها	
٢٢	١. مداهم الحكومة لتحويل بها وتقرير المصلحة .	لجنة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢ .	
٢٣	٢. الثاني العام ودوائه الإداري والميزانية المالية منة سنوات	وردة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم	
٢٤	٣. دعم معاقص الحكومة التي لم يتم العمل بها والمعروفة	١٩٩٢/١/١٢ تاريخ ٨٢٨/١/١١/٥٥	
٢٥	لدى الاقتطاع لمعرفة "معرفة التي وصلت اليها	يطلب فيه من وزارتي العمل والمالية	
٢٦	على أن ترفق تقاريرها التي وزعمها المالية والعمل	مماثلة دعاقص الجدية .	
٢٧	خلال فترة اجتماعها ١٩٩٢/٥/٣١ سوف تلتحق بملف		
٢٨	ماداماً :- دعم وتصفية الملف الميزانية للوزارة والدوائر	تقوم وزارة المالية بصرف ملف الشركات	
٢٩	مجلس عليها عدة سنوات وعرضها على الوزارات والدوائر	والدوائر بشأن على قرارات لجنة الأمن	
٣٠	المعينة بها ومن ثم عرضها على مجلسي وتقرير المالية	الاقتصادي للوقاية بالتزامات هذه الجهات	
٣١	/ الميزانية العامة العمل على دعمها و دعمها	التي، في نفس هذه الشركات ومماثلتها	
٣٢	ضمن برنامج زمني، متى أن يتم لمصلحة القوانين	من صوبيات مالية .	
٣٣	والبرنامج الزمني لجهة التجميع خلال فترة اجتماعها		
٣٤	١٩٩٢/٦/٣٠ .	لم يرد إلى الديوان ما يفيد العمل بهذه التوصية.	
٣٥	سابعاً :- التوجه بإحكام قانون الميزانية العامة والالتزام		
٣٦	بتفدية بإذاعات رئاسة الوزراء بالصفحة بأعداد وتبعية		
٣٧	الموازنة العامة سنوياً فيما يتعلق بالمبالغ المالية		
٣٨	بما وكافة الدعم المطلوبة في تأمين الوزارات والموازن		
٣٩	المختلفة وتوصياتها كإجراءات الجاه والكهرباء والحد		
٤٠	المواد التموينية وتنامي الميزانية والمحفوظات وإقتطاع		

هذا من العمل

الرقم	توصيات اللجنة	الاجراءات	ملاحظات
١	الرجاء الويلفي وغيرها على ان يشار بتوصياتها		
٢	بعد اقرار قانون المراجعة العامة وموازنات الوزارات		
٣	المستقلة استجوابا من عام ١٩٩٤ .		
٤	ثامنا : التأكيد على التجهيد والالتزام بتطبيق القوانين		
٥	والنظمة المالية ونكبات قانون تسجيل الاصول الاجنبية		
٦	وقانون رسوم طباع الوارشات، وقانون جهاز المحاسبة		
٧	والنظمة المالية . وانظمة اللوائح والاشغال الحكومية		
٨	والتمهيلات العامة ومجموعاتها وقوانين حيازة وتسيير الوزارات		
٩	جات الاقرار (٢٥) و (٢١) لسنة ١٩٩٢ ونتيجة		
١٠	ما ورد فيها وتضمن هذه الاقرارات ضرورة التجهيز والالتزام		
١١	والنظمة المالية والتعاون مع جهاز المحاسبة والحدود		
١٢	وحداث ارقابة المالية ضمن المعايير التخطيطية .		
١٣	تأسيما : وفيما يتعلق بالمشاريع الاستراتيجية فلا بد من		
١٤	التأكيد على ما يلي : ١- ضرورة اعداد التصاميم والدراسات وتوافق الحسابات		
١٥	قبل ردها لمخصصات التنفيذ الخاصة بها في الموازنة .		
١٦	٢- الالتزام بضرورة التزام الوزارات والجهات والمؤسسات		
١٧	الخاصة بطرح مناقصات المشاريع بعد استكمال		
١٨	التصاميم والخطوات المحاسبية اللازمة واعادة		
١٩	وتحديث وتوافق الحسابات بشكل متكامل ومعدل		
٢٠	ودرجة تنفيذها .		

الرقم	توصيات اللجنة	الاجراءات	ملاحظات
٢١	٣- العمل على وضع هيئة انتقائية لخدمات المحاسبة		
٢٢	وتصميم لارفاقها من قبل وزارة الاشغال العامة والاسكان		
٢٣	لتصميمها على العوارض الحكومية والمؤسسات الرسمية		
٢٤	الخاصة لمراسمها واستجوابا ليتم توافيق النسخ		
٢٥	الارباط في غالبية الانتقائيات مع المكاتب الاستشارية		
٢٦	وتعيين الانتقائية كل ما يلزم لمتطابق صاحب العمل		
٢٧	في حالة ظهور عيوب او اخطاء بعد التفتيش على ان		
٢٨	تقوم الاجرة الفنية في الوزارات والجهات والمؤسسات		
٢٩	الخاصة الفنية بسايرة وتوافق وامادة المراسم الخاصة		
٣٠	وتوافق الحسابات العامة من قبل تلك المكاتب .		
٣١	كمصدر البيانات التي يتكئها الاستشاريون او المتعاونون		
٣٢	من قبل صاحب العمل على ان يتم اتقانها لبرامج الوزارات		
٣٣	بمقتضى علم ظهر المقدر اولا بآول واداء حيازة الحسابات		
٣٤	الحكومية من ان يتصور محقق بقاء المستشارين		
٣٥	او المتعاونين التي يتم اذا ذلك بعين الاعتبار عدم		
٣٦	تأهيلهم وامادة تصنيفهم .		
٣٧	عاشرا : اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل التصفيات المالية		
٣٨	بما يتفق وانكاح نظام التجهيزات ونظام الاحددة		
٣٩	السنية وزيارات رئاسة الوزراء بهذا الخصوص . ومنهم		
٤٠	تكرار مثل هذه البيانات والتفتيش بها مباشرة في الوزارات		
٤١	رقم (٥) لسنة ١٩٩٢ ايجازا لاسي وفيما يخص التصفيات الحكومية		

دعوى الحكومة

أ. كان من أبرز التوصيات التي انبثقت عن ورشة العمل المقودة تحت رعاية سيادة رئيس الوزراء و برئاسة معالي نائب رئيس الوزراء بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٣ والتي تم اقرارها بموجب كتاب رئاسة الوزراء رقم ٥٥/١١/٣١٩١ تاريخ ١٤/٤/١٩٩٣ واستكمالاً لما ورد في تقرير الديوان السنوي الحادي والأربعين لعام ١٩٩٢ والذي بين فيه عدد قضايا الخزينة والبالغ (٩٦٣) قضية وبمبلغ إجمالي (٣٤) مليون ديناراً تقريباً بالإضافة الى (١,٤) مليون دولار تقريباً هذا وتبين سجلات وزارة العدل ان عدد القضايا المنظورة امام القضاء ولم يبت بها حتى الآن (٧٣٩) قضية وبمبلغ إجمالي قيمته (٣١,٩) مليون دينار تقريباً اي بنقص (٢٢٤) قضية عن سجلات وزارة المالية .

ب. بلغ عدد القضايا المفصول بها ولم تطرح للتنفيذ لغاية الآن (٨١) قضية وبمبلغ إجمالي محكوم به قيمته (٦٥٠٤٠٩) ديناراً اي بما نسبته (١٠٪) من إجمالي عدد القضايا و (٢٪) من إجمالي قيمتها .

ج. بلغ عدد القضايا المطروحة للتنفيذ لدى مأموري الأجراء (١٤٣) قضية وبمبلغ إجمالي مقداره (١,٤) مليون دينار تقريباً وبشكل عددها ما نسبته (١٥٪) من إجمالي القضايا و (٤٪) من إجمالي مبالغ قضايا الخزينة .

د. يلاحظ ان وزارة المالية لم يكن لديها سجلات منظمة حسب الأصول حيث انها لم تتضمن القضايا العائدة لعامي (١٩٧٧ ، ١٩٧٨) الأمر الذي قد يؤدي الى ضياع مبالغ كبيرة على الخزينة المالية لعدم معرفة مصير هذه القضايا لعدم توفر القيود لها .

هـ. بلغ مجموع القضايا المسجلة لدى وزارة العدل وحتى ١٩٩٣ وتتابع من قبل المدعين العامين (٨٣٧) قضية تبلغ قيمتها (١٥,٢) مليون ديناراً تقريباً حصل منها (١٣٦٨٢٨) ديناراً فقط ونسبة (٠,٩٪) تقريباً . وبذلك يلاحظ عدم متابعة التحصيل من قبل مأموري الأجراء .

و. هناك فرق شاسع بين كشوف وزارة المالية ووزارة العدل مما يشير الى ان المدعين العامين لا يتابعون هذه القضايا ولا يعملون على تحصيلها حسب الاصول المنصوص عليها في قانون الأجراء .

ز. ان حجم المبالغ التي تتضمنها قضايا الخزينة كبيرة جداً ومتراكمة منذ سنوات طويلة يعود بعضها الى اكثر من عشرين سنة وهذا من شأنه ان يؤدي الى صعوبة بالغة في تحصيلها وضياح المال العام ومن هذه القضايا :-

١. قضية وزارة النقل بقيمة (٥) ملايين دينار تقريباً على فكتور حنا بشارات بموجب كتاب وزارة المالية رقم د م / ٣٧ / ٧٦ / ٨٥٢ وتعود هذه القضية الى عام ١٩٧٦ ولا يوجد ما

يدل على انه قد تم البت فيها ولا يعرف مصيرها .

٢. قضايا وزارة التموين (١٠) قضايا قيمتها (٨,٤) مليون دينار بالإضافة الى (١٠٥١٨١) دولاراً وهي مرفوعة منذ عام ١٩٩٠ ولم يبت فيها لغاية الان .

٣. قضايا مؤسسة الضمان الاجتماعي (٧ قضايا) بقيمة (٨,٧) مليون دينار مرفوعة منذ عام ١٩٩٠ ولم يبت فيها حتى الان .

ح. بلغ عدد القضايا العائدة لوزارة المالية ودوائرها المختلفة ٧٦ قضية منها ٥٢ قضية منظورة امام القضاء قيمتها ١٣٧٦٦٣ ديناراً في حين بلغ عدد القضايا التي صدرت بها احكام ولم تطرح للتنفيذ (١٦) قضية قيمتها (٤٤٣٦١٠) ديناراً ، اما القضايا المطروحة للتنفيذ لدى مأموري الأجراء فقد بلغ عددها ٨ قضايا قيمتها (١٥٦١٥٣) ديناراً .

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان المحاسبة

عمان

١٦١٩/٢٥/٩

١٤١٢/١٠/١٨ هـ

١٩٩٣/٤/١٠ م

سيادة رئيس الوزراء الألتيم

بناءً على توجيهات سيادتكم بموجب كتابكم رقم 1145/1/11/55 المؤرخ في 1993/2/9 تم الأعداد لأقامة ورشة العمل مدار كتاب سيادتكم من قبل اللجنة المكلفة بذلك ، حيث عقدت الورشة في المركز الثقافي الملكي بتاريخ 1993/3/17 برعاية سيادتكم و برئاسة معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم وبحضور جميع ابناء ومدراء الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة لمناقشة ما يلي :-

1- توصيات مجلس النواب المنبثقة عن تقارير ديوان المحاسبة للسنوات 1987-1990 وبلاغات سيادتكم ذوات الأرقام (25) ، (31) ، (33) .

2- تقرير ديوان المحاسبة لعام 1991 .

3- مشروع النظام المالي .

4- مشروع نظام اللوازم .

وقد اقر المشاركون تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس ديوان المحاسبة وعضوية كل من :-

- 1- الدكتور عبد خرابشة / امين عام ديوان المحاسبة .
- 2- المهندس محمد سعيد عرفة / مدير عام سلطة الكهرباء الاردنية .
- 3- المهندس يوسف حياصات / مدير عام المؤسسة العامة للسكان والتطوير الحضري .
- 4- الدكتور عدنان عباس / امين عام وزارة الصحة .
- 5- المهندس بشير الجغبير / مدير عام دائرة المعطآت الحكومية .
- 6- السيد سليمان حافظ / امين عام وزارة المالية .
- 7- السيد عبد الحميد الحياوي / مدير عام دائرة اللوازم العامة .
- 8- السيد خالد الغزالي / امين عام وزارة التربية والتعليم .
- 9- السيد عبد الرحمن المعجلوني / مدير عام دائرة الموازنة العامة .

وذلك لوضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا المطروحة في تقرير ديوان المحاسبة ودراسة مشروع النظام المالي ونظام اللوازم ، وعقدت هذه اللجنة اولى اجتماعاتها بتاريخ 1993/3/27 حيث تم تشكيل ثلاث لجان فرعية :

- الاولى برئاسة امين عام ديوان المحاسبة لوضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا المطروحة في تقرير ديوان المحاسبة .
 - الثانية برئاسة امين عام وزارة المالية لدراسة مشروع النظام المالي والأخذ بعين الاعتبار توصيات وملاحظات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة على هذا المشروع .
 - الثالثة برئاسة مدير عام دائرة اللوازم العامة لدراسة مشروع نظام اللوازم مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات وملاحظات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة على هذا المشروع .
- وقد توصلت اللجان بعد عقد عدة اجتماعات عمل الى ما يلي :-

- 1- التوصيات المتعلقة بتقرير ديوان المحاسبة . المرفق رقم (1) .
- 2- مشروع النظام المالي بعد الأخذ بملاحظات وتوصيات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة ، المرفق رقم (2) .

3- مشروع نظام اللوازم بعد الأخذ بملاحظات وتوصيات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة ، المرفق رقم (3) .

هذا وارجو ان ابين لسيادتكم بانه روعي في اعداد مشروع النظام المالي ونظام اللوازم تطبيق احكامها على الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة للحكومة ، وفي حال رغبة مجلس الوزراء الموقر تطبيق هذه الأنظمة على الجهات التي لا تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة للحكومة يتم ذلك باجراء بعض التعديلات الطفيفة على بعض احكام مشروع النظامين .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والأحترام

رئيس ديوان المحاسبة

عادل القضاة

نسخة / الأمانة والمنداء العامين كافة .

نسخة / مكتب رئيس الديوان .

توصيات لجنة تقرير ديوان المحاسبة

اولاً :- لأنهاء مواضيع الاستيضاحات القائمة والمعلقة بين ديوان المحاسبة والوزارات والدوائر والمؤسسات المختلفة تتبع الآلية التالية :-

- 1- تشكل لجنة من رئيس مراقبة ديوان المحاسبة والمدير المالي او المسؤول المختص ومدير وحدة الرقابة الداخلية في الوزارة او الجهة المعنية لدراسة المواضيع المعلقة وصولاً لتسويتها خلال موعد اقصاه 1993/5/31 .
 - 2- الاستيضاحات المعلقة التي لم تتمكن اللجنة اعلاه من انتهائها يتم عرضها على لجنة تضم كل من امين عام ديوان المحاسبة وامين عام الوزارة او مدير عام دائرة المعنية لبحثها خلال موعد اقصاه ٣٠ / ٦ / ١٩٩٣ .
 - 3- في حال عدم التوصل الى انتهاء بعض المواضيع يتم عرضها على كل من الوزير المعني ورئيس ديوان المحاسبة ليتم البت فيها او عرضها على سيادة رئيس الوزراء .
- ثانياً :- الطلب الى لجان التدقيق والتحقيق والمشكلة في عدد من الوزارات والدوائر بناءً على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب بقرارها رقم (2) لسنة 1992 لرفع تقاريرها وتوضيحاتها خلال فترة اقصاها 1993/5/31 وان تقوم اللجان التي لا تتمكن من إنجاز

اعمالها خلال هذه الفترة باعلام معالي وزير المالية باسباب عدم انتهائها من اعمالها والمدة اللازمة لانتهاء اعمالها .

ثالثاً :- ان تقوم كل دائرة بحصر الأموال المطلوبة للخزينة المالية والهيئات المحلية (البقايا) وتبويبها وتصنيفها وتوثيقها وتحصيلها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها وبعد استنفاد كافة الاجراءات الأصولية بحق المتخلفين يتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية وقانون البلديات .

رابعاً :- تكليف وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر المتابعة كافة المواضيع التي يطرحها ديوان المحاسبة في استيضاحاته وكتبه وتقاريره السنوية والعمل على تبسيط الإجراءات فيما يتعلق بالأنصال ما بين المعنيين في وزاراتهم ودوائرهم وديوان المحاسبة .

خامساً :- تشكيل لجنة من وزارة المالية وديوان المحاسبة ووزارة العدل لدراسة ومتابعة ما يلي :-

1- دعاوى الحكومة المفصول بها وغير المنفذة ، لدى النائب العام ودوائر الإجراء والهيئات المعنية ، منذ سنوات .

2- حصر دعاوى الحكومة التي لم يتم الفصل بها والمعرضة لدى القضاء لمعرفة المرحلة التي وصلت إليها . على ان ترفع تقاريرها الى وزير المالية والعدل خلال فترة اقصاها 1993/5/31 .

سادساً :- حصر وتصنيف السلف المدينة للخزينة المالية والتي مضى عليها عدة سنوات وعرضها على الوزارات والدوائر المدنية بها ومن ثم عرضها على معالي وزير المالية / الموازنة العامة للعمل على حصرها وجدولة تسديدها ضمن برنامج زمني ، على ان يتم اعداد هذه القوائم والبرنامج الزمني لجدولة التسديد خلال فترة اقصاها 1993/6/30 .

سابعاً :- التقيد بأحكام قانون الموازنة العامة والالتزام بتنفيذ بلاغات سيادة الوزراء المتعلقة باعداد وتنفيذ الموازنة العامة سنوياً فيما يتعلق بالمبالغ المترتب بها وخاصة الذمم المطلوبة فيما بين الوزارات والدوائر المختلفة وتسويتها كمطالبات المياه والكهرباء واثمان المواد التموينية وتذاكر السفر والمحروقات واقساط الأسكان الوظيفي وغيرها على ان يباشر بتسويتها بعد اقرار قانون الموازنة العامة وموازنات الدوائر المستقلة اعتباراً من عام 1994 .

ثامناً :- التأكيد على التقيد والالتزام التام بتنفيذ القوانين والأنظمة المالية وبالذات قانون تحصيل الأموال الأميرية وقانون رسوم طابع الواردات ، وقانون ديوان المحاسبة والأنظمة المالية ، وأنظمة اللوازم والأشغال الحكومية والتعليمات الصادرة بموجبها وبلاغات سيادة رئيس الوزراء ذات الأرقام (25) و (31) و (33) لسنة 1992 وتنفيذ ما ورد فيها .

تاسعاً :- وفيما يتعلق بالمشاريع الرأسمالية فلا بد من التأكيد على ما يلي :-

1- ضرورة اعداد التصاميم والدراسات ووثائق العطاءات قبل رصد مخصصات التنفيذ الخاصة بها في الموازنة .

2- الأيعاز بضرورة التزام الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بطرح مناقصات المشاريع بعد استكمال التصاميم والمخططات الهندسية اللازمة واعداد وتنظيم وثائق العطاءات بشكل متكامل ومفصل وجدولة تنفيذها .

3- العمل على وضع صيغة اتفاقية الخدمات الهندسية (تصميم/اشراف) من قبل وزارة الأشغال العامة والأسكان لتعميمها على الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة لدراساتها واعتمادها ليتم تلافي النقص الملاحظ في غالبية الاتفاقيات مع المكاتب الاستشارية وتضمن الاتفاقية كل ما يلزم لحفظ حق صاحب العمل في حالة ظهور عيوب او اخطاء بعد التنفيذ على ان تقوم الأجهزة الفنية في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة المعنية بمراجعة وتدقيق وإعادة الدراسة لكافة وثائق العطاءات المعدة من قبل تلك المكاتب .

4- حصر المخالفات التي يرتكبها الاستشاريون او المقاولون من قبل صاحب العمل على ان يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقوقهم على ضوء العقد أولاً بأول وابلاغ دائرة العطاءات الحكومية عن اي تقصير متعلق بأداء المستشارين او المقاولين لكي يتم اخذ ذلك بعين الاعتبار عند تأهيلهم وإعادة تصنيفهم .

عاشراً :- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب التعيينات المخالفة بما يتفق واحكام نظام الشكليات ونظام الخدمة المدنية وبلاغات رئاسة الوزراء بهذا الخصوص . وعدم تكرار مثل هذه المخالفات والتقيد ببلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم (5) لسنة 1993 بشأن اسس وضوابط التعيينات الحكومية .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١١-١-٣١٩٠

التاريخ : ٢٢-١٠-١٤١٣

الموافق : ١٤-٤-١٩٩٣

عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

بالإشارة الى كتابكم رقم ١٦١٩/٢٥/٩ تاريخ ١٠/٤/١٩٩٣ المتعلق بورشة العمل التي عقدت بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٣ لبحث تقارير ديوان المحاسبة والانظمة المالية .

وعطفاً على بلاغي رقم (٢٥) لعام ١٩٩٢ .

لقد اطلعت على توصيات لجنة تقرير ديوان المحاسبة المرفقة واؤيد ما ورد فيها آملاً تكتيف الجهد لانهاء كافة الموضوعات المعلقة وفق البرامج الزمنية المذكورة في هذه التوصيات . وكذلك الاستمرار في تفعيل دور اجهزة الرقابة المالية والادارية بالصورة التي تقتضيها هذه التوصيات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ١١-١-٣١٩١

التاريخ : ٢٢-١٠-١٤١١

الموافق : ١٤-٤-١٩٩٣

عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

بالإشارة الى كتابكم رقم ١٦١٩/٢٥/٩ تاريخ ١٠/٤/١٩٩٣ المتعلق بورشة العمل التي عقدت بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٣ لبحث تقارير ديوان المحاسبة والانظمة المالية .

قررت تشكيل لجنة من السادة :-

عطوفة امين عام وزارة العدل

عطوفة امين عام وزارة المالية

عطوفة امين عام ديوان المحاسبة

وذلك لدراسة ومتابعة ما يلي :-

- ١- دعاوي الحكومة المفصول بها وغير المنفذة لدى النائب العام ودوائر الاجراء والهيئات المعنية .
- ٢- حصر دعاوي الحكومة التي لم يتم الفصل بها والمعرضة امام القضاء لمعرفة المرحلة التي وصلت اليها .

آملًا انجاز هذه المهمة خلال فترة اقصاها ٣١/٥/١٩٩٣ .

واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي وزير المالية .

نسخة / الى معالي وزير العدل .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١١-١-٨٤٨

التاريخ : ١١/٨/١٤١٤

الموافق : ٢٣/١/١٩٩٤

معالي وزير العدل

معالي وزير المالية

ابعث اليكم بنسخة من كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ٢٥٥/١/٤ تاريخ ١٢/١/١٩٩٤ ومرفقه محضر اجتماع اللجنة المشكلة لدراسة ومتابعة دعاوى الحكومة ، وارجو معاليكم اتخاذ ما يلزم حول ما جاء في هذه التوصيات واعلامي .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء بالوكالة

نسخة / الى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة .

هذا من أصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

ديوان المحاسبة

الرقم : ٢٥٥/٣/١/٤

التاريخ : ١٤١٤/٧/٣٠ هـ

الموافق : ١٩٩٤/١/١٢ م

دولة رئيس الوزراء الألفخم

اشارة لكتاب دولتكم رقم (٣١٩١/١/١١/٥٥) تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ المتعلق بتشكيل لجنة مشتركة من السادة اصحاب العطوفة الامناء العاميين لكل من وزارة العدل والمالية وديوان المحاسبة لدراسة ومتابعة دعاوى الحكومة .

ارفق لدولتكم محضر اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٥ والمتضمن توصيات اللجنة حول الموضوع مدار البحث .

ارجو دولتكم التفضل بالاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً في ضوء التوصيات المنوه عنها اعلاه .

وتفضلوا دولتكم قبول فائق الاحترام ،،،

رئيس ديوان المحاسبة

عادل القضاء

نسخة : لمعالي وزير العدل

لمعالي وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع

بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٥ اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب كتاب سيادة رئيس الوزراء الألفخم رقم ٣١٩١/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ والمؤلفة من كل من عطوفة أمين عام وزارة العدل وعطوفة أمين عام وزارة المالية وعطوفة أمين عام ديوان المحاسبة للنظر بما ورد بكتاب سيادته المشار اليه .

وبعد ان استعرضت اللجنة تقرير عطوفة أمين عام ديوان المحاسبة المتضمن وضع تصور تفصيلي لقضايا الخزينة وبعد المداولة والمناقشة خلصت اللجنة الى ما يلي :-

١. من الناحية التشريعية :-

أ- توصي اللجنة بتعديل قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته بحيث تنولى المرافعة وملاحقة هذه الدعاوى هيئة من كبار القضاة او من كبار المحامين بحيث لا يتولى النائب العام او مساعده او المدعين العاميين في المحافظات المرافعة في هذه القضايا وذلك لأن طبيعة هذه القضايا اصبحت من الضخامة يمكن (بالملايين) وهذا الحال خلاف لما كان عليه الأمر في عام ١٩٥٨ عندما وضع هذا القانون وكانت القضايا المقامة على الخزينة لا تتجاوز مئات الدنانير .

ب- توصي اللجنة بتعديل قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ بحيث تتضمن نصوص تحصيل حق الخزينة وبذات الوقت تعديل قانون تحصيل الاموال الاميرية بما يتناسب وضمنان حسن تحصيل هذه الاموال .

ج- تعطى لجنة دعاوى الحكومة صلاحيات اكثر لتسوية القضايا مع الاطراف المعنية والتي ترى بداية انها في غير صالح الحكومة وذلك توفيراً للنفقات والرسوم واتعاب المحاماه على ان تضم اللجنة كبار القضاة والمستشارين القانونيين .

٢. من الناحية الموضوعية :-

أ- تبين للجنة ان هناك مجموعة من القضايا التي تقل قيمتها عن مائة دينار وهذه القضايا تراكمت بفعل الزمن لعدم وجود عناوين واضحة للاشخاص المديين او لوفاء البعض وان ما يصرف من قرطاسيه ووقت وجهد للموظفين يفوق قيمة هذه القضايا وتقرى اللجنة التوصية لمجلس الوزراء الموقر بشطب هذه القضايا توفيراً للجهد والمال وخاصة القضايا ما قبل ١٩٨٥/١٢/٣١ .

ب- تحميل موظفو الدولة المقصرين للمسؤولية بأية قضية سواء فيما يتعلق بمضي المدة " التقادم " أو فيما يتعلق بتزويد النيابة بأية وثائق ومعلومات تتعلق بهذه القضايا واصدار بلاغ بهذا الخصوص .

ج- تفعيل دور الدوائر التي تطلب اقامة هذه الدعاوى بتوجيه تعميم لمسك سجلات بالقضايا ومتابعتها بنفسها بالاضافة الى متابعة وزارة المالية وديوان المحاسبة .

د- وجدت اللجنة ان هناك اختلاف وتباين في سجلات القضايا التي تخص الحكومة ومسجلة لدى المحاكم عنها في سجلات وزارة المالية الامر الذي يتطلب تشكيل لجنة من وزارة المالية والعدل وديوان المحاسبة لمطابقة هذه الكشوفات وتصويب الامر .

٣. النواحي الأخرى :-

أ- ترى اللجنة ان يتم تكليف المستشارين القانونيين في الدوائر الحكومية بمتابعة قضاياها اثناء نظرها امام المحاكم وبشكل مستمر مع مساعدي النائب العام وفي دوائر الاجراء وبالتنسيق معه .

ب- بالنظر لما تعانيه المحاكم المختلفة في المملكة من أوضاع سيئة سواء فيما يتعلق بالمباني او ضغط العمل وكثافته فان اللجنة ترى ان يتم تعزيز المحاكم بزيادة عدد مساعدي النائب العام والقضاء ومباني ملائمة من النواحي الفنية والصحية .

أمين عام ديوان المحاسبة أمين عام وزارة المالية أمين عام وزارة العدل

٩٣/١٢/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٥٣٣٨/٢/١٣/٥١

التاريخ : ١٤١٣/٦/٢٣

الموافق : ١٩٩٢/١٢/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٢١٥١/٩/٩/٣ تاريخ ١٩٩٢/٩/١٨ المتعلق بقرار مجلس النواب المتخذ في جلسته التاسعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة ، المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٦ والقاضي بالموافقة على قرار اللجنة المالية للمجلس المؤرخ رقم (٢) والتوصيات الواردة فيه بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للاعوام ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

ارجو ان ابين لمعاليكم بأن الحكومة قد قامت وفي ضوء ما التزمت به امام مجلسكم الكريم في جلسته المذكورة آنفاً باتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع توصيات اللجنة المالية للمجلس الكريم موضع التنفيذ او الدراسة التي تستهدف تعديل التشريعات او اتخاذ مزيد من الاجراءات الادارية بغية التوصل الى حلول جلية للقضايا الناشئة عن مناقشة تقارير ديوان المحاسبة المذكورة وبما يؤدي الى صيانة المال العام وتحديث الادارة المالية في الدولة في آن معاً .

هذا النسخة المصادقة قد اصدرت بتاريخ ١٩٩٢/٩/١ البلاغ الرسمي رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢

والمرق طياً صورة عنه والذي طلبت فيه من الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة دراسة قرار مجلس النواب المذكور والتوصيات الواردة فيه وذلك بغية وضعها في اطار تنظيمي متكامل واتخاذ الاجراءات القانونية والادارية المناسبة لمعالجة وتصويب المخالفات المالية والتجاوزات الادارية في اجهزة الدولة المختلفة وتلافي تكرارها .

وقد تم حتى الآن انجاز ما يلي لمعالجة القضايا التي تضمنها قرار مجلس النواب المذكور :

أولاً - انظمة الرقابة الداخلية

تم انشاء وحدات للرقابة الداخلية ضمن الهياكل التنظيمية في جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة وقد اعتمدت الاسس الموضحة في بلاغي رقم (٣١) لسنة ١٩٩٢ تاريخ ١٩٩٢/١١/١ والمرق طياً صورة عنه كاتار عام لعمل هذه الوحدات ووضعها موضع التنفيذ بغية تحسين مستوى الخدمة العامة واحكام الرقابة على استخدام المال العام .

ثانياً - ديوان الرقابة والتفتيش الاداري

صدر نظام ديوان الرقابة والتفتيش الاداري رقم (٥٥) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١ ، وسيباشر الديوان نشاطه اعتباراً من مطلع العام القادم وتأتي هذه الخطوة انسجاماً مع التزام الحكومة امام مجلسكم الكريم باخراج الديوان الى حيز الوجود وضبط مختلف جوانب العملية الادارية وترشيدها بما يكفل تحسين الاداء الاداري وصيانة المال العام .

ثالثاً - ادارة المستودعات ونظام اللوازم

تم تكليف وزارة المالية بوضع مشروع نظام موحد ومتكرر لشراء اللوازم للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة وتأمينها في الوقت المناسب ولوضع قواعد واسس ادارة هذه اللوازم والمستودعات بشكل يردف توجهات الحكومة في التطوير والتحديث ورفع كفاءة الجهاز الحكومي . وقد استكملت الوزارة اعداد النظام وتم تحويله الى ديوان التشريع في رئاسة الوزراء لدراسته ومن المتوقع اقراره خلال مدة وجيزة .

رابعاً - تحصيل الاموال الاميرية

تم وضع مشروع قانون جديد لتحصيل الاموال الاميرية يستهدف حفظ حقوق الخزينة وتبسيط اجراءات التحصيل بشكل يوفر السرعة في تبليغ المطالبة والفعالية في اجراءات التحصيل وتحاشي عثرات التطبيق التي يعاني منها القانون الحالي ، ويقوم حالياً ديوان التشريع بدراسة مشروع القانون الجديد من مختلف جوانبه تمهيداً لاقراره .

خامساً - النظام المالي والذمم المالية المستحقة

تم تكليف وزارة المالية بوضع مشروع نظام مالي موحد ومتطور يراعي الطبيعة الخاصة لنشاط المؤسسات الرسمية العامة ذات الاستقلال المالي والإداري ، وستقوم الوزارة قبل نهاية هذا العام بالإنجاز لهذا المشروع بصورة تراعي كافة المتطلبات المالية المعاصرة وتنسجم مع التوجيهات والتطلعات لمعالجة الثغرات التي تكتنف النظام الحالي .

كذلك فقد تم حصر كافة الذمم المالية المستحقة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية حتى تاريخ ١٠/٣١/١٩٩٢ وتقوم الحكومة حالياً بوضع آلية تكفل الإسراع في تسوية هذه الذمم وتحصيل حقوق الخزينة .

سادساً : صيانة السيارات والآليات

تم تكليف لجنة حكومية فنية لدراسة أفضل السبل لتحقيق الكفاءة في صيانة السيارات والآليات الحكومية بصورة اقتصادية ومالية وإدارية مناسبة بما في ذلك جدوى إنشاء مؤسسة مستقلة لصيانة هذه السيارات والآليات . وقد اكملت اللجنة هذه الدراسة التي تحتاج إلى مزيد من النقاش للتوصل إلى قرار راشد حول الموضوع ، وقد أحيل تقرير اللجنة إلى مجلس الخدمة المدنية للنظر فيه واتخاذ التوصية المناسبة بشأنه لرفعها إلى مجلس الوزراء .

سابعاً - نظام المعلومات

صدر نظام مركز المعلومات الوطني رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٢ ، وبدأ المركز أعماله انسجاماً مع التزام الحكومة أمام مجلسكم الكريم بإنشاء جهاز مركزي للمعلومات يهدف إلى بناء نظام متكامل للمعلومات وإدارته على المستوى الوطني ويقوم على تطوير المعلومات والمعارف ومعالجتها بما يضمن انسيابها إلى المستفيدين في القطاعين العام والخاص .

ثامناً - العطاءات الحكومية

لقد طلبت من كافة الأجهزة الحكومية توخي الدقة التامة في دراسة العطاءات التي تطرحها ومواصفاتها الفنية ، وكذلك توخي الدقة لدى تقييم العروض المقدمة وعدم إجراء تعديلات أو أوامر تغييرية أو أعمال إضافية على المشاريع ترتب التزامات مالية إضافية على الخزينة إلا في الحالات الاستثنائية وبموافقة رئاسة الوزراء .

وتميزاً لهذا التوجه فقد تم تشكيل لجنة حكومية لاقتراح آلية عمل توفر دقة وسرعة إنجاز إحالة العطاءات من قبل لجنة العطاءات المركزية ولجان العطاءات الخاصة ، وسوف يتم دراسة هذه الآلية لدى انتهاء عمل اللجنة واتخاذ الإجراءات الفعالة لوضعها موضع التنفيذ .

تاسعاً - التطوير الإداري

في ضوء التزام الحكومة بتحويل الإرادة السياسية لاحتداث تطوير إداري حقيقي في الأجهزة الحكومية كافة إلى واقع ملموس ، وبعد مضي فترة كافية على قيام رئاسة الوزراء بدفع عملية التطوير بصورة مباشرة ، فقد طلبت أن يقوم ديوان الخدمة المدنية بدوره كاملاً في الإشراف والمتابعة الدقيقة لعمليات التطوير الإداري ضمن إطار مؤسسي محدد ، على أن يتم تزويد رئاسة الوزراء ومجلس الخدمة المدنية بتقارير شهرية تبين مدى تقدم العمل في شتى مجالات التطوير والتحديث . وقد أكدت في هذا الصدد على التزام الحكومة بالسير ضمن منهجية محددة وتوقيت معين لتبسيط الإجراءات في مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة باعتبار أن ذلك ليس شأنًا اختياريًا أو اجتهاديًا بل أنه يقع في صلب عملية التطوير والتحديث ويعبر عن إرادة الإصلاح في المجتمع . كما طلبت تكثيف الجهد لوضع جميع إمكانيات جهاز التطوير الإداري المركزي للإسهام في إيصال جميع الأجهزة الحكومية إلى تحقيق هذا الهدف وبصورة تمكن المواطن من إنجاز شؤونه المتصلة بالدولة والحصول على حقوقه التي كلفها القانون بدقة وسرعة دون تمييز أو تسويف وكذلك الحال بالنسبة لإنجاز الخدمات المقدمة للمواطنين بكفاءة وعدالة .

وقد تم حتى الآن تحقيق الإجراءات المحددة التالية في مجال التطوير الإداري :

أ- تم إنشاء وحدات متخصصة للتطوير الإداري والتدريب في جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات .

ب- أعدت جميع الدوائر برامج عمل تفصيلية استهدفت تبسيط الإجراءات وإعادة التنظيم وتناولت هذه البرامج الأمور التالية :

- مراجعة التشريعات التي تحكم عمل الدائرة .

- مراجعة الهيكل التنظيمي للدائرة .

- تحديد مواطن تبسيط الإجراءات .

- تحديد مواطن تفويض الصلاحيات .

وقد تم الإعلان عن تبسيط الإجراءات الإدارية في بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بما يتفق مع هذه التوجيهات ، وسيتم الإعلان عن تبسيط الإجراءات في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الأخرى بصورة متتابعة .

ج- تم اختيار (٢٠) دائرة ومؤسسة ذات اتصال مباشر مع المواطنين لمناقشة برامج عملها في اجتماعات مكثفة كما تم تحديد الخطوات العملية لتنفيذ هذه البرامج وقد بدأت بالفعل هذه الدوائر في ترجمة البرامج إلى إجراءات عملية ملموسة .

د- تم اعداد الخطة الوطنية للتدريب الاداري لموظفي الدولة على مدى السنوات الاربع القادمة والتي تستهدف اعداد وتدريب ما يزيد على ستة آلاف موظف حكومي وقد رصدت المخصصات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج في موازنة العام القادم .

هـ- تم انجاز برنامج وصف وتصنيف وظائف الفئة الاولى في جهاز الدولة .

و- تم اقرار ما يزيد على (٢٥) تعديلاً على نظام الخدمة المدنية تستهدف نقل وتفويض الصلاحيات وتبسيط الاجراءات .

عاشراً - استيضاحات ديوان المحاسبة وتطوير تشريعات الديوان

لقد طلبت من كافة الاجهزة الرسمية الالتزام الكامل بكافة الانظمة والتعليمات المالية التي تحكم عملها والتعاون التام مع ديوان المحاسبة في جميع الامور التي ينظمها قانون الديوان . وقد بدأ ديوان المحاسبة بموافاتي بتقارير شهرية تتضمن الاستيضاحات التي تجاوزت المدة القانونية في الرد عليها ، حيث تمت مخاطبة كافة الجهات المعنية لتصويب الامر واتخاذ الاجراءات المناسبة لعدم تكرار التجاوزات مستقبلاً .

وفي الوقت نفسه فقد انجز ديوان المحاسبة دراسة شاملة لجماليات تطوير تشريعاته بما يحقق تحسين ادائه لمواكبة المرحلة المقبلة . وتم اعداد مشروع تعديل قانون الديوان تجري دراسته حالياً في ديوان التشريع . واعمالاً بنص المادة (١١٩) من الدستور ، فقد طلبت من الديوان ان يتضمن تقريره السنوي الى مجلس النواب اراءه وملحوظاته بالاضافة الى بيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها فيما يتصل بايرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها ، بحيث يصبح تقرير الديوان وثيقة سنوية مرجعية لطريقة ادارة المال العام بسلبياتها وإيجابياتها .

يبدو مما سبق بأن الحكومة قد قامت بالتصدي لمعالجة القضايا التي تم طرحها خلال مناقشة تقارير ديوان المحاسبة في مجلسكم الكريم ، وقد تم انجاز وتصويب العديد من هذه القضايا ، فيما يستمر العمل بصورة جادة لاستكمال تحقيق ما التزمت به الحكومة وسوف يتم وضع المجلس الكريم بصورة التقدم في معالجة مجمل هذه القضايا والتي من شأنها الاسهام اسهاماً بارزاً في عملية اصلاح المالي والاداري .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

لاحقاً لبلاغي رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢ تاريخ ١٩٩٢/٩/١ بشأن ضبط مختلف جوانب العملية الادارية والمالية .

وتتفليماً لما جاء في البند (١) من ذلك البلاغ بتكليف لجنة مختصة لوضع اطار موحد لمهام وحدات الرقابة الداخلية التي استوجب البلاغ استكمال انشائها ضمن الهياكل التنظيمية للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية خلال فترة اقصاها شهرين من تاريخ صدوره .

وبناء على ما اوصت به اللجنة ، فقد قررت اعتماد الاسس الواردة في توصياتها المرفقة مع هذا البلاغ لتكون اطاراً موحداً لعمل هذه التوصيات ، راجياً من جميع الوزراء ورؤساء الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ للمستعجل واصدار التعليمات الضرورية لهذه الغاية لضمان تحقيقها للغايات المستوفاة من وضعها لتعين مستوى الخدمة واحكام الرقابة على استخدام المال العام وتفعيل انظمة الضبط الداخلي .

١٩٩٢/١١/١

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي وزير المالية .

نسخة / الى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة .

الاطار العام للرقابة الداخلية

في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة

نتيجة للتوسع في حجم الانفاق الحكومي ومراعاة للاهتمامات الحديثة في مجالات الرقابة والتقييم والمساءلة وانسجاماً مع توجهات الحكومة في تطوير الاداء في القطاع العام وتحسين مستوى الخدمة العامة واحكام الرقابة على استخدامات المال العام وتفعيل انظمة الضبط الداخلي لغايات تسهيل مهمة الرقابة الخارجية من قبل وزارة المالية وديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الاداري ومكاتب التدقيق الخاصة ، فقد تبنت الحكومة فكرة انشاء وحدات للرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة وذلك من اجل خدمة الادارة العليا في كل منها في مجال الرقابة على المال العام وضمان الالتزام بمستويات الاداء المخططة لانجاز الاهداف المرسومة وذلك ضمن الاطار العام التالي :

أولاً : وحدة الرقابة الداخلية

أ) الهدف العام

تهدف وظيفة الرقابة الداخلية الى مساعدة الادارة العليا في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة الى التأكد من ان الاهداف المحددة قد تم انجازها وفق الخطط والسياسات المرسومة والى تزويدها بالمعلومات والبيانات عما يجري على الواقع لغايات احكام الرقابة والتقييم والمساءلة .

ب) نطاق العمل ومجالاته

يمتد نطاق عمل وحدة الرقابة الداخلية ليشمل التدقيق والرقابة المالية والادارية السابقة و/أو اللاحقة والشاملة أو الجزئية في المجالات التالية :

- ١- الموارد واستخداماتها .
- ٢- عناصر الانتاج البشرية والمادية الموظفة والمستخدمة والمخزونة .
- ٣- الاداء واجراءات العمل .
- ٤- القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات .
- ٥- السجلات والمستندات والوثائق والملفات .
- ٦- عمال اللجان .

ج) المهام والمسؤوليات

- ١- الفحص والتحقق والتقييم لكافة اوجه النشاط المتعلقة بسلامة وصحة المعاملات والتصرفات المالية او اجراءات العمل او عناصر الانتاج البشرية والمادية .
- ٢- التحقق والتأكد من ان الموارد قد تم تحصيلها في مواعيدها وتوثيقها بالسجلات حسب الاصول واستخدامها في الاوجه المخطط لها .
- ٣- الفحص والتحقق من الالتزام بالخطط ومستويات الاداء والاهداف المرسومة .
- ٤- التحقق والتأكد من أن الاصول والممتلكات وعناصر الانتاج المختلفة قد تم امتلاكها أو شراؤها أو انشاؤها أو توظيفها أو استخدامها أو الانتفاع بها وفق المواصفات والمعايير والخطط الموضوعة والمعتمدة لها .
- ٥- التحقق والتأكد من توفير كافة الوسائل الممكنة لسلامة عناصر الانتاج الموظفة وصيانتها

وحمايتها والحفاظة عليها .

- ٦- التحقق والتأكد مع أن استخدام عناصر الانتاج واجراءات العمل قد تمت وفق التشريعات المعمول بها .
- ٧- التحقق والتأكد من صحة وأصولية السجلات والمستندات والوثائق والملفات .
- ٨- تقييم الاداء في كافة مجالات العمل .
- ٩- المشاركة في اعمال اللجان بتكليف من الجهة التي ترتبط بها الوحدة .
- ١٠- الاستفسار والسؤال والحصول على البيانات والمعلومات وذلك في نطاق المهام المناطة بالوحدة .

١١- التوصية بالغاء او تعديل كل ما يعيق او يحول دون الاداء الفعال والرقابة الفعالة .

١٢- تقييم القرارات الادارية للتأكد من انسجامها مع التشريعات المعمول بها .

د) الموقع في الهيكل التنظيمي

يتوجب ان يكون لوحدة الرقابة الداخلية مستوى اداري مماثل للوحدات والتقسيمات الادارية الرئيسية في الوزارة أو الدائرة أو المؤسسات الرسمية العامة ، ولرئيسها أو مديرها نفس المستوى الاداري لرؤساء أو مدراء الوحدات الرئيسية في كل منها ، على أن يرتبط مباشرة بالوزير اذا كانت الوحدة تابعة لوزارة أو دائرة حكومية وبالمدير العام اذا كانت تابعة لمؤسسة رسمية عامة . ويشترط ان يوفر هذا الموقع لوحدة الرقابة الداخلية الامور التالية :

- ١- الاستقلال التام عن تأثيرات خطوط السلطة لكافة المستويات الادارية الاخرى .
- ٢- الدعم الاداري الدائم والمستمر من المسؤول الاعلى في الوزارة والدائرة الحكومية او المؤسسة الرسمية العامة والتعاون الايجابي من كافة المستويات الادارية الاخرى .
- ٣- ضمان تنفيذ التوصيات والاجراءات التصحيحية المقدمة او المقترحة من قبلها .
- ٤- تقديم التقارير مباشرة الى الوزير ونسخة منها الى الامين العام أو المدير العام المرتبطة به اذا كانت الوحدة تابعة لمؤسسة رسمية عامة .

هـ) الهيكل التنظيمي للوحدة

تحدد التقسيمات الادارية في الهيكل التنظيمي لوحدة الرقابة الداخلية على النحو التالي :

هكذا من العمل

١- وحدة الرقابة الداخلية : يرأسها مدير يرتبط بالوزير أو مدير عام المؤسسة الرسمية العامة .

٣) رئيس قسم التدقيق والرقابة الادارية :

المؤهل العلمي : الدرجة الجامعية الاولى في الحقوق أو التجارة أو العلوم الادارية كحد أدنى أو أي مؤهل جامعي له علاقة بنشاط الوحدة الادارية .

مدة الخبرة : ستين على الأقل في مجال اختصاصه .

٤) العاملون في قسم التدقيق والرقابة المالية :

العدد : يحدد عدد العاملين في هذا القسم في ضوء طبيعة حجم العمل في كل وزارة او دائرة أو مؤسسة رسمية عامة على حده .

المؤهل العلمي : الدرجة الجامعية الاولى في المحاسبة كحد ادنى .

مدة الخبرة : يفضل من لديه خبرة في مجال اختصاصه .

٢- قسم التدقيق والرقابة المالية : ويرأسه رئيس قسم يرتبط بالمدير .

٣- قسم التدقيق والرقابة الادارية : ويرأسه رئيس قسم يرتبط بالمدير .

و) العاملون في وحدة الرقابة الداخلية

يحدد عدد العاملين في وحدة الرقابة الداخلية ونوع مؤهلاتهم العملية ومدة خبراتهم العملية في ضوء نشاط واهداف الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة الرسمية العامة على النحو التالي :

١) مدير وحدة الرقابة الداخلية :

المؤهل العلمي : الدرجة الجامعية الاولى في المحاسبة كحد ادنى .

مدة الخبرة : خمس سنوات على الأقل في مجال اختصاصه .

٢) رئيس قسم التدقيق والرقابة المالية :

المؤهل العلمي : الدرجة الجامعية الاولى في المحاسبة كحد ادنى .

مدة الخبرة : ستين على الأقل في مجال اختصاصه .

٥) العاملون في قسم التدقيق والرقابة الادارية :

يحدد عدد العاملين في هذا القسم في ضوء حجم ونوع العمل والنشاط في كل

وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية عامة على حدة .

المؤهل العلمي : مؤهلات علمية مختلفة يتوقف نوع التخصص فيها على طبيعة ونوع العمل والنشاط في الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة الرسمية العامة وعناصر الانتاج الموظفة فيها .

مدة الخبرة : يفضل من له خبرة في مجال اختصاصه .

٦) مراعاة لطبيعة وحجم العمل في بعض الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة فانه يمكن الاكتفاء بشخص واحد أو أكثر للقيام بكافة أعمال الرقابة الداخلية .

ثانياً : وحدة التدقيق والرقابة المالية

أ) الهدف

التأكد من دقة البيانات المحاسبية وسلامتها والتأكد من المحافظة على أصول الوحدة الادارية .

ب) المهام والمسؤوليات

١- التأكد من صحة وسلامة تطبيق التشريعات المالية المعمول بها والسياسات المالية وتعليمات الضبط الداخلي التي تحكم اجراءات العمل .

٢- الفحص والتحقق من الصحة المحاسبية للمعاملات والمستندات المالية والوثائق المعززة لها والمتعلقة بالايرادات والتفقات ومن صحة التوجيه المحاسبي لها وصحة تسجيلها وترحيلها وترصيداها وفق الاصول والمبادئ المحاسبية الحكومية او التجارية المتعارف عليها ووفق التشريعات المعمول بها .

٣- التأكد من أن القوائم المالية قد تم تبويبها حسب الاصول وأن البيانات الواردة بها صحيحة .

٤- التأكد من ان الموارد وارجح استخدامها قد تمت وفق الاهداف والخطط المالية المرسومة وان الانحرافات قد تم ابرازها وتبريرها أو تصويبها .

٥- التأكد من صحة تحليل النتائج المالية .

٦- التأكد من حسن استخدام وحفظ السجلات والوثائق المالية حسب الاصول .

٧- الفحص والتحقق من مطابقة بيانات سجلات الموجودات على الواقع من خلال الجرد المفاجيء للجوانب المتعلقة بها .

٨- ابداء الرأي في أي موضوع ذي صبغة أو انعكاسات مالية بناء على طلب الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة الرسمية العامة التي ترتبط بها وحدة الرقابة الداخلية .

ثالثاً : وحدة التدقيق والرقابة الإدارية

أ) الهدف

التحقق من فاعلية وكفاءة الأداء الإداري والفني والتحقق من ان اجراءات العمل واستخدم عناصر الانتاج البشرية والمادية قد تمت وفق الخطط ومستويات الاداء والاهداف المرسومة ووفق التشريعات المعمول بها .

ب) المهام والمسؤوليات

١- الفحص والتحقق من سلامة اساليب الاداء واجراءات العمل والتوصية بالغاء او تعديل كل ما يعيق الاداء الفعال او الرقابة الفعالة .

٢- الفحص والتحقق من حسن استخدام وتشغيل عناصر الانتاج البشرية والمادية وسلامة وسائل حمايتها وصيانتها وتنميتها والحفاظة عليها .

٣- تقييم نتائج الانحراف عن مستويات الاداء والخطط والسياسات المرسومة .

٤- تشخيص المشاكل القائمة وتقديم التوصيات بالاجراءات التصحيحية والحلول المقترحة .

٥- ابداء الرأي في اي موضوع ذي طبيعة ادارية أو فنية بناء على طلب السلطة العليا في الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة الرسمية العامة التي ترتبط بها وحدة الرقابة الداخلية .

رابعاً : مدير وحدة الرقابة الداخلية

أ) المهام والمسؤوليات

١- الاشراف على سلامة جهاز كافة المهام المناطة بنشاط وحدة الرقابة الداخلية وفحصها والتحقق منها .

٢- الفحص والتحقق والاطلاع والتقييم والتوصية بجرول اداء كافة الانشطة لوحدة الرقابة الداخلية وفق الخطط ومستويات الاداء والاهداف المرسومة ووفق التشريعات المعمول بها .

ب- الصلاحيات

لمدير وحدة الرقابة الداخلية الصلاحيات الكاملة في الاشراف والفحص والتحقق والاطلاع

والتقييم والتوصية في مجال كافة الاعمال التي تدخل في نطاق مهامه ومسؤولياته .

خامساً : رئيس قسم التدقيق والرقابة المالية او الادارية

أ) المهام والمسؤوليات

بموجب الخطوط العريضة والسياسات العامة التي يضعها مدير وحدة الرقابة الداخلية يتولى رئيس قسم التدقيق والرقابة المالية أو الادارية المهام والمسؤوليات التالية :

١- الاشراف على نشاط القسم والموظفين معه وتدريبهم وتنمية مهاراتهم .

٢- تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة من قبل مدير وحدة الرقابة الداخلية .

٣- وضع الخطط وبرامج العمل للموظفين التابعين له لانجاز المهام الموكلة لهم .

٤- تحديد اسلوب واجراءات التدقيق ونوع المعلومات المطلوبة .

٥- الفحص والتحقق من ان الانشطة والاعمال المناطة به وفق الخطط ومستويات الاداء المحددة وفق التشريعات المعمول بها .

٦- تحليل الوضع وتقييم النتائج في نطاق المجالات الموكلة له .

٧- متابعة قيام الوحدات الادارية الاخرى بالاجراءات التصحيحية الواردة بتقارير التدقيق .

٨- تقديم التقارير مباشرة الى مدير وحدة الرقابة الداخلية .

ب) الصلاحيات

لرئيس قسم التدقيق والرقابة المالية أو الادارية الصلاحيات الكاملة في الاشراف والفحص والتحقق والاطلاع والمتابعة والتقييم والتوصية في مجال كافة الاعمال التي تدخل في نطاق مهامه ومسؤولياته .

سادساً : الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدوائر المعنية

لغسبات المرونة في العمل ومراعاة للظروف والطبيعة الخاصة لبعض الانشطة في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة ، وضماناً لفاعلية وسلامة اداء وحدات الرقابة الداخلية فيها فانها مطالبة بالقيام بما يلي :

١- وضع تعليمات تنظيمية للاجراءات التفصيلية لاداء الانشطة المتعلقة بوظيفة الرقابة الداخلية على ان يراعى في ذلك ضمان انسجام التعليمات مع الخطوط العريضة لوظيفة الرقابة الداخلية ، أما الوزارات والمؤسسات الرسمية العامة التي تتضمن هياكلها التنظيمية وحدات

كل من الشغل

إدارية للرقابة الداخلية ومارست هذا النشاط قبل صدور بلاغ رئاسة الوزراء بهذا الشأن ،
فأنها مطالبة بتعديل التعليمات المعمول بها لديها أو استبدالها بغيرها لتتلاءم مع الخطوط
العريضة لوظيفة الرقابة الداخلية ، وعلى أن تقوم الدوائر المعنية بتزويد وزارة المالية وديوان
الحاسبة بنسخة من تلك التعليمات .

٢- تعديل إجراءات العمل وإعادة تبويب المعلومات بما يضمن اظهار الحقائق لتمكين وحدات
الرقابة من الوصول الى درجة من التأكد المعقول لاداء مهامها .

٣- توثيق المعلومات والقرارات والاجراءات لتسهيل عملية التدقيق وتحقيق العدالة في
المساءلة .

٤- وضع وصف وظيفي لمسميات الوظائف في الهياكل التنظيمية للدوائر المعنية وتحديد المهام
الناطة بكل وظيفة وذلك لضمان تحديد المسؤولية .

٥- وضع تعليمات تنظيمية لاجراءات اداء كل مهمة من المهام الناطقة بأي وحدة ادارية .

٦- وضع خطط لمستويات الاداء حيثما أمكن ذلك لغايات تمكين وحدات الرقابة الداخلية من
تقييم الاداء في كافة مجالات العمل .

٧- تبني المسؤول الاعلى في كل وزارة او مؤسسة رسمية عامة فكرة التعزيز الدائم لوحدة
الرقابة الداخلية التابعة له . وابعاد تأثيرات خطوط السلطة الاخرى عنها . وحث كافة
المستويات الادارية والعاملين فيها على دعمها والتعاون والتعامل معها بايجابية .

٨- اعادة تطوير المستندات والنماذج والسجلات المستخدمة لديها بالتنسيق مع وزارة المالية فيما
يتعلق بالمستندات التي يقع تنظيمها ضمن مسؤوليتها .

٩- اعادة النظر في الدورة المستندية لتوفير صمامات امان اضافية والعمل على اعداد خرائط
لاجراءات الجاز المهام للتعرف على مكامن الضعف والمخاطرة في انظمة الضبط الداخلي .

مندوب ديوان الخدمة المدنية
(حلمي السراي)

مندوب ديوان الحاسبة
(عبد الله حمدان)

مندوب وزارة المالية
(محمد حجازي)

رئيس اللجنة / امين عام وزارة المالية
(سليمان حالف)

٩٢/١٠/٧

مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

أولاً : سلف ذم (ديون خاصة)

بلغ مجموع هذه السلف (٣٠٠٩٨٤) ديناراً مدورة منذ عام ١٩٧٠ وتوصي اللجنة بما يلي :
تقوم المؤسسة بالالتزام والتفديد التام باحكام نظام الدائرة التجارية وعدم صرف اي سلة
من حساب الدائرة التجارية وتحصيل هذه المبالغ من الأشخاص المعينين بالطرق القانونية .

ثانياً : الاعتمادات والغرامات

ان ملفات الاعتمادات غير معززة بالوثائق المطلوبة مثل بوالص الشحن وضبوط الاستلام
ومستندات الادخال اضافة الى عدم حسم غرامات التأخير .

وتوصي اللجنة بما يلي :

١- تحصيل غرامات التأخير المتحققة للمؤسسة من المتهملين او اتخاذ الاجراءات القانونية
بحقهم عملاً بتعليمات الدخول بالمطاعاة .

٢- عدم الافراج عن كفالات حسن التنفيذ الا بعد استكمال كافة النواقص في المطاعاة .

ثالثاً : ذم الدائرة التجارية

بلغت الذم المتحققة للدائرة التجارية (٥٤٢٧٣١) ديناراً وذلك لغاية نهاية عام (١٩٨٨) اضافة
الى قبول الدائرة شيكات غير مصدقة تزيد قيمتها عن (١٠٠٠) دينار خلافاً لاحكام النظام المالي
وتعليماته .

وتوصي اللجنة بما يلي :

١- ايلاء موضوع تحصيل الذم المطلوبة للدائرة التجارية عناية بالغة وتحصيلها بالطرق القانونية .

٢- عدم قبول الشيكات التي تزيد قيمتها عن (١٠٠٠) دينار الا بعد تصديقها ومساءلة
الأشخاص الذين قاموا بقبضها .

معالي الرئيس ، الاخوة الكرام

ان الجهود الكبيرة التي يبذلها جهاز ديوان الحاسبة من خلال قيامه باداء واجباته والتي يمكن
تلمسها من خلال تقاريره السنوية وملحقاتها للسنوات المالية (١٩٨٧-١٩٩٠) بالرغم من ضعف
الأدوات والامكانيات المالية والفنية والادارية وعدم مسايرة مواد قانونه الحالي والذي صدر عام ١٩٥٢
للتطورات في الادارتين العامة والمالية تستدعي التقدير والشكر كما تستدعي الاستجابة وكل الدعم

والتأييد لما يطلبه الديوان بهدف تحقيق الغايات والأهداف التي نشأ من أجلها والتي أهمها التثبيت من تحقق الاستخدام الأمثل للأموال العامة وفعالية الأجهزة في إدارة المال العام على أحسن وجه . وكذلك من كونه الأداة الفاعلة للسلطة التشريعية في الرقابة المالية على أعمال السلطة التنفيذية ومراقبة تنفيذ برامج السياسة المالية للدولة في إطار ترتيب الاتفاق ومحاصرة الهدر في المال العام ، والحفاظ على تنمية موارد الخزينة .

وعليه فإن اللجنة في سبيل جعل رقابة ديوان المحاسبة أكثر فاعلية ونجاعة وقدرة على تحقيق أهدافه لتطالب باعتماد التوصيات التالية للديوان واجهزته :

أولاً : اقرار مشروع قانون ديوان المحاسبة المعدل والمطلوب من الديوان التقدم به الى الحكومة في موعد لا يتجاوز نهاية العام الحالي على ان تتضمن المواد المعدلة المباديء والأسس التالية :

١- النص على حصانة رئيس ديوان المحاسبة عند التعيين وعند انتهاء الخدمة بأي صورة من صورها وان يكون تنصيب التعيين او انتهاء الخدمة من حق مجلس النواب حتى يتسنى معها التعديل مع نص المادة (١١٩) من الدستور والتي نصت على حصانة رئيس ديوان المحاسبة .

٢- منح الديوان اختصاصات أوجبتها التطورات المالية والإدارية واساليب الرقابة الحديثة على المال العام بحيث تشمل النواحي التالية :

أ. رقابة الديوان على المؤسسات العامة كمؤسسة المدن الصناعية والمراكز التجارية .

ب. رقابة الديوان على الخطط المالية والاقتصادية ورقابة الاداء للمشاريع والمشاركة وابداء المشورة في دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات التنمية والاستثمار .

ج. اعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية المشاركة في اختيار مدققي الحسابات لشركات الامتياز والشركات الصناعية العامة وبغض النظر عما ورد في اي تشريع آخر مع الزام مكاتب التدقيق بتقديم نسخ عن تقاريرها السنوية الى رئيس ديوان المحاسبة لدرستها وابداء الرأي عما جاء فيها .

٣- النص على صلاحية رئيس ديوان المحاسبة بالرقابة المسبقة على حسابات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة وكافة المجالس البلدية والقروية لتمكين الديوان من درء الأخطار قبل وقوعها ومنع الاختلاس والتزوير والهدر في المال العام كما هو واضح فيما عرض سابقاً نتيجة لغياب الرقابة الداخلية لدى اغلبيية اجهزة الدولة وضعف نظم الرقابة الداخلية فيها .

٤- النص على استقلالية الديوان المالية والإدارية وذلك بهدف منح الديوان الأدوات التي

تساعده على تحقيق أهدافه من خلال الأسس التالية :

أ. تعيين الموظفين ذوي الكفاءة الفنية والمحاسبية والإدارية بما يمكنه من اداء مهامه على أحسن وجه .

ب. وضع نظام حوافز ومكافآت لموظفي الديوان بما يكفل استقطاب الكفاءات ومنع تسرب الخبرات الى القطاعات الأخرى بعد اكتسابهم خبرات عملية في مجالات الرقابة والتدقيق .

ج. منح رئيس ديوان المحاسبة صلاحية وضع الموازنة الخاصة بالديوان وجدول تشكيلات وظائفه وعرضها على مجلس الوزراء لقرارها لتمكين الديوان من وضع المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ خطته وبرامجه بما يتفق وأهدافه الرئيسية .

٥- النص على حصر الخلافات المالية والجهة القضائية التي تفصل في هذه الخلافات مع اعتبار عدم الرد على استيضاحات الصادرة عن الديوان من قبل الجهات المرسلة اليها ضمن المهلة القانونية المحددة من الخلافات المالية وذلك لتمكين الديوان من استغلال الوقت والجهد الذي يبذله حالياً في متابعة قضايا الاستيضاحات لانهايتها من الدوائر المعنية علماً بأن مجموع الاستيضاحات الصادرة من الديوان خلال الاعوام الأربعة (١٩٨٧ - ١٩٩٠) بلغت (١٦٢٧) استيضاحاً انتهى منها لغاية تاريخه (١٧٩٠) استيضاحاً ومبينه تجاوب (٤٢٨) ولم يرد اي جواب على (٦٧٢) استيضاحاً وتمثل ما نسبته (١١٤) من مجمل الاستيضاحات الصادره ولا يزال العدد الباقي من الاستيضاحات قيد البحث مع الجهات المعنية .

٦- النص على عرض الخلافات في المسائل المالية التي تقع بين الديوان والأجهزة الحكومية على لجنة تشكل من وزير المالية ورئيس اللجنة المالية في مجلس النواب ورئيس ديوان المحاسبة والوزير او مدير الدائرة التي وقع بها الخلاف ولكون النص الحالي يعطي السلطة التنفيذية صفة الخصم والحكم في الأمور التي يقع بها الخلاف .

٧- النص على اعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية إحالة مرتكبي جرائم الاختلاس والتزوير والتلاعب في المال العام الى الادعاء العام بعد استكمال اجراءات التحقيق والتدقيق معهم .

ولتفعيل رقابة الديوان وبسط رقابته الميدانية في محافظات المملكة فإن اللجنة توصي بما يلي :

١- قيام ديوان المحاسبة بالتوجه نحو اللامركزية في ادارته بالرقابة على افعال الأجهزة ضمن المحافظات وذلك من خلال احداث مديريات اقليمية للديوان في المحافظات ومنحها

ب. لجنة وزارة المالية وديوان المحاسبة المشكلة للدراسة الاستيضاحات المتعلقة للسنوات (١٩٨٧-١٩٩٠).

د. لجنة وزارة العدل وديوان المحاسبة للدراسة الاستيضاحات المتعلقة للسنوات (١٩٨٧-١٩٩٠) ١٩٩٠-١٩٩١

وختاماً فإن اللجنة المالية اذ تعرض لمجلسكم الكريم تقريرها عن مجمل ما جاء في تقارير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٨٧-١٩٩٠ . لا يسعها الا أن تقدم مرة أخرى بأسم مجلسكم الكريم بتوجيه الشكر لجهاز ديوان المحاسبة على الجهود المشكورة الذي بذلها في تلك السنوات في بسط رعايته على ادارة المال العام كما نرجو مجلسكم الكريم التكرم بالموافقة على تقريرها وما تضمنه من توصيات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

اللجنة المالية

مجدول رقم ۱۱

(القياس بالذخائر)

د ٢٩ - وزارت وندونه د ١١ / ١٩٩١

د ٤١' دډاره وډاڅه د مړتيا سره،

[illegible]

[illegible][illegible]

برعاية سيادة رئيس الوزراء
وبرئاسة معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم
تعددت ورشة عمل
لمناقشة تقرير ديوان المحاسبة والأنظمة المالية
1993/3/17

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠

أطار ورشة العمل

- 1- توصيات مجلس النواب والمثبتة عن تقارير ديوان المحاسبة للسنوات 1987-1990 وبلاغية سيادة رئيس الوزراء رقم (25) ورقم (31) لسنة 1992 وما تم إنجازه في ضوء ذلك .
- 2- قرار اللجنة المالية لمجلس النواب رقم (2) لسنة 1992 بكافة القضايا المعلقة بين ديوان المحاسبة ودوائر الدولة ومتابعتها من قبل الديوان .
- 3- متابعة أعمال اللجان بين الديوان والجهات التالية :-
 - أ- الملكية الأردنية .
 - ب- المنظمة التعاونية .
 - ج- وزارة التربية والتعليم .
 - د- وزارة العدل .
 - هـ- أمانة عمان .
 - و- وزارة المالية .
- 4- الحساب الختامي للدولة .
- 5- الاستيضاحات .
- 6- البقايا .
- 7- لجان التدقيق والتحقق .
- 8- قضايا الاعتلاس والتزوير .
- 9- متابعة المشاريع .
- 10- البلديات والمخالفات المرتكبة لها .
- 11- مخالفة القوانين والأنظمة .
- 12- التعميمات ومخالفاتها .

توصيات مجلس النواب

على ضوء توصيات اللجنة المالية حول تقارير ديوان المحاسبة للسنوات 1987-1990 واتخاذ
الجلسات الثلاث بالموافقة على توصيات اللجنة المالية وتجواب سيادة رئيس الوزراء وإصداره البلاغات

ذوات الأرقام 25 و 31 و 33 لسنة 1992 والمتعلقة جميعها بمتابعة ما ورد بتقارير ديوان المحاسبة المشار إليها وعلى ضوء ما ورد بكتاب سيادته رقم 15338/2/13/51 تاريخ 1992/12/17 الموجه الى معالي رئيس مجلس النواب ارفق بطيه جدولاً مفصلاً بالتوصيات والاجراءات المتخذة بشأنها وملاحظات الديوان عليها .

ملف من أعمال

مجموعات اللغة المالية

[illegible]

در صحائف اللجنة المالية

[illegible]

اللحان التي تم تشكيلها من قبل اللجنة المالية في مجلس النواب

الم	توصيات اللجنة المالية	الإجراءات
1	اللائحة التي يحرر شكلها أثناء صياغة اللائحة المالية للعارض دنوان المحاسب للأعوام 1987-1990* لجنة المخططة التعاونية ودنوان المحاسب تحرار الأستحداث المتعلقة للسواب 1987-1990*	م تشكيل لجنة من ديوان المحاسب والمنظمة التعاونية وقدمت تقررها إلى معالي مدير عام المنظمة التعاونية. وعطوفة رئيس ديوان المحاسب وصدر عن رئيس ديوان المحاسب كتابه رقم 816/10/3* تاريخ 1992/3/8 الموحة إلى معالي رئيس اللجنة المالية /محلى النواب وتم إنباء بعض الأستحداث والبعض الآخر ما يزال معلقاً . م مكل اللجنة وقدمت تقررها - أ- بالنسبة للأستحداث فقد تم إنباء (23) لأستحداث بعد أن تم تصويب بنودها ومتابعه وزارة المالية بخصوص (14)* أستحداثاً كون مواضعها تعلقه بألف أو ألفاً أو لقد خاذع مائه ومتابعه بعض الأستحداث المتعلقة ببعض الوزارات الأخرى . ب- بالنسبة لبقايا ضريبة المكارف فقد تم عمل (90%) منها من قبل وزارة المالية . ج- بالنسبة للدم الموحوده في الوزاره والتعلقة بأنسان الكتب المصوره لوكالة القوت الدوله وقممنها (645713)* ديناراً تم مخاطبة وزارة المارحبه/ وأثارة الشؤون الفلسطينية وأجاب بعذر الدلع . د- فيما يتعلق بتسوية السلف فقد تمت تسويتها بأعداد التي لم ينهئ القرض الذي صرفت من أهله والمتعلقة بالقروين . هـ - بالنسبة لمشروع الماسوب التعلیمی فقد صرح عن سادة رئيس الوزراء الكتاب رقم 6049/2/3/14 تاريخ 1992/5/17* موعها لمعالي وزير المالية ناليف
2	ب- مبان ضريبة المكارف لمعالي 1988* و 1989* ج- مبان الدم الموحوده في الوزاره 1987-1990*	
	د- دراسة مسووه حسابات السلف هـ- مشروع الماسوب التعلیمی	

13	الرابع	<p>و- بيان الحالات التي يجب فصلها وإعمال القوانين منها وفصل عدم الإعماله للإجراءات مناهة على</p> <p>و- أمثلة . رئيس جدول الفصل</p> <p>مركز: برنامج الأمن وقانون وقانون في القانون العام إلى الإجابة . قدم من جهة الإدارة التفتيش والتمسك معهم . رفض على وجه اللجان في السابق التي تقع بين قبول والأجهزة الحكومية والهيئات الخاصة أو أنه لا يمكن على شكل من رئيس الجهة التي من مجلس الوزراء ووزير المالية ورئيس جدول الفصل وقانون أو مدير التجارة التي مع القانون .</p> <p>على استكمال التمرين الثاني والأخير</p>	الإجراءات	مركز الأمن	توصيات فصلية للتعليم	في بيان الحالات التي يجب فصلها وإعمال القوانين منها وفصل عدم الإعماله للإجراءات مناهة على	رئيس جدول الفصل	أمثلة . رئيس جدول الفصل	مركز: برنامج الأمن وقانون وقانون في القانون العام إلى الإجابة . قدم من جهة الإدارة التفتيش والتمسك معهم . رفض على وجه اللجان في السابق التي تقع بين قبول والأجهزة الحكومية والهيئات الخاصة أو أنه لا يمكن على شكل من رئيس الجهة التي من مجلس الوزراء ووزير المالية ورئيس جدول الفصل وقانون أو مدير التجارة التي مع القانون . على استكمال التمرين الثاني والأخير	13
----	--------	---	-----------	------------	----------------------	---	-----------------	-------------------------	---	----

11

اللجان التي تم تشكيلها من قبل اللجنة المالية في مجلس النواب

الرقم	توصيات اللجنة المالية	الإجراءات
3	لجنة وزارة العدل وديوان المحاسبة ودلت لمراسم :- ١- الاستشارات الملحة للسواب 1987 - 1990 ٢- إصابات المحاكم (سليمها وردها) ٣- قضايا المرسى (سليمها وعصلها) ٤- الأمان والنوام من مذمكم عمن لجنة وزارة المالية وديوان المحاسبة لمراسم الاستشارات الملحة للسواب 1987 - 1990 والصانعة بوزارة المالية ووزارتها .	لجنة مسيرته من وزيره المالية والمجلس الوطني للحاسوب المعممة التلمنة الملكة و سلطة الكهرباء . الأردنة ديوان المحاسبة ولم سم عدم الممرس
4	١- استشارات الملحة للسواب 1987 - 1990 ٢- إصابات المحاكم (سليمها وردها) ٣- قضايا المرسى (سليمها وعصلها) ٤- الأمان والنوام من مذمكم عمن لجنة وزارة المالية وديوان المحاسبة لمراسم الاستشارات الملحة للسواب 1987 - 1990 والصانعة بوزارة المالية ووزارتها .	١- لم إنهاء بعض الاستشارات وبعض الآخر مارت ملحة ٢- لم سم إحد أي إجراء سلطها . ٣- لارال العمل مسمر لانهاء منها . ٤- لم سم أي إجراء لمراسم ٥- لم إنهاء بعض الاستشارات وبعض الآخر مارال ملحة .
5	١- استشارات الملحة للسواب 1987 - 1990 ٢- إصابات المحاكم (سليمها وردها) ٣- قضايا المرسى (سليمها وعصلها) ٤- الأمان والنوام من مذمكم عمن لجنة وزارة المالية وديوان المحاسبة لمراسم الاستشارات الملحة للسواب 1987 - 1990 والصانعة بوزارة المالية ووزارتها .	١- لم إنهاء بعض الاستشارات وبعض الآخر مارت ملحة ٢- لم سم إحد أي إجراء سلطها . ٣- لارال العمل مسمر لانهاء منها . ٤- لم سم أي إجراء لمراسم ٥- لم إنهاء بعض الاستشارات وبعض الآخر مارال ملحة .

ملاحظات على الحساب الختامي لسنة 1990

أولاً :- الإيرادات العامة :-

- أ- تراجع الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المقدرة بحوالي (11.8) مليون دينار أو ما نسبته (1.1)٪ وقد جاء هذا التراجع محصلة لما يلي :-
- 1- تراجع الإيرادات من القروض الخارجية بما قيمته (54.8) مليون دينار ونسبته (21.6)٪ من الإيرادات المقدرة من هذا المصدر التي تخضع لمجمل التغيرات والمستجدات الاقتصادية والسياسية الخارجية .
- 2- زيادة الإيرادات من القروض الداخلية بما قيمته (11.5) مليون دينار ونسبته (51.8)٪ عن القروض المقدرة ولا يخفى ما لتزايد اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب في تمويل الموازنة من آثار تضخمية محلية .
- 3- هناك زيادة قيمتها (50) مليون دينار في الإيرادات المحلية أو ما نسبته (7.2)٪ عن الإيرادات المقدرة وذلك لارتفاع الإيرادات الضريبية على الدخل والأرباح للشركات المساهمة بما نسبته (30.4)٪ وكذلك إيرادات رسوم المكوس والأفانج وضريبة الاستهلاك بما نسبته (18.9)٪ ومن الضريبة الإضافية بما نسبته (56.8)٪ في حين تراجعت الإيرادات من الرسوم الجمركية بما نسبته (15.3)٪ ومن الضرائب على الأفراد وبما نسبته (28.4)٪ .
- 4- تراجع اقساط وفوائد القروض المستردة بما نسبته (40.3)٪ و (20.2)٪ على التوالي الأمر الذي يشير إلى عدم الدقة في تقدير الإيرادات بل وتقديرها جرافاً ودون الاعتماد على دراسة كافية .

ثانياً : النفقات العامة :-

- أ- كان هناك نقص في النفقات الفعلية الجارية بما قيمته (7.6) مليون دينار ونسبته (0.9)٪ .
- ب- بلغت النفقات الرأسمالية الفعلية (191.2) مليون دينار أي بنقص قيمته (53.9) مليون دينار ونسبته (28.2)٪ عن النفقات المقدرة في الموازنة وقد توزعت كما يلي :-
- 1- تراجع النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات بما نسبته (16.8)٪ وهذا يشير إلى قصور الأجهزة الحكومية في تنفيذ المشاريع الرأسمالية .
- 2- تراجع النفقات الرأسمالية الممولة من القروض بما نسبته (30.8)٪ .

ثالثاً :- العجز أو الوفرة :-

كان هناك عجز قبل التمويل بلغ (94.4) مليون دينار تمت تغطيته بقروض خارجية وداخلية مع

هذه من الأعمال

تسديد اقساط القروض والالتزامات بحيث حققت الموازنة وفراً بلغ (49.7) مليون دينار مقابل عجز قيمته (13.8) مليوناً في السنة السابقة .

رابعاً :- بيان المركز النقدي للخزينة كما هو بتاريخ 1990/12/31 :-

أ- الموجودات : ويتضمن هذا الجانب سلفاً بمنحة الى جهات مختلفة :-

1- سلف الشركات وبلغت (73.5) مليون دينار وهي متراكمة منذ عدة سنوات وبعضها لشركات متعثرة بما يتطلب علاج هذه السلف .

2- سلف بمنحة للدوائر حكومية ومؤسسات رسمية عامة ولوزراء بالأضافة الى وظائفهم وقد بلغت حوالي (55.3) مليون دينار ، ويرى الديوان ضرورة قيام وزارة المالية بمطالبة الجهات المستلفة لتسديد هذه السلف .

3- هناك سلف بمنحة على حساب قروض عراقية لم تنفذ ولوزارة الأشغال بلغ مجموعها (64.9) مليون دينار .

4- سلف الأفراد وبلغ مجموعها (507583) دينار يجب تسويتها وتحصيلها بطريقة او بأخرى .

ب- المطلوبات :- ويتضمن هذا الجانب عدة حسابات على النحو التالي :-

1- امانات لدى البنك المركزي تستخدمها الدوائر لليلة واحدة وحساب مجمد لدى البنك تسجل فيه اقساط وفوائد مستحقة على القروض الخاضعة للجدولة .

2- امانات متنوعة ومدورة مخالفة لقانون الموازنة العامة وبلاغات الرئاسة وقد بلغت قيمتها (39.1) مليون دينار .

3- التحاويل المعلقة والمعلقات البنكية وقد بلغت (76.1) مليون دينار معظمها لدى قسم الأنفاق بسبب الأنفاق غير الطبيعي في الأسبوع الأخير من السنة رغم البلاغات بوقف الصرف .

4- حسابات دائنة اخرى وهي السلف العادية والاستثنائية من البنك المركزي للخزينة والبالغة (563.5) مليون دينار .

يوصي الديوان بما يلي :-

1- عدد اللجوء الى تحويل مخصصات في نهاية السنة المالية الى حساب الامانات .

2- القيام بتحويل ارصدة الاعتمادات الى حساب الإيرادات العامة والعمل على تسوية الامانات والسلفات لنفس الجهة .

3- ضرورة اجراء الدراسات الكافية قبل منح السلف للمشاريع والشركات وكذلك ضرورة

تحصيل السلف من الشركات والمؤسسات التي تكلفها الحكومة .

4- ضرورة الحد من التوسع في استخدام حسابات الامانات والسلف بلا ضرورة او بشكل مخالف للقوانين والبلاغات والأنظمة .

5- هناك حسابات تؤثر على الخزينة وهي القروض الخارجية والداخلية لا تدرج في بيان المركز النقدي للخزينة العامة ويجب ادراجها ومراقبتها لبيان المركز المالي الحقيقي للخزينة .

البقايا

لوحظ ان مبلغ البقايا للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية قد وصل حتى 1992/1/1 الى (1183.5) مليون دينار ، وهذا مبلغ ضخم فاق الإيرادات العامة بأكملها في عام 1991 بما قيمته (66.4) مليون دينار ونسبته (5.9٪) والاكث من ذلك ان هذا المبلغ يشكل (142.8٪) من اجمالي الإيرادات المحلية للعام ذاته وفاق اجمالي الاتفاق الحكومي الفعلي بما يقارب (84) مليوناً اضافة الى انه تجاوز رصيد الدين العام الداخلي حتى نهاية عام 1991 بما يقارب (54) مليوناً .

وقد وزعت هذه البقايا على النحو التالي لأهم الوزارات والدوائر والمؤسسات :-

أ- وزارة المالية :-

1- بلغ رصيد البقايا لديها (745.8) مليون دينار او ما نسبته (63٪) من اجمالي البقايا توزع كما يلي :-

اجمالي البقايا توزع كما يلي :-

النسبة المئوية	المبلغ	الرد
90.42	674418418	1- سلف دوائر ومؤسسات حكومية وشركات ومدون
3.84	28705636	2- دوائر امنية
0.79	8407104	3- دوائر بلدية
0.74	5498361	4- القروض المدونة
0.03	187527	5- شركات مدونة
2.78	20742565	6- حرمية امنية واخرى
0.56	4098238	7- حرمية مدونة
0.81	6756478	8- حرمية مدونة
100	745813275	المجموع

وبذلك يكون حوالي (90.42٪) من اجمالي البقايا في شكل سلف لدوائر ومؤسسات حكومية وشركات ومدون توزع على النحو التالي :-

النسبة المئوية	المبلغ	الرد
68.31	510788178	1- سلف دوائر ومؤسسات حكومية وشركات ومدون
10.09	75774433	2- دوائر امنية
12.02	87767221	3- دوائر بلدية
0.09	671000	4- القروض المدونة
0.84	62586241	5- شركات مدونة
0.56	4098238	6- حرمية امنية واخرى
0.52	3868814	7- حرمية مدونة
0.13	985318	8- حرمية مدونة
100	674418418	المجموع

لذا يجب تسوية الحسابات بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الأخرى وتحصيل السلف الممكنة التحصيل من الشركات والأفراد والمؤسسات .

3- هناك اموال عامة (اميرية وضرائب) بمبلغ (71.4) مليون دينار يجب تحصيلها من قبل وزارة المالية .

ب- اما المبلغ الباقي من البقايا بعد طرح وزارة المالية فيكون (437.7) مليون دينار ونسبته (37%) من اجمالي البقايا ويتوزع على النحو التالي :-

1- الملكية الأردنية :-

بلغ رصيد البقايا لديها (91.2) مليون دينار او ما نسبته (20.83%) من اجمالي البقايا .

2- مؤسسة المواصفات السلوكية واللاسلكية :-

بلغ رصيد البقايا لديها (88.7) مليون دينار او ما نسبته (20.27%) من اجمالي البقايا .

3- وزارة التموين :-

بلغ رصيد البقايا لديها (82.3) مليون دينار او ما نسبته (18.8%) من اجمالي البقايا .

4- دائرة ضريبة الدخل :-

بلغ رصيد البقايا لديها (36) مليون دينار وما نسبته (8.22%) من اجمالي البقايا .

5- مؤسسة الضمان الاجتماعي :-

وبلغ رصيد البقايا لديها (36.4) مليون دينار ونسبة (8.31%) من اجمالي البقايا .

6- المنظمة التعاونية :-

وقد بلغ رصيد البقايا لديها (27.3) مليون دينار ونسبة (6.24%) من اجمالي البقايا .

7- أمانة عمان الكبرى :-

بلغ رصيد البقايا لديها (19.2) مليون دينار وما نسبته (4.40%) من اجمالي البقايا .

8- سلطة الكهرباء :-

بلغ رصيد البقايا لديها (14.9) مليون دينار ونسبة (3.40%) من اجمالي البقايا .

9- سلطة المياه :-

بلغ رصيد البقايا لديها (8.8) مليون دينار ونسبة (2.01%) من اجمالي البقايا .

10- اما باقي الوزارات والمؤسسات والدوائر فقد بلغت البقايا لديها حوالي (32.9) مليون دينار او ما نسبته (7.52%) من اجمالي البقايا .

ج- توصيات الديوان :-

1- ضرورة تفعيل احكام مواد قانون تحصيل الأموال الاميرية بالنسبة للبقايا المطلوبة من الأفراد والشركات .

2- ضرورة تحصيل الذمم المطلوبة من الوزارات والدوائر الحكومية وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية / الموازنة وذلك باقتطاعها من مخصصاتها المرصدة ضمن للموازنة العامة .

3- القيام بتحصيل المبالغ المستحقة على الشركات والمؤسسات ووكلاء السياحة والسفر أولاً بأول مع تقديم الكفالات المالية الكافية وبالات بقاء وزارة التموين والملكية الأردنية .

4- ان تقوم امانة عمان الكبرى والمجالس البلدية بتحصيل البقايا المستحقة بموجب احكام قانون البلديات .

5- قيام دوائر التحصيل بسرعة تحصيل المبالغ المطلوبة كأثمان مياه ورسوم هاتف او اقساط وحدات سكنية والاقساط المستحقة على المبعوثين واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتخلفين لتحصيل تلك المبالغ .

6- المتابعة المستمرة لتحصيل كافة المبالغ المستحقة على الغير في التواريخ المحددة لذلك .

7- ضرورة وضع آلية تحصيل فاعلة وناجحة تضمن عدم التأخر في دفع المستحقات وسهولة تحصيل الأموال الاميرية .

السماح المدرجة إلى 1992/1/1 للولايات المتحدة الأمريكية

السماح المدرجة إلى 1992/1/1 للولايات المتحدة الأمريكية

رقم	الاسم	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
1	2	3	4	5	6	7	8
1	وزارة المالية	59.80	83.02	123	52	745013275	593415879
2	المؤسسة الأردنية للأسيار	1.58	3.04	132	52	35992056	5138521
3	ماتر حرمه الممل	7.07	6.95	1759	52	87303243	16501761
4	وزارة التموين	0.01	0.02	899	52	899	70160321
5	المؤسسة الاستهلاكية المدنية	0.20	0.17	1982046	52	1982046	1999099
6	ماتر حرمه عمان	0.70	0.37	4388750	52	4388750	6983522
7	مؤسسة الاسكان	0.33	0.32	3733889	52	3733889	3327060
8	وزارة الصحة	0.09	0.08	967412	52	967412	176867
9	ماتر التطوير الحضري	1.02	0.74	8813419	52	8813419	10867116
10	سلطة الماء	0.14	0.13	1516638	52	1516638	1042980
11	سلطة وادي الارد	---	0.01	12046	52	12046	29968
12	مستط الاداعة	4.82	7.50	88726502	52	88726502	47881991
13	مؤسسة المواصلات السلطه والاسلكه	1.86	7.71	91196267	52	91196267	117670087
14	الملكيه الاردنيه	0.23	0.14	1613608	52	1613608	2298631
15	سلطه الطيران المدني	---	---	---	52	---	15926
16	الأكاديمية الطيران الملكية	---	---	37376	52	37376	30509
17	مديرية الشانق والمسات السياسه	3.51	3.07	36375133	52	36375133	34827201
18	مؤسسة الصانق الامناعى	0.11	0.15	1766049	52	1766049	1071315
19	الحامه الارضيه	0.43	0.30	3525357	52	3525357	4241566
20	مؤسسة الموابه	---	---	343108	52	343108	282205
21	المؤسسة الانصاعه والاسماعه	0.03	0.03	27729	52	27729	51322
22	للمناععس المسكرس	---	---	2901	52	2901	5131
23	المركز المعراض الارضيه	0.07	0.06	655168	52	655168	631531
24	المركز الشانق الملكى	---	---	49316	52	49316	29279
25	سلطه الطم المعنه	0.01	0.01	129683	52	129683	131317
26	وزارة السيمه الامناعه	0.01	0.01	86403	52	86403	71290
27	المؤسسة المعنه الليريد والتوير البرمدي	0.01	0.02	1258	52	1258	11084
28	مؤسسة النقل الشام	0.53	0.01	169310	52	169310	5271815
29	المعفيه الرطقه لللال الامعر	1.89	1.28	14861753	52	14861753	18777369
30	بنك نضمه الملى والمعى	0.14	0.07	87548	52	87548	1374274
31	سلطه الكرماء	---	---	14247	52	14247	14099
32	وزارة التمره والمعلم	0.37	0.02	300000	52	300000	3682178
33	الملكه المعنه لودن معمر	0.02	0.02	189158	52	189158	181349
34	وزارة التعليم العالي	0.01	0.01	95439	52	95439	58103
35	وزارة الافاق	---	---	401517	52	401517	23704
36	مؤسسة اداره نضمه اموال الاميام	1.05	0.27	3154162	52	3154162	10415187
37	وزارة الزراعه	0.14	0.25	2027180	52	2027180	1340195
38	مؤسسة الاراضى الزراعيه	2.31	2.08	24378083	52	24378083	22071988
39	الختمه الصناعيه	0.04	0.06	826371	52	826371	427253
40	البنك التعاونى	0.33	1.63	19248408	52	19248408	3221439
41	مؤسسة البنكرين	0.54	0.49	5839293	52	5839293	53069332
42	المانع عمان الكبرى	---	0.03	300350	52	300350	---
43	المجالس البلديه والقرية	---	---	---	52	---	---
44	ماتر الاراضى والمناعه	---	---	---	52	---	---

John W. H.

الأستيضاحات

١- بلغ مجموع الاستيفاضات الصادرة عن الديوان خلال السنة المالية 1991 ما مجموعه (1114) استيفاضاً تضمنت (1450) مخالفة توزعت على النحو التالي :-

نوع المخالفه	عدد التوقيعات	عدد المخالفات	النسبة المئوية
1- مخالفات انظمة اللوائح	323	420	29.1
2- مخالفات النظام المالي العام	309	402	27.7
3- مخالفات النظام المالي للبلديات	185	241	16.6
4- مخالفات قانون رسوم الطوائف	68	88	6.8
5- مخالفات قانون ديوان المعاشيه	31	41	2.8
6- مخالفات المحاكم وصيرورة الدخول	52	88	4.6
7- مخالفات اخرى	146	190	13.2
المجموع	1114	1460	100

ب- وقد وجهت هذه الاستيضاحات الى مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية كما يلي :-

1- وزارة الشؤون البلدية والقروية :-

وقد وجه إليها (251) استيضاحاً (22.5٪ من مجموع إجمالي الاستيضاحات) أنهى منها (40) استيضاحاً لغاية 1992/5/31 (15٪ من الاستيضاحات) وبقي قيد البحث (211) استيضاحاً (84.1٪ من الاستيضاحات) أما لغاية 1993/2/15 فقد أنهى (77) استيضاحاً وبقي (174) استيضاحاً قيد البحث .

2- وزارة المالية ودوائرها :-

وزارة المالية ودوائرها :-
وجه اليها (123) استيضاحاً (11٪ من اجمالي الاستيضاحات) انهي منها (33) استيضاحاً لغاية 1993/5/31 (26.8٪ من الاستيضاحات) وبقي قيد البحث (90) استيضاحاً (73.2٪ من الاستيضاحات) اما لغاية 1993/2/15 فقد انهي (66) استيضاحاً وبقي (57) استيضاحاً قيد البحث .

3- وزارة الصحة :-

وزارة الصحة :-
وقد وجه اليها (122) استيضاحاً (10.9% من اجمالي الاستيضاحات) انهي منها (60)
استيضاحاً لغاية 1992/5/31 (49.2% من الاستيضاحات) وبقي قيد البحث (62)
استيضاحاً (50.8 من الاستيضاحات) . اما لغاية 1993/2/15 فقد انهي (88) استيضاحاً
وبقي قيد البحث (34) استيضاحاً .

4- وزارة التربية والتعليم :-

وجه إليها (121) استيضاحاً (10.9٪ من اجمالي الاستيضاحات) انهي منها لغاية 1992/5/31 ما مجموعه (55) استيضاحاً (45.5٪ من الاستيضاحات) وبقي قيد البحث (66) استيضاحاً (54.5٪ من الاستيضاحات) اما لغاية 1993/2/15 فقد انهي (88) استيضاحاً وبقي (33) استيضاحاً قيد البحث .

5- وزارة البريد والاتصالات :-

وجه إليها (66) استيضاحاً (5.9٪ من الاستيضاحات) انهي منها (22) استيضاحاً لغاية 1992/5/31 (33٪ من الاستيضاحات) وبقي قيد البحث (282) استيضاحاً (65.4٪ من الاستيضاحات) اما لغاية 1993/2/15 فقد انهي (33) استيضاحاً وبقي (33) استيضاحاً قيد البحث .

6- بقية الوزارات والدوائر :-

وجه إليها (431) استيضاحاً (38.8٪ من اجمالي الاستيضاحات) انهي منها (149) استيضاحاً لغاية 1992/5/31 (34.6٪ من الاستيضاحات) وبقي قيد البحث (282) استيضاحاً (65.4٪ من الاستيضاحات) اما لغاية 1993/2/15 فقد انهي (219) استيضاحاً وبقي (212) استيضاحاً قيد البحث .

ج- وعليه فان عدد الاستيضاحات التي انتهت لغاية 1992/5/31 بلغ (359) استيضاحاً ونسبتها (32.2٪) من اجمالي الاستيضاحات الموجهة وبقي قيد البحث (755) استيضاحاً (67.8٪ من اجمالي الاستيضاحات) . اما لغاية 1993/2/15 فقد انهي (571) استيضاحاً ونسبتها (51.25٪) من اجمالي الاستيضاحات وبقي قيد البحث (543) استيضاحاً او ما نسبته (48.75٪) من اجمالي الاستيضاحات .

د- كان هناك عدم تعاون من قبل بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات مع ديوان المحاسبة حيث كان عدد الاستيضاحات التي لم يرد عليها جواب من هذه المؤسسات حتى 1992/6/1 قد بلغ (239) استيضاحاً او ما نسبته (32.7٪) من الاستيضاحات قيد البحث او غير المنهية وقد تراوحت مدد التأخير في الرد على هذه الاستيضاحات ما بين (4) شهور وأكثر من سنة وذلك بالرغم من التأكيدات الصادرة من الديوان على هذه الاستيضاحات .

هـ- يبلغ عدد التأكيدات الصادرة من الديوان على هذه الاستيضاحات (353) تأكيداً اي باكثر من تأكيد في المتوسط على شكل استيضاح .

و- تركزت الاستيضاحات التي لم يرد عليها جواب لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية (26.8٪ من اجمالي الاستيضاحات التي لم يرد عليها جواب) ووزارتي المالية والصحة وبما نسبته (11.7٪) لكل منهما وزارة التربية والتعليم (7.5٪) ، ووزارة البريد والاتصالات والتعليم العالي والتنمية الاجتماعية وبما نسبته (4.2٪) لكل منها على التوالي .

التوصيات :-

- 1- ضرورة التقيد التام بأحكام قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 وخاصة المادة (16) منه والمتعلقة بضرورة الرد على استيضاحات الديوان ضمن المدة المحددة بالقانون .
- 2- التقيد التام بيلغ رئاسة الوزراء رقم (25) لسنة 1992 والبند المتعلق بضرورة الالتزام الكامل بوكالة الأنظمة والتعليمات المالية التي تحكم عمل الأجهزة الرسمية والتعاون التام مع ديوان المحاسبة في جميع الأمور التي ينظمها قانون الديوان .

هذه من المداول

الأمر، وأما المسمى على الاستفسارات لعامه 03/2/15

[illegible]

سورن ولام و بک

John C. De

[illegible]

صوبہ دہلی (۱۹۵۱ء)
 احصاء فی المواتر و التواتر

John C. H. H.

[illegible]

۱۴. متبعضیات و عدد الکلیات

ي / اعطى / قلوب العمل
ن / اوصيته / تأبى / هوى
ج / اوصيه / منه / هوى

[illegible]

المستخلص

11. 11. 11

وزارة العدل

- 1991/380 - عدم فتح سجل الرخص والوصولات
- 1991/381 - احتفاظ ابناء الصناديق ببالغ
تزيد عن الحد المسموح به
- وجود شيكات معلقة لم يتم
تحصيلها .
- وجود امانات لم تحول لاصحاب
الاكبريات .

وزارة الخارجية
وزارة الأوقاف

- 1991/310 - عدم تسديد السلف في مواعيدها .
1991/169 - قبول شيكات غير مصدقة
1991/170 - الاحتفاظ بها وعدم تقديمها
للمصرف .

مؤسسة ادارة وتنمية
اموال الايتام
وزارة التنمية الاجتماعية

- احتفاظ بعض امناء الصندوق
- 1991/985 بمبالغ تزيد عن الحد المسموح به
- 1991/7 عدم تحويل الامانات المقتطعة الى الجهات المعنية.
- 1991/467 احتفاظ بعض امناء الصندوق بمبالغ تزيد عن الحد المسموح به
- عدم تحويل وصولات المقبوضات على دفتر الصندوق اولاً بأول
- عدم فتح حساب بالبنك خاص بمعاملي السلف

المؤسسة العامة للضمان
الاجتماعي

- في دفتر الوفاء .
- عدم تنظيم سجلات الذمم في بعض المراكز .
 - عدم تنظيم سجلات الرخص والوصولات في بعض المراكز .
 - عدم تسديد السلف في نهاية السنة المالية .
 - عدم فتح سجل للرخص والوصولات
 - عدم تزويد حاملات بيع
- 1991/269 - الفتوحات الزراعية للسندوقي مباشرة .

وزارة الطاقة والثروة
المعدنية

- 1991/269 - عدم توريد حاصلات زجاج
المنتجات الزراعية للمندوب
مباشرة.

وزارة الزراعة

وزارة التربية والتعليم

- عدم مطابقة ارمدة الصناديق .
- عدم اجراء الكشف التوثيقي الشهري لحساب البنك
- عدم توخي الدقة من قبل بعض امناء المناقب لوجود الأخطاء الحسابية المتكررة .

وزارة التعليم العالي

- 1991/172 وجود اخطاء بقيمة المستندات المصروفة .

- 1991/81 لا يتم تعزيز التحاويل المصروفة
- 242.86.15 يومرول مقبوضات من الجهات المصروفة لها .
- 930.303/ عدم تحويل الامانات .
- 1991 عدم تدقيق وصول المقبوضات قبل استعمالها وعدم بيان سبب الغاء بعض الوصول .

وزارة التموين

- 1991/1051 عدم تدقيق وصول المقبوضات قبل استعمالها وعدم بيان سبب الغاء بعض الوصول .

وزارة الصحة

- عدم تعزيز المبالغ المحولة لمركز الوزارة او المدفوعة للبنوك يومرول مقبوضات من الوزارة اشعاراً باستلام المبالغ .
- عدم ابراز كشوف البنك للتدقيق .
- عدم تسديد السلف عند انتهاء السنة المالية .

وزارة الأشغال العامة

- عدم ابراز وصول المقبوضات للتدقيق او فقدان بعض جلود هذه الوصولات .
- 1991/1062 عدم فتح سجلات السلف وتسديدها في مواعيدها المحددة .
- عدم تنظيم حسابات البنك وعدم فتح سجلات لها .
- عدم تنظيم سجلات الامانات وعدم تحويل الامانات خلال المدة القانونية .

وزارة الاعلام

- 1991/719 عدم فتح سجل الرخص والوصولات
- عدم تسديد السلف المطلوبه من الموظفين في مواعيدها المحددة .

وزارة النقل / مؤسسة

- 1991/792 عدم استيفاء رسوم تصاريح العمل .

الموانيء الملكية الاردنية

- 1991/593 عدم توخي الدقة عند ارسال قطع النيار للاصلاح وكتابة طلب الشراء .

- 1991/1098 اختلاف اسعار تحويل العملات الاجنبيه للمبالغ المحولة للملكية

- 1991/387 عن الاسعار السائدة في ذلك الوقت ومساءلة الأشخاص القائمين على تدقيق حسابات البنوك في الملكية .

- عدم التقيد بطباعة وصولات القبض ومسك السجلات المحاسبية
- عدم تحويل واردات الضريبة الاضافية لوزارة المالية .

- 61/44/30 ضياع حقوق الملكية الاردنية بسبب عدم توثيق حقوق المؤسسة بصورة قانونية وادارة صحيحة .

- 1991/916 عدم توريد واردات الضريبة الاضافية لوزارة المالية .

- وجود ديون للفندق وعدم تحصيلها من بعض الشركات .

- عدم ابراز مستندات للتدقيق .

- 193/105/38 عدم التقيد بجدول التشكيلات الخاص بالمؤسسة .

- 1991/4/5 عدم ابراز جلود مقبوضات وعدم تنظيم كشوف بارقام الوصولات .

- 1991/682 عدم اتباع الاسس السليمه عند اجراء التصحيح او الالغاء .

- 1991/678 عدم تنظيم وصولات قبض للطرود البريدية .

- 2611/43/3 عدم تنظيم وصولات قبض للطرود البريدية .

- 1991/8/17 عدم المطابقة الشهرية بين دفتر الصندوق وسجل الامانات .

- 1991/767 عدم المطابقة الشهرية بين دفتر الصندوق وسجل الامانات .

مؤسسة النقل العام

وزارة البريد والاتصالات

المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي

رقم الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة رقم الاستيضاح	مخالقات قانون ديوان المحاسب	المخالفة
	- عدم تحويل الامانات التي مضي على قبضها مدة تزيد عن خمس سنوات للإيرادات العامة/وزارة المالية .	
	- عدم تنظيم القيود والسجلات .	
	- عدم ربط الموظفين بكفالات مالية .	
	- عدم تحويل الطوابع .	
مؤسسة المواصلات السلوكي واللاسلكي	1991/1036 - عدم تحميل كافة الالام المستحقة للمؤسسة . 249	
	- عدم تحميل غرامات الأضرار بالكوابل والخطوط الهاتفية .	
رقم الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة رقم الاستيضاح	مخالقات قانون ديوان المحاسب	المخالفة
الملكية الأردنية	1098 - رغم تأكيدات الديوان على موضوع فروق العملة الا ان الملكية لم تجب على تأكيدات الديوان .	
	387 - عدم الرد على استيضاحات الديوان ضمن المدة المقررة .	
مؤسسة النقل العام	105/38 - عدم الرد على كتب الديوان ضمن المدة المحددة بالقانون . /4/7/193 1991 /105/38 /6/7/1188 1991	
المؤسسة العامة للبريد والتوليف البريدي	- عدم التقيد باحكام ديوان المحاسب فيما يتعلق بفسرورة الرد على الاستيضاحات ضمن المدة المحددة .	
مؤسسة المواصلات السلوكي واللاسلكي	249 - عدم الرد على استيضاحات الديوان .	
امانة عمان الكبرى	1073,1016 - عدم الرد على استيضاحات الديوان . 661	

رقم الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة رقم الاستيضاح	مخالقات قانون رسوم طوابع الواردات	المخالفة
وزارة الاعلام	1076 - عدم استيفاء رسوم طوابع الواردات على مقنود شراء البرامج من الشركات العربية والاجنبية .	
بلدية الرمثا	413 - النقص في استيفاء رسوم طوابع الواردات .	
بلدية الرمثا	547 - عدم استيفاء رسوم طوابع الواردات .	
بلدية الخاروة	897 - نقص في استيفاء رسوم طوابع الواردات .	
رقم الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة رقم الاستيضاح	مخالقات نظام اللوازم	المخالفة
وزارة الاعلام	936 - عدم ادخال الجوائز والهدايا المقدمة لمؤسسة التلفزيون في سجلات اللوازم .	
وزارة النقل مؤسسة	968 - سوء تخزين اللوازم وحفظها في البراء وعدم ادخال اللوازم قيد المستودعات .	
مؤسسة مكة大酒店	256 - خلط المواد الجديدة والمستعملة في المستودعات وعدم فصلها عن بعضها البعض بالإضافة لعدم تطابق الأرصدة الدفترية والمعليه للوازم .	

هاتف من العمل

- عدم تحويل الامانات التي مفوض على قضاها مدة تزيد من خمس سنوات، للايرادات العامة /وزارة المالية .

- عدم تنظيم القيود والسجلات .

- عدم ربط الموظفين بكفالات مالية .

- عدم تحويل الطوابيع .

- عدم تحصيل كافة الذمم المستحقة للمؤسسة .

- عدم تحصيل غرامات الاضرار بالكوابل والخطوط الهاتفية .

مؤسسة المواصلات
السلكية واللاسلكية

1991/1036
249

مخالفات قانون ديوان المحاسبة

الرقم الوزارة او الدائره او المؤسسة رقم
الاستيفاج

- رغم تأكيدات الديوان على موضوع فروق العملة الا ان الملكية لم تجب على تأكيدات الديوان .

- عدم الرد على استيفاجات الديوان ضمن المدة المقررة .

- عدم الرد على كتب الديوان ضمن المدة المحددة بالقانون .

1098

387

105/38
4/7/1991
1991
105/38
6/7/1188
1991

- عدم التقيد باحكام ديوان المحاسبة فيما يتعلق بضرورة الرد على الاستيفاجات ضمن المدة المحددة .

- عدم الرد على استيفاجات الديوان .

- عدم الرد على استيفاجات الديوان .

1073,1016
661

المؤسسة العامة للبريد
والتوفير البندي

مؤسسة المواصلات
السلكية واللاسلكية
امانة عمان الكبرى

مخالفات قانون رسوم طوابيع الواردات :-
الرقم الوزارة او الدائره او المؤسسة رقم
الاستيفاج

وزارة الاعلام

1076

- عدم استيفاء رسوم طوابيع الواردات على عقود شراء البرامج من الشركات العربية والاجنبية .

بلدية الربيع

413

- نقص في استيفاء رسوم طوابيع الواردات .

مجلس قروي عمارة

547

- عدم استيفاء رسوم طوابيع الواردات .

بلدية القطرانة

897

- نقص في استيفاء رسوم طوابيع الواردات .

مخالفات نظام اللوازم :-
الرقم الوزارة او الدائره او المؤسسة رقم
الاستيفاج

وزارة الاعلام

936

- عدم ادخال الجوائز والهدايا المقدمة لمؤسسة التلفزيون في سجلات اللوازم .

وزارة النقل مؤسسة
المواثي

968

- سوء تخزين اللوازم وحفظها في العراء وعدم ادخال اللوازم قيود المستودعات .

مؤسسة سكة حديد العقبة

256

- خلط المواد الجديدة والمستعملة في المستودعات وعدم فصلها عن بعضها البعض بالاضافة لعدم تطبيق الارمسة الدفترية والفعلية للوازم .

هكذا من المصلحة

الملكية الأردنية	244	- وجود كميات كبيرة من الأقمشة في المستودعات تم شرائها خلال الأعوام من (1981 - 1983) ولم يتم استعمالها .
	1066	- شراء لحوم بأسعار أعلى من الأسعار المحددة من قبل وزارة التموين .
	387	- شطب اللوازم بسبب فقدان و النقص .
	1066	- عدم تغيير لجان المشتريات كل ثلاثة أشهر .
	916	- وعدم قيد كافة موجودات الفندق في سجلات اللوازم .
مؤسسة النقل العام	105/38 / 1188	- شراء كميات كبيرة من قطع الغيار لم يتم استعمالها وتكديس اللوازم .
	1991/417	- عدم استعمال سجل الأثاث واللوازم .
وزارة البريد والاتصالات	358/46 / 682	- اختصار بالكوابل والخطوط الهاتفية .
مؤسسة المواصلات	249	- عدم تطبيق مبدأ المنافسة لشراء اللوازم .
السلوكية واللاسلكية	54	- تجزئة المشتريات .
وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيث	811	- أوامر حركة غير مطابقة بسجل الحركة .
	54	- عدم تحويل ارمدة لوازم .
	89	- سجل اللوازم والأثاث والحقوقات غير منظم .
	411	- عدم تعديل السيارات .
بلدية العقبة	551	- عدم تسجيل مستندات الأخراج والأفضال في سجل الرخص والوصلات .
بلدية البويخه	692	- عدم تنظيم ضبوطات استلام باللوازم .

بلدية الفحيص	696	- وجود زيادة في اللوازم والأثاث .
	129	- عدم تنظيم مستندات الأخراجات لوازم .
مخالفات نظام الأشغال واللوازم / أمانة عمان الكبرى ونظام الأبنية والتنظيم / أمانة عمان		رقم الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة رقم الاستيضاح
المخالفات	1112	- تلزيم خلافاً لأحكام نظام الأشغال واللوازم .
أمانة عمان الكبرى	1083	- قرار اللجنة المطبوع جاء خلافاً لنظام الأبنية والتنظيم لأمانة عمان الكبرى .
مخالفات قانون رخص المهن - رقم الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة رقم الاستيضاح		المخالفات
	897	- نقص في استيفاء رسوم رخص المهن .
بلدية الصريح	92	- نقص في استيفاء رسوم رخص المهن .
مجلس قروي محنا	96	- نقص في استيفاء رسوم رخص المهن .
بلدية عجلون	129	- نقص في استيفاء رسوم رخص المهن .
مجلس قروي المشيرف	193	- نقص في استيفاء رسوم رخص المهن .
بلدية وادي موسى	739	- نقص في استيفاء رسوم رخص المهن .
م.ق السامك	747	- غرامة تأخير على رخص المهن .
بلدية عيبن وعيلين	749	- نقص في تمصيل رسوم رخص المهن .
بلدية القطرانة	897	- نقص في تمصيل رسوم رخص المهن .
بلدية مرجان	999	- نقص في تمصيل رسوم رخص المهن .
أمانة عمان الكبرى	926	- عدم تجديد رخص المهن لعدة أعوام
	970	- عدم استيفاء رسوم رخص المهن .

هكذا من الملاحظ

المشاريع الرأسمالية والأنشائية

أ- لقد قدرت موازنة عام 1991 للنفقات الرأسمالية ما قيمته (244.4) مليون دينار منها (155.8) مليوناً للنفقات الرأسمالية التي تتمثل من الإيرادات و (88.6) مليوناً للمشاريع الإنشائية التي ستتمول بقروض خارجية .

ب- وفي نهاية عام 1991 تبين أن إجمالي النفقات الرأسمالية الفعلية قد بلغت (195.6) مليوناً دينار أي بنقص عن النفقات المقدرة بما نسبته (20٪) . وقد لوحظ أن نسبة انخفاض النفقات الفعلية الممولة من الإيرادات كانت أعلى (21.1٪) من نسبة انخفاض النفقات الفعلية الممولة من القروض الخارجية التي بلغت (18٪) .

ج- وإذا كان هناك بعض العجز لأنخفاض النفقات الرأسمالية الممولة من قروض خارجية لأنخفاض هذه القروض فليس هناك عذر لأنخفاض النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات الجارية حيث بلغ وفر الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية حوالي (150) مليون دينار ، علماً بأن قانون الموازنة يجيز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في حالة عدم كفاية المخصصات اللازمة لتنفيذ مشاريع إنشائية .

د- من جهة أخرى لوحظ أنه كان هناك وفر في الموازنة العامة بعد التمويل بلغ (221.8) مليون دينار معظمها من قروض خارجية وبالتالي كان بالإمكان تعويض النقص الحاصل في القروض المخصصة لمشاريع إنشائية وقيمته (16) مليون دينار .

هـ- على أية حال لم تكن مشكلة قصور النفقات الرأسمالية الفعلية عن تلك المخصصة في الموازنة مشكلة عجز الموارد بل كانت مشكلة قصور الأداء الفني والتنفيذي لأجهزة الدولة المشرفة والمنفذة لتلك المشاريع وقد نجم قصور الأنجاز للمؤسسات الدولة عن عدد من المميزات الفنية والإدارية والتنفيذية رافقها عدد من المخالفات والمآخذ ظهرت خلال قيام ديوان المحاسبة بالمراقبة والتدقيق على المشاريع الرأسمالية في الوزارات والمؤسسات العامة والجامعات ونوجزها فيما يلي :-

1- ضعف الدراسات قبل وبعد إعداد وثائق العطاءات من قبل صاحب العمل والمكاتب الاستشارية وبالتالي عدم دقة المخططات والكميات والمواصفات للأنشائية بما في ذلك عدم إجراء الدراسات الخاصة بطبيعة التربة وجيولوجية المناطق التي تقع عليها المشاريع وقلة التنسيق المسبق بين الجهة صاحبة العمل والوزارات والدوائر ذات العلاقة وعدم وضع المواصفات الفنية الدقيقة التي تنفق وطبيعة عمل الآليات والمعدات بشكل واضح ومثال ذلك العطاءات رقم 88/37 و 89/20 و 89/19 و 88/39 و 91/16 و 91/151 و 91/22 لدى ديوان المحاسبة وكذلك العطاء رقم 88/46 لدى وزارة التربية والتعليم والعطاءات أرقام

88/46 و 90/61 لدى سلطة المياه والعطاء رقم 50/91/1 والعطاء رقم و 48/91/1 وكذلك عطاء رقم 53/88/1 لدى أمانة عمان الكبرى وكذلك عطاء مصعد مستشفى الأميرة بسمة لدى وزارة الصحة وعطاء كلية العلوم الطبية لدى جامعة العلوم والتكنولوجيا وعطاءات الطرق لدى عدد من البلديات والمجالس القروية وكذلك العطاء رقم 91/6م لدى وزارة الشباب .

2- عدم تطبيق أحكام الأنظمة والتعليمات الخاصة بالأشغال الحكومية وما يتبع ذلك من إجراء التعديلات والأضافات والتغييرات على العطاءات الأصلية وعدم حرمان المقاولين والمستشارين المخلفين بالتزاماتهم والمقصرين وقلة التحقق من أهلية المناقص والتقصيد بتعليمات العطاءات الحكومية .

ومثال ذلك عدد كبير من المشاريع لدى وزارة الأشغال تعرضها الجناول 1-1-5 و (1) و 88/47 و 88/58 و 88/59 والعطاءات لعام 1991 والمحاسبة لعام 88/47 و 88/58 و 88/59 لدى سلطة المياه .

3- عدم تطبيق الشروط العامة في عقد المقاولة للمشاريع الإنشائية وذلك بعدم الدخول إلى المواقع في الوقت المناسب عند توقف العمل أو تقصير المقاول . وعدم إزالة الأشغال المخالفة للمواصفات الفنية واتباع أسلوب الحسم المالي في بعض الأحيان والتأخر في دفع مستحقات المقاولين خلال الفترات المنصوص عليها بالمعقد وعدم قيام صاحب العمل بتحقيق غرامة التأخير عن تقصير المقاول في إنجاز الأشغال خلال المدة المحددة بالمعقد .

ومثال ذلك العطاء رقم 88/25 لدى وزارة الأشغال والعطاءات رقم 88/470 و 89/4 و 89/15 لدى وزارة التربية وعطاءات إنشاء مسلخ نموذجي/لواء الرمثا لدى وزارة البلديات والعطاء 88/19 لدى مؤسسة الأذاعة والتلفزيون .

ومما لا شك فيه أن هذه المخالفات يترتب عليها أوامر تغييرية في قيمة العطاءات وتعميد مدد الجازها أو التعثر في الجازها وفي هذا كلفة يتحملها الاقتصاد الوطني من المال العام وهناك كلفة أعلى لا سيما إذا كان المشروع ينفذ بقروض خارجية يستحق عليها فائدة ، كما أن تأخر أو تعثر إنجاز هذه المشاريع يحمل الاقتصاد الأردني أعباء أخرى متصلة بها بشكل مباشر أو غير مباشر كالتأخر في تسليم للندارس أو الطرق أو المجاري أو غير ذلك مما يعطل مشاريع متصلة بهذه المشاريع .

لعل سبيل المثال يشير جدولاً مشاريع الأبنية والطرق لدى وزارة الأشغال رقمي 1-1-5 و (1) و 88/46 و 89/20 و 89/19 و 88/39 و 91/16 و 91/151 و 91/22 لدى ديوان المحاسبة لعام 1991 إلى أن ما مجموعه (159) مشروعاً أنجز

هذا من الأعمال

وهناك (59) مشروعاً أو ما نسبته (37.1٪) من هذه المشاريع لم يتجزء بالكامل منها (12) مشروعاً (25.5٪) تعثرت بسبب عدم اهلية المتاول وبالتالي دخول الوزارة على موقع العمل أو لم يقدم برامج عمل لمشروعين منها . هذا في حين هناك (47) مشروعاً انجز منها (50٪) فأكثر من نسب الأنجاز الواجب تنفيذها ولكنها لم تصل الى حد الأنجاز الكامل بالرغم من الأوامر التوجيهية وتمديد مدد الأنجاز عن مدة الأنجاز الأصلية .

التوصيات :-

1- الأعيان بضرورة التزام الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بطرح مناقصات المشاريع بعد استكمال التصميم والخطط الهندسية السليمة واعداد وتنظيم وثائق العطاءات بشكل متكامل ومفصل .

3- العمل عل إصدار نظام اشغال عام لجميع الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والجامعات والبلديات واعتماد صيغة موحدة لعقد المقاوله للمشاريع الانشائية في كافة تلك الجهات .

5- وضع بشرع لمساواة المفاوضين جزائياً عن التصرفات أو الأعمال التي يقومون بها خلال تنفيذ الفطائات أو بعدها بحيث يأخذ التشريع هذه التصرفات أو الأعمال والعقوبة التي ترتب عليها .

الوزارة أو المؤسسة	اللائحة و القوائم والمادة
الوزارات والمؤسسات	<p>١- بعض المراسلات بين وسفراء أعضاء</p> <p>٢- وثائق لائحة</p> <p>٣- عدم ثقة القممات والبرصنة</p> <p>٤- عدم إعفاء المراسلات مع التبرئة</p> <p>٥- عدم التسيق مع الوزراء والمواثيق</p> <p>٦- عدم إقرار قرارات الاقتضالات</p> <p>٧- عدم القيام بأخذة استغنى وقرائه</p> <p>٨- الوثائق العامة</p> <p>٩- عدم وضع مراسلات دقيقة شاملة</p>
الوزراء العربية والمسلم	
وزارة المياه والري	
إمانة عمان الكبرى	
وزارة المالية	
وزارة الصحة	
وزارة الحماة	
جامعة العلوم والتكنولوجيا	
وزارة التعليم	

قضايا الاختلاس والتزوير والتلاعب في الأموال العامة خلال عامي (١٩٩٠ و ١٩٩١)

• أظهر التدقيق والجرد والفحص الدوري المفاجيء الذي اجراه الديوان على الصناديق المالية والمستودعات في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية والمجالس البلدية والقروية والخدمات المشتركة ، وجود عدد من قضايا الاختلاس والتزوير والتلاعب في الأموال العامة .

• ومن الملاحظ تكرار حالات الاختلاس والتزوير والتلاعب في الأموال العامة مما يعني عدم حرص بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية والمجالس البلدية والقروية والخدمات المشتركة على المال العام والحفاظة عليه اضافة لعدم العمل على تلافي الأسباب التي ادت الى وقوع

الاختلاس والتزوير والتلاعب في الأموال العامة .

• وقد بلغ ما تم اختلاسه (٦٠٤٦٣١) ديناراً اضافة الى (١١٦) طناً من الخلطة العلفية والنخالة خلال عامي (١٩٩٠ ، ١٩٩١) فيما بلغ مجموع ما تم تحصيله (٣٣٩٩٩) ديناراً من اصل المبالغ المختلسة او ما نسبته (٥٠٦٪) خلال العامين المذكورين .

• ويعزى تكرار الاختلاس والتزوير والتلاعب بالأموال العامة للأسباب التالية :-

١. عدم متابعة الإدارات الحكومية لأعمال المحاسبين وقابضي الأموال العامة خلافاً للنظام المالي والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص .

٢. اسناد اكثر من عمل مالي للموظف الواحد .

٣. عدم ربط بعض الموظفين الماليين وقابضي الأموال العامة بالكفالات المالية او عدم مناسبة هذه الكفالات لحجم مقبوضاتهم .

٤. عدم إجراء التفتلات الدورية في مراكز الموظفين المكلفين بقبض الأموال العامة .

٥. عدم وجود اجهزة رقابة داخلية في بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية او ضعف بعض هذه الاجهزة وصدر بلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢ .

٦. وجود بعض التفرات في الدورات المحاسبية والمستندية لبعض الدوائر مما يضعف أحكام الرقابة على اعمال قابضي الأموال العامة .

٧. عدم معرفة بعض قابضي الاموال بالاصول المحاسبية المالية لا سيما وان غالبيتهم يعينون على الفقة

الرابعة وان تحصيهم العلمي محدود .

التوصيات :-

١. اسناد الأعمال المالية والمحاسبية للموظفين المؤهلين في الأعمال المحاسبية والمالية .

٢. ان تقوم الوزارات والدوائر الرسمية العامة بعقد الدورات التدريبية المستمرة للموظفين العاملين في مجال المحاسبة وقبض الأموال العامة بالرغم من التعاميم الصادرة عن معالي وزير المالية بهذا الخصوص .

٣. انشاء وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية وربطها بالوزير المختص وتفعيل دور هذه الأجهزة بالرقابة والتفتيش الدوري والمستمر على اعمال قابضي الاموال العامة والمحاسبين وتقديم التقارير المناسبة عن اعمالهم .

٤. عدم اسناد اكثر من عمل مالي او محاسبي للموظف الواحد الأمر الذي يحقق الرقابة الذاتية على أعمال الموظفين .

٥. ربط كافة العاملين في مجال المحاسبة وقبض الاموال العامة والعاملين في المستودعات والوزام بالكفالات المالية المناسبة ومتابعة هذه الكفالات بصفة دورية سواء ما يتعلق منها بملاءة الكفيل او قيمة الكفالة ومناسبتها لحجم الأموال التي يتم قبضها او اللوازم التي يمهدهم من قبل المحاسبين المكفولين لتفعيل نظام كفالات الموظفين والتعليمات الصادرة بشأنه .

٦. معالجة التفرات في الدورات المحاسبية والمستندية وصولاً لأحكام الرقابة على اعمال المحاسبين وقابضي الأموال العامة .

• والجدولان التاليان (٢،١) يوضحان قضايا الاختلاس والتزوير والتلاعب وتوزيعها على الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية والمجالس البلدية والقروية والأجراعات التي تمت بشأنها ، ويتبين من هذين الجدولين ما يلي :-

١. بلغ عدد قضايا الاختلاس والتزوير والتلاعب خلال عامي (١٩٩٠ ، ١٩٩١) ما مجموعه (٣٧) قضية .

٢. بلغ عدد القضايا خلال عام ١٩٩٠ ما مجموعه (١٢) قضية وخلال عام (١٩٩١) ما مجموعه (٢٥) قضية ونسبة زيادة مقاديرها (٢٠٨٪) عن عام ١٩٩٠ .

٣. ان اكثر حالات الاختلاس والتزوير والتلاعب قد حدثت في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية التالية :-

- ١/٣ وزارة التموين (٨) قضايا ونسبة (٢١.٦٪) من اجمالي القضايا .
- ٢/٣ وزارة الصحة (٦) قضايا ونسبة (١٦.٢٪) من اجمالي القضايا .
- ٣/٣ مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية والملكية الأردنية (٣) قضايا لكل منهما ونسبة (٨.١٪) .
- ٤/٣ وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم والمجالس البلدية والقروية (٢) قضيتان لكل منها ونسبة (٥.٤٪) .
- ٥/٣ توزعت (١١) قضية بين عدد من الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية وتشكل ما نسبته (٢٩.٨٪) تقريباً من مجموع القضايا .
٤. ان اكثر المبالغ قد تم اختلاسها في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية التالية :-
- ١/٤ الملكية الأردنية ، حيث بلغ ما تم اختلاسه (٣٨٥٣١٢) ديناراً ويشكل ما نسبته (٦٣.٧٪) من اجمالي المبالغ المختلسة البالغة (٦٠٤٦٣١) ديناراً .
- ٢/٤ وزارة التموين ، حيث بلغ ما تم اختلاسه (٤٣٠٥٥) ديناراً ويشكل ما نسبته (٧.١٪) من اجمالي المبالغ المختلسة ، اضافة الى (١١٦) طن خلطة علفية ونخالة .
- ٣/٤ وزارة التربية والتعليم ، حيث بلغ ما تم اختلاسه (٢٥٦٢٠) ديناراً ويشكل ما نسبته (٤.٢٪) من اجمالي المبالغ المختلسة .
- ٤/٤ جامعة اليرموك ، حيث بلغ ما تم اختلاسه (٢٥٠٥١) ديناراً ويشكل ما نسبته (٤.١٪) من اجمالي المبالغ المختلسة .
- ٥/٤ وزارة الخارجية ، حيث بلغ ما تم اختلاسه (٢٤٠٨٩) ديناراً ويشكل ما نسبته (٤٪) من اجمالي المبالغ المختلسة .
- ٦/٤ دائرة قاضي القضاة ، حيث بلغ ما تم اختلاسه (٢٠٩١٧) ديناراً ويشكل ما نسبته (٣.٥٪) من اجمالي المبالغ المختلسة .
- ٧/٤ نقابة السواقين ، حيث بلغ ما تم اختلاسه (١٩١٧٣) ديناراً ويشكل ما نسبته (٣.٢٪) من اجمالي المبالغ المختلسة .
- ٨/٤ مؤسسة الضمان الاجتماعي ، حيث بلغ ما تم اختلاسه (١٨٢٩٣) ديناراً ويشكل ما نسبته (٣٪) من اجمالي المبالغ المختلسة .

هذا من المبالغ

- ٩/٤ لما بقية الوزارات والدوائر فقد تراوحت قيمة المبالغ المختلسة بين (٥٥) ديناراً و (١١٥٢٣) ديناراً ونسبة بلغت بين (١٪) - (١.٩٪) من مجموع المبالغ المختلسة .
- يلاحظ مما تقدم انخفاض نسبة التحصيل في القضايا الصادرة بها احكام من قبل المحاكم ويعود ذلك للأسباب التالية :-
١. عدم الجدية في متابعة المدعين العامين لتنفيذ الأحكام الصادرة لدى دوائر الاجراء .
 ٢. عدم قيام دوائر الاجراء في تنفيذ اجراءات الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة وذلك ببيع هذه الأموال ضمن مدة معقولة لاستيفاء حقوق الخزينة .
 ٣. لم يتم معالجة موضوع الاموال غير المنقولة والمحجوز عليها لصالح الخزينة والتي لم يتقدم لها مشتري بالرغم من مرور مدة طويلة على عرضها للبيع .
- التوصيات :-
١. متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم في قضايا الاختلاس والتزوير وضياع الأموال العامة من قبل المدعين العامين بالسرعة الممكنة .
 ٢. الابعاز لدوائر الاجراء بتنفيذ اجراء بيع الأموال المحجوزة بعد اكتساب الأحكام الصفة القطعية .
 ٣. العمل على تسجيل الأموال غير المنقولة والتي لم يتقدم اي مشتري لها وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية .

الرقم	الجهة التي وقع بها الانحلال	عدد الضحايا 1980		عدد الضحايا 1981		الضحايا المفقون	ملاحظات	
		موت	جرح	موت	جرح		موت	جرح
1	قوات الدفاع	—	2	2	2	371	200	موت الدفاع
2	قوات الدفاع	—	1	1	1	872	380	موت الدفاع
3	قوات الدفاع	1	—	—	—	381	0	موت الدفاع
4	قوات الدفاع	—	1	1	1	25051	378	موت الدفاع
5	قوات الدفاع	—	1	1	1	1432	290	موت الدفاع
6	قوات الدفاع	2	4	2	2	8446	535	موت الدفاع
7	قوات الدفاع	1	1	—	—	24089	0	موت الدفاع
8	قوات الدفاع	1	1	—	—	25620	39	موت الدفاع
9	قوات الدفاع	1	1	1	1	55	—	موت الدفاع
10	قوات الدفاع	—	1	1	1	20917	902	موت الدفاع
11	قوات الدفاع	—	1	1	1	18283	110	موت الدفاع
12	قوات الدفاع	—	1	1	1	5861	178	موت الدفاع
13	قوات الدفاع	1	—	—	—	43055	435	موت الدفاع
14	قوات الدفاع	—	8	8	8	8805	0	موت الدفاع
15	قوات الدفاع	1	—	—	—	5280	40	موت الدفاع
16	قوات الدفاع	1	—	—	—	18173	900	موت الدفاع
17	قوات الدفاع	1	—	—	—	385312	879	موت الدفاع
18	قوات الدفاع	1	1	2	2	11523	—	موت الدفاع

المجلد ١٠

لجان التدقيق والتحقيق

من خلال التدقيق والمجرد والفحوص الدورية المفاجئة التي اجراها الديوان على حسابات صناديق ومستودعات الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والمجالس البلدية والقروية والخدمات المشتركة تبين وجود مخالفات وتجاوزات مالية ونقص في الصناديق والمستودعات وفقدان النماذج المالية، مما استوجب تشكيل لجان مشتركة للتدقيق والتحقيق في هذه الموضوعات لحصر قيمة النقص وبيان مصير النماذج المالية المفقودة وتحديد المسؤولين عن ذلك .

الا ان بعض هذه اللجان والمينة بالكشوفات المرفقة لم تنجز الأعمال الموكولة اليها لتاريخها مما قد يؤدي الى ضياع حق الخزينة نتيجة التأخير في انجاز اعمال هذه اللجان ، بالرغم من المتابعة المستمرة من قبل الديوان ويعود هذا التأخير في غالبه للأسباب التالية :-

- 1- عدم تبليغ أعضاء هذه اللجان من قبل الدوائر المعنية ضمن مدة مقبولة .
 - 2- عدم تحديد مدة محددة لأتخاذ المهمة وللوقوف على حقيقة الموضوع .
 - 3- عدم مشاركة أعضاء هذه اللجان في لجان التحقيق والتدقيق ، مما يعيق عملها وتأخرها في الإنجاز مهامها .
 - 4- عدم متابعة أعمال هذه اللجان من قبل المالية والدوائر المعنية الأخرى .
- التوصيات :-

- 1- العمل على التأكد من تبليغ الأعضاء المعنيين باللجان من قبل دوائرها .
- 2- تحديد مدة مناسبة للجنة لإنهاء العمل وتقديم التوصيات الأولية عن عملها .
- 3- متابعة وحث الأعضاء المشاركين في اللجان على سرعة إنجاز مهامها .
- 4- مخاطبة الحكام الإداريين في المحافظات والألوية لمتابعة أعمال اللجان المشكلة من قبل معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئية وكذلك رؤساء البلديات للعمل على متابعة أعمال هذه اللجان وحثها على سرعة إنجاز مهامها .
- 5- سرعة البت في توصيات اللجان التي ترفع تقاريرها لمعالي وزير المالية أو للوزارات والدوائر المختلفة خلال مدة قصيرة بعد رفع التقرير .
- 6- تزويد الديوان بنسخ عن جميع المراسلات والتي تتعلق بهذه اللجان من جميع مراحلها سواء كان ذلك من قبل وزارة المالية أو من الجهات المختلفة الأخرى ، اذ كثيراً ما تتم مراسلات بخصوص هذه اللجان دون اعلام الديوان عن هذه المراسلات .

6- تزويد الديوان بنسخ عن جميع المراسلات والتي تتعلق بهذه اللجان من جميع مراحلها سواء خلال مدة قصيرة بعد رفع التتريد .

اللجان المشكلة للتدقيق والتحقيق
في الأمور المالية والتي لم تتهي أعمالها

الوزارة أو المؤسسة التي وقعت فيها المخالفة	معدّلجان المشكلة	ملاحظة
١- وزارة المحاسبة	٢٢	
٢- وزارة المالية	١١	
٣- وزارة التخطيط	٨	
٤- وزارة التربية والتعليم	٢	
٥- وزارة الشؤون البلدية والقروية	١	
٦- وزارة المياه والري	١	
٧- وزارة الشؤون البلدية والقروية	٢	
٨- وزارة الخارجية	٢	
٩- مؤسسة المواصفات	١	
١٠- وزارة العدل	١	
١١- وزارة السياحة والآثار	٢	

هكذا من الأعمال

التعيينات المخالفة في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية
١- مؤسسة الأبحاث الزراعي -
تعيين (٤٢) موظفاً للأعوام (٩٠-٩٢) باللك الرابعه خلافاً لما
يلقي -

- ١- نظام التشكيلات ونظام الخدمة المدنية .
- ب- أسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين
- ج- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ٦٧٤٤/٦٠/١٠/٢١٠ تاريخ ٩١/٧/٣٠

مصدر المخالفة : كتاب الديوان رقم ٣٩٥٠/٦/١٠ تاريخ ٩٢/٩/٢٦ .
الاجراءات : لم يتخذ لغاية تاريخه أي إجراء لتصويب .
التوصيات : اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب وضع الموظفين وقرارات
تعيينهم بما يتناسب والاسس المشار اليها اعلاه .

٢- المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري -
المخالفة : تعيين (٢٢) موظفاً على حساب مخصصات المشاريع
الراسماليه / دائرة التطوير الحضري وكذلك (١١) موظفاً
بالمؤسسة العامة للإسكان خلافاً لاسس وقواعد انتقاء وتعيين
الموظفين .

- ب- تعيين (١٩) موظفاً باللكه الرابعه على حساب مخصصات
المشاريع الراسماليه / قروض بنك الاسكان والإيرادات
الذاتيه خلافاً لما يلقي :-

- ١- نظام الخدمة المدنية ونظام التشكيلات .
- ٢- اسس وقواعد انتقاء الموظفين
- ٣- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ٦٧٤٤/٦٠/١٠/٢١٠ تاريخ ٩١/٧/٣٠ .

مصدر المخالفة : كتاب الديوان رقم ٣٩١٣/٦/١٠ تاريخ ٩٢/٩/٢٦ .
الاجراءات : لم يتخذ لتاريخه أي إجراء لتصويب الوضع .
التوصيات : تصويب قرارات تعيين الموظفين بما يتلاءم مع الاسس والأنظمة
المشار اليها اعلاه .
ومراجعة عدم تكرار مثل هذه الحالات مستقبلاً .

٣- بنك تنمية المدن والقرى -
المخالفة : تعيين (٢٤) موظفاً باللكه الرابعه خلافاً لنظام التشكيلات
ونظام الخدمة المدنية وكتاب سيادة رئيس الوزراء رقم
٦٧٤٤/٦٠/١٠/٢١٠ تاريخ ٩١/٧/٣٠ وبلاغه رقم (٤٦) لسنة
١٩٩٠ .

مصدر المخالفة : كتاب الديوان رقم ٣٩٢٩/٦/١٠ تاريخ ٩٢/٩/٢٦ .

- التوصيات
- تصويب اوضاع الموظفين المشار اليهم اعلاه بما ينسجم وبلاغ الرئاسة .
- تنظيم كشوفات باسمااء ورواتب الموظفين المشار اليهم بالبخد (2) من قبل المؤسسة وارساله لوزارة المالية/التقاعد لأجراء الترميمات واليات اللازمة واسترداد اللزومات .
- وزارة المياه والري :-
- المخالفة (1)
- تعيين (10) موظفين بمقدور بسلطة المياه على حساب مخصصات المشاريع الراسمالية خلافاً لأحكام قانون الموازنة ودون الحصول على موافقة الرئاسة .
- صرف (10) دناتير لكل منهم زيادة عن الاستحقاق ضمن علاوة بدل اقتناء سيارة .
- المصدر المخالفه
- المخالفة (2)
- كتاب الديوان رقم 267/6/10 تاريخ 93/1/14 .
- تعيين (9) موظفين بمقدور بسلطة المياه لعام 92 على حساب مخصصات المشاريع الراسمالية خلافاً لأحكام قانون الموازنة ونظام الخدمة المدنية .
- مصدر المخالفه
- المخالفة (3)
- استيضاح رقم (26) تاريخ 93/1/24
- تعيين (13) موظف بالاجرة اليومية سلطة وادي الأردن خلافاً لنظام التشكيلات رقم (11) لسنة 92 .
- تعيين (85) موظف بالاجرة اليومية خلافاً لأحكام قانون الموازنة وكتاب سيادة رئيس الوزراء رقم 6744/60/10/210 تاريخ 91/7/30 .
- مصدر المخالفه
- المخالفة (4)
- استيضاح رقم (62) تاريخ 93/2/8
- زيادة راتب الدكتور كمال الناصر المعين بمقدور سلطة المياه بمقدار (150) دينار خلافاً لبلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم (46) لسنة 91 وأحكام نظام الخدمة المدنية .
- مصدر المخالفه
- الاجراءات
- للمخالفات (1-4)
- التوصيات
- 1- الاستئناس برأي ديوان الخدمة المدنية بخصوص المواضع الواردة بالاستيضاح رقم (27) لسنة 93 والاستيضاح رقم (26) لسنة 93 وكتاب الديوان رقم 267/6/10 تاريخ 93/1/14 .
- 2- تصويب قرارات تعيين الموظفين بما ينسجم وأحكام نظام الخدمة المدنية والبلغات الصادرة من الرئاسة بهذا الخصوص .

- الاجراءات
- كتاب عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم 400/117/4 تاريخ 93/1/25 لبيك التعمية يؤكد فيه على المخالفه بخصوص (22) موظفاً ويطلب تصويب قرارات تعيينهم .
- التوصيات
- تصويب قرارات تعيين الموظفين على ضوء كتاب ديوان الخدمة المدنية بما ينسجم مع الأنظمة والبلغات المشار اليها اعلاه . ومراعاة اتخاذ الاجراءات اللازمة لعدم تكرار هذه المخالفات .
- 4- وزارة التعمية الاجتماعية :-
- المخالفة (1)
- تعيين (34) موظفاً بمقدور لعام 92 على حساب مخصصات الطفول الغير مخصصه لأغراض التوظيف .
- مصدر المخالفه
- الاجراءات
- كتاب الديوان رقم 3252/17/12 تاريخ 92/8/17
- كتاب عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم 397/117/4 تاريخ 93/1/28 الموجه لمعالي وزير التعمية الاجتماعية الذي يؤكد فيه المخالفه للموظفين المؤهلين علمياً والبالغ عددهم (16) موظفاً ويؤكد على ضرورة تصويب قرارات تعيينهم .
- تنفيذ ما جاء بكتاب ديوان الخدمة المدنية اعلاه بتصويب الوضع بما ينسجم وأحكام نظام التشكيلات وبلاغ الرئاسة رقم (27) لسنة 1990 .
- تعيين موظفين اثنين على حساب المشاريع الراسمالية خلافاً لكتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ش م 14799/1 تاريخ 92/8/6
- كتاب الديوان رقم 3997/6/10 تاريخ 92/9/29
- كتاب معالي وزير المالية رقم 16717/6/20/12 تاريخ 92/10/12 الموجه لوزارة التعمية ويطلب فيه تصويب الوضع .
- التوصيات
- تصويب قرارات التعيين على ضوء كتاب الديوان اعلاه وكتاب معالي وزير المالية بما ينسجم وكتاب سيادة رئيس الوزراء .
- 5- مؤسسة الاداعه والتلفزيون :-
- المخالفة
- 1- تعيين موظفين على حساب مخصصات اجور العمال والمكافآت وتمويلهم لوظائف مصنفه خلافاً لبلاغ رئيس الوزراء رقم (27) لسنة 92 .
- 2- تعيين موظفين مقامدين على حساب المكافآت .
- كتاب الديوان رقم 3297/10/31 تاريخ 92/8/19
- تاكيدات ديوان الحاسبه بموجب الكتاب رقم 4448/8/10 تاريخ 92/10/21 وكتاب رقم 49/6/10 تاريخ 93/1/3 ولم يتم التصويب لتاريخه .
- مصدر المخالفه
- الاجراءات

هذا من الأعمال

- 3- استرداد ما تم صرفه للموظفين مدار بحث الخالفه رقم (1) والخالفه (4) زيادة عن استحقاقهم .
- 4- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تكرار مثل هذه المخالفات مستقبلاً .
- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبحث :-
- تعيين (53) موظفاً لعام 1992 خلافاً لما يلي :-
- أ- اسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين .
- ب- نظام التشكيلات للفترة (ج) من المادة (7) .
- ج- كتاب سيادة رئيس الوزراء 92/3/19 وبلاغاته (46، 27، 90) .
- كتاب الديوان رقم 2941/27/31 تاريخ 92/7/28 .
- 1- كتاب مطولة رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم 2701/5/4 تاريخ 92/8/5 لمعالي وزير الشؤون البلدية والقروية والذي يؤكد فيه على المخالفات المشار اليها اعلاه وضرورة التصويب .
- 2- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم 8919/1/5/25 تاريخ 92/8/19 لمعالي وزير الشؤون البلدية لموافاته بتفاصيل الموضوع اعلاه .
- 3- كتاب مطولة رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم 2932/5/4 تاريخ 92/8/24 لمعالي وزير الشؤون البلدية بالتاكيد على الموضوع وضرورة ايقاف كافة الاجراءات والقرارات المتعلقة بالتعيين مدار البحث .
- 1- ايقاف كافة الاجراءات والقرارات المتعلقة بتعيين الموظفين مدار البحث .
- 2- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار مثل هذه المخالفات .
- تعيين السائق ماجد احمد جرادات براتب اساسي مقداره (101) دينار خلافاً لاحكام نظام الخدمة المدنية وملحق وصف وظائف الفئة الرابعة .
- مصدر الخالفه : كتاب الديوان رقم 5346/98/29 تاريخ 91/12/19 .
- الاجراءات :- كتاب مطولة رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم 1676 تاريخ 92/5/26 لمعالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبحث باستحقاق السيد جرادات لراتب اساسي قدره (53) دينار .

مصدر الخالفه
الاجراءات

التوصيات

الخالفه (2)

مصدر الخالفه
الاجراءات

- كتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم ل 18534/2272/23 تاريخ 92/10/3 للسائق السيد جرادات المتضمن تخفيض الراتب الاساسي ليصبح (60) دينار شهري من 92/10/1 بدلاً من (53) دينار من 91/10/8 .
- 1- تطبيق ما جاء بكتاب مطولة رئيس ديوان الخدمة المدنية المشار اليه اعلاه المتضمن منح السائق (53) دينار راتب اساسي .
- 2- استرداد ما تم صرفه للسيد جرادات من مبالغ صرفت زيادة عن الاستحقاق من تاريخ 91/10/8 .
- 4- مؤسسة الموائى وسلطة اقليم العقبة :-
- تعيين موظفين لعام 1992 بشكل مخالف لما يلي :-
- أ- اسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين .
- ب- نظام التشكيلات وبلاغات الرئاسة رقم (27، 46) لسنة 90 .
- مصدر الخالفه : كتاب الديوان رقم 3351/11/9 تاريخ 92/8/23 .
- الاجراءات : لم يتم اتخاذ اي اجراء لتاريخه لغاية تصويب الوضع من قبل المؤسسة او ديوان الخدمة المدنية .
- التوصيات : تصويب قرارات التعيين بما ينسجم والاسس المشار اليها اعلاه مع مراعاة عدم تكرار مثل هذه المخالفات مستقبلاً .
- 4- وزارة السياحة والآثار / مكتب آثار جرش :-
- تعيين (9) موظفين باليومية خلافاً لنظام التشكيلات حيث انهم ممن يحملون مؤهلات علمية .
- مصدر الخالفه : استيفاج رقم (578) لسنة 1992 .
- الاجراءات : كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم 3298/1/2 تاريخ 92/12/22 يتضمن تبريرات غير دقيقة حول الموضوع ولتاريخه لم يتم التصويب .
- التوصيات : تصويب التعيينات المشار اليها اعلاه بما يتفق واحكام نظام التشكيلات ونظام الخدمة المدنية وبلاغات الرئاسة بهذا الخصوص .
- 4- وزارة العمل :-
- للخالفه :- تعيين موظفين بمقدور على الرغم من عدم توفر التخصصات .
- مصدر الخالفه : كتاب الديوان رقم 3241/1/31 تاريخ 92/8/16 .
- الاجراءات : كتاب مطولة رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم 395/117/4 تاريخ 93/1/28 المتضمن الاشارة لعدم وجود اية مخالفه من قبل الوزارة حيث ان التعيين قد تم بمقدور بدل معار وتم

وزارة العمل :-
للخالفه

مصدر الخالفه
الاجراءات

تمنيلهم بعد الاستئناس برأي ديوان الخدمة المدنية إلا أن
الاجراء المتخذ مخالف لأحكام المادة (79) من نظام الخدمة
المدنية والتي تنص على انتهاء خدمة الموظف المعين بعقد بدل
معار عند انتهاء اقامة الموظف أو الغائها الأمر الذي لم يتم
بالحالة المشار إليها أعلاه .
اتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار مثل هذه المخالف .

هكذا من الأعمال

التوصيات :-

- ١- تفعيل مواد القوانين والأنظمة المتعلقة بتحصيل وجباية
الاموال العامة من الافراد والشركات وفرض غرامات على
غير المحصل منها وصولاً الى تحصيلها كاملة .
- ٢- تحصيل الذمم المطلوبة من الوزارات والدوائر الحكومية وذلك
 بالتنسيق مع وزارة المالية / الموازنة العامة .
- ٣- ان تقوم كافة الأجهزة الرسمية بتنظيم كشوف باسماء
المدنيين وعناوينهم ورفعها الى وزارة المالية بعد استئذان
الوسائل المتاحة لتحصيل هذه الذمم وملاحقة المدنيين
 بالطرق القانونية وصولاً الى تحصيلها كاملة .
- ٤- التقيد التام بأحكام قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة
١٩٥٢ وبخاصة المادة (١٦) منه والمتعلقة بضرورة الرد على
استيفاحات الديوان ضمن المدة المحددة بالقانون .
- ٥- التقيد التام ببلاغ رئاسة الوزراء رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢
فيما يتعلق بضرورة الالتزام الكامل بكافة الأنظمة والتعليمات
 المالية التي تحكم عمل الأجهزة الرسمية والتعاون التام مع
ديوان المحاسبة في جميع الأمور التي ينظمها قانون الديوان .
- ٦- تصري الدقة عند استيفاء الرسوم والضرائب من المكلفين
حتى لا تكون الدوائر مضطرة لمطالبة المكلفين بالرسوم
الناقصة بعد مضي عدة سنوات .
- ٧- تفعيل وتطبيق نصوص قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة
١٩٨٥ فيما يتعلق بالمخالفات وفرض الضريبة المضافة البالغة
(١٥٪) من كل شهر تأخير في تسديد المستحقات الضريبية على
المكلفين ، ومتابعة ملفات المكلفين الذين مضت على عدم
محاسبتهم من مصادر دخلهم عدة سنوات بعد حصرهم ووضع
برنامج زمني لتحصيل ما هو مستحق عليهم .

- ٨- التقيد التام بأحكام قانون رسوم طبابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته والجداول الملحقة به والتعليمات الصادرة بموجبها فيما يتعلق بعدم قبول اي مستند او وثيقة الا بعد الصاق او استيفاء رسوم الطوابع واتخاذ الاجراءات التضمينية بحق الموظفين الذين يقبلون هذه المستندات دون الصاق او استيفاء الطوابع المقررة .
- ٩- ان تقوم الأجهزة الخاضعة لرقابة الديوان بمسك سجلات منظمة للوازم والمعدات والعمل على حفظها وفق أحدث الطرق العلمية والكشف عليها بصفة دورية بما يضمن سلامتها من التلف او الضياع .
- ١٠- ان تقوم كافة الأجهزة الخاضعة لرقابة الديوان باعتماد سياسات محددة لشراء اللوازم بما يتفق واحتياجاتها الفعلية بعد الدراسة الدقيقة لهذه الاحتياجات الأمر الذي يضمن عدم تكديس هذه اللوازم في المستودعات او تلفها نتيجة لطول مدة التخزين وخاصة الأدوية والمواد الغذائية .
- ١١- ان تقوم وزارة التموين بمعالجة النقص الذي تظهره لجان الجرد للمواد التموينية سنوياً وتحديد اسبابه والمسؤولية فيه سيما وان النقص المتراكم في المواد التموينية قد بلغ حوالي مليون دينار .
- ١٢- متابعة تسوية وتحصيل السلف في مواعيدها المقررة .
- ١٣- تحويل الامانات التي مضت عليها المدة القانونية الى حساب الإيرادات العامة ، وتحويل الامانات المقبوضة لحساب الغير الى اصحابها .
- ١٤- توريد تجهيزات الحاسبين وأمناء الصناديق الى البنوك في مواعيدها المقررة وعدم الاحتفاظ بمبالغ تزيد عن الحدود المسموح بها حتى لا تتعرض للاختلاس او السرقة .
- ١٥- ان تقوم المجالس البلدية والقروية بتنظيم القيد والسجلات اللازمة لصمبر كافة انواع العوائد والرسوم والضرائب المتحققة على المكلفين ومتابعة تحصيلها .

- ١٦- ان تقوم الملكية الأردنية عند شحن المواد الثمينة والعملات النقدية باتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية والأمنية حتى لا تضرر هذه الاموال للسرقة او الضياع .
- ١٧- ان تقوم الملكية الأردنية باتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتسبب بخسارتها مبلغاً يزيد عن (٩) مليون دولار نتيجة عدم توقيع اتفاقية مع شركة طيران اجنبية حيث ان انتهاء عقد التسبب يراه الديوان غير كاف ولا يتناسب مع أهمية الموضوع .
- ١٨- ان تتقيد كافة الأجهزة الخاضعة لرقابة الديوان بعدم طرح عطاءات المشاريع الا بعد استكمال التصميم والمخططات الهندسية السليمة واعداد وتنظيم وثائق العطاءات بشكل متكامل ومفصل .
- ١٩- التقيد التام بأحكام أنظمة وتعليمات الأشغال واللوازم مع تفعيل مواد الشروط العامة والخاصة لعقد المقاولة للمشاريع الانشائية خلال التنفيذ .
- ٢٠- العمل على اصدار نظام أشغال موحد لكافة الأجهزة الرسمية او ادخال بعض التعديلات على نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ والتعليمات الصادرة بموجب العمل على اصدار صيغة موحدة لعقد المقاولة للمشاريع الانشائية وذلك لتلافي التضارب بين نظام الأشغال الحكومية وأنظمة الأشغال واللوازم الأخرى وخاصة نظام اللوازم وأشغال البلديات والمجالس القروية رقم (٥٥) لسنة ١٩٨٩ .
- ٢١- ان تقوم وزارة الأشغال العامة والسكان باعداد صيغة موحدة لاتفاقية الخدمات الهندسية (تصميم و/او اشراف) وتعميمها على كافة الإدارات الفنية في الأجهزة الرسمية لدراساتها واعتمادها لتلافي النقص الحاصل في غالبية الاتفاقيات مع المكاتب الاستشارية عند (التصميم و/او اشراف) وحفظ حقوق صاحب العمل في حالة ظهور عيوب او اخطاء اثناء او بعد تنفيذ المشاريع ، على ان تقوم الأجهزة

هذه من أشغال

المالية في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية بمراجعة وتدقيق وإعادة الدراسة لكافة وثائق العطاءات المعدة من تلك المكاتب قبل طرحها .

٢٢- وضع تشريع لمساواة المقاولين جزائياً عن التصرفات أو الأعمال التي يقومون بها خلال تنفيذ العطاءات أو بعدها بحيث يحدد هذا التشريع هذه التصرفات أو الأعمال والعقوبة التي تترتب عليها .

مخالفات القوانين والأنظمة

مخالفات القوانين والأنظمة المالية :-	رقم الاستيفاء	المخالفة
وزارة الشؤون البلدية والفروية والبيئة	92, 24	عدم تحميل الرسوم والضرائب والذمم المالية .
	50	مرفق مبالغ زيادة عن الاستحقاق
	89	عدم تحويل الامانات المقبرضة
	96	عدم عرض رخص الأبنية للتدقيق
	135	عدم فتح سجلات .
	193	عدم تنظيم براءات
	220	كثرة الشطب وعدم الاحتفاظ بكشوف بنكية .
	411	عدم إبراز سجلات
	413	الاحتفاظ بأموال .
	429	نقص استيفاء رسوم
	547	عدم استيفاء رسوم عوائد
	692,551	عدم تعزيز المبالغ المصروفة
	999,696	عدم الالتزام بالمخصصات المرسدة للتجديدات .
	739,905	عدم وجود كراسة نسخ احد
	897,747	الوصلات
	749,900	عدم إبراز وثائق عطاء للتدقيق .
	802,753	عدم تناسب كمالات بعض المحاسبين
	807	
	813	عدم تحميل فرق عقود الأيجار .
	1073	عدم تحميل ذمم السوق
	1016	عدم استيفاء الخوات من الوسطاء .
	676	عدم الاحتفاظ بسجلات رواتب .
		عدم احتفاظ امينة المكتب بسجل
		الرخص والوصلات .
		عدم متابعة ديون المتعلم
		المستحق
		تقرير
		المتعلم
		عدم توحيد نسق اعداد وتبويب
		الحسابات الختامية والبيانات
		المالية .

2 امانة عمان الكبرى
سوق الجملة المركزي

3 المنظمة التعاونية

هذا من أعمال

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

ديوان المحاسبة

عمان

الرقم : ٢٥٧٩/٢٠٥/٩

التاريخ : ١٤١٤/١٠/٢٨ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٤/٩ م

عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية

اشارة لكتابكم رقم ١٠٨٢/١١٧/٤ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢ الموجه الى دولة رئيس مجلس النواب الاخفم بناء على كتاب دولته رقم ٩٤١/٩/٩/٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/٦ ، بشأن ما ورد في البند (٦) من الفقرة (٢) من كتابي رقم ٩٠٠/٢٥/٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ .

ابدي فيما يلي الملاحظات التالية .

١- تشير قيود ديوان المحاسبة الى ان التعيينات المخالفة التي صوبت هي (١٦١) حالة فقط وهناك (٤٥١) حالة لا تزال دون تصويب .

٢- لم تكن التعيينات المشار اليها في كتابكم اعلاه على اطلاقها تقع ضمن الحسابات المختلفة (كالمشاريع والامانات والمكافآت وغيره) وانما دلت القيود لدينا الى ان التعيينات التي تمت في وزارة الشؤون البلدية ، ومؤسسة الموانئ ، وسلطة اقليم العقبة ووزارة العمل وهي تعيينات مخالفة ، قد تمت عن طريق ديوان الخدمة المدنية ولم تصوب ، وفيما يلي جدول يبين ذلك .

اسم الدائرة	حالات التعيين المخالف	الحالات غير المصوبة
وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٥٣	٥٣
مؤسسة الموانئ	١٨٤	١٨٤
سلطة اقليم العقبة	٥	٥
وزارة العمل	٢	٢

اضافة الى ان التعيينات التي تمت على الحسابات المشار اليها خارج نطاق ديوان الخدمة المدنية لا يمكن ان تكتسب صفة المشروعية لكونها قد تمت قبل صدور بلاغ الرئاسة رقم (٥) لسنة ١٩٩٣ ولا

تعني ديوان الخدمة المدنية من مسؤولياته حيال الدوائر المخالفة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

ديوان المحاسبة

عمان

- ٢ -

أولاً ان اكبر قد وضحت الانعكاسات الصحيحة للموضوع وان يتم الايمان لمن يلزم لتصحيح كافة المخالفات .

واقبلوا الاحترام ،،،،

رئيس ديوان المحاسبة

عادل القضاء

نسخة / لدولة رئيس مجلس النواب الاخفم / اشارة لكتابه اعلاه

نسخة / لعطوفة رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الاداري

نسخة / لعطوفة مدير عام دائرة اللوازم العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٣١٠/٩/٩/٣

التاريخ : ١٤١٤/١٠/٢٥ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٤/٦ م

معالي رئيس اللجنة المالية

أبعث لمعاليكم صورة عن كتاب عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم (١٠٨٢) تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢ للاطلاع على مضمونه .

واقبلوا الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

نسخة / الى السجل .

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان الخدمة المدنية

عمان - الأردن

الرقم : ١٠٨٢/١١٧/٤

التاريخ : ١٠ / شوال / ١٤١٤

الموافق : ١٩٩٤/٣/٢٢

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٩٤١/٩/٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/٦ بخصوص ما ورد في البند (٦) من الفقرة الثانية من كتاب عطوفة رئيس ديوان الخاسبة رقم ٩٠٠/٢٠/٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ، أرجو أن أبن ما يلي :-

١. ان التعينات المشار اليها في البند (٦) اعلاه لم تتم عن طريق ديوان الخدمة المدنية وانما تمت عن طريق الوزارات والدوائر المختصة على حساب المشاريع / عوائد التنظيم والمحروقات / امانات الطفولة/ المكافآت / وعلى حساب مخصصات اجور العمال . وذلك قبل صدور بلاغ دولة رئيس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/٣٠ الذي أكد فيه على ضرورة التقيد بأسس وقواعد التعيين المعتمدة في الوظائف الحكومية المقررة من قبل مجلس الوزراء عند التعيين على أي

حساب من الحسابات المشار اليها ، وعلى عدم جواز تعيين الموظفين على حساب مخصصات اجور العمال المرصودة في الموازنة العام لهذه الغاية .

٢. قام ديوان الخدمة المدنية بمحاكمة الوزارات والدوائر المعنية لاجراء التصويب اللازم وتم اعلام ديوان الخاسبة بذلك في حينه وهو يتابع هذا الموضوع باهتمام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس ديوان الخدمة المدنية

عبد الله عليان

نسخة / لعطوفة رئيس ديوان الخاسبة

نسخة / لمديرية شؤون التوظيف

نسخة / لمديرية الرقابة الداخلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٩٤١/٩/٣

التاريخ : ١٤١٤/٩/٢٤ هـ

للولق : ١٩٩٤/٣/٦ م

عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية

اشارة الى كتاب عطوفة رئيس ديوان الخاسبة رقم ٩٠٠/٢٥/٩ ، الموجه الى معالي رئيس اللجنة المالية الخاص بقرار مجلس النواب الحادي عشر للمعلق بتوصيات اللجنة المالية حول تقارير ديوان الخاسبة للاعوام ١٩٨٧-١٩٩٠ المرفق صورة عنه .

أرجو توضيح ما ورد في ثنايا ، البند (٦) المشار اليه اعلاه المتعلق بالتعيينات المخالفة حتى تتمكن اللجنة من اصدار القرار اللازم بهذا الشأن .

واقبلوا فائق الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

نسخة / الى معالي رئيس اللجنة المالية

نسخة / الى ملف اللجنة المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

ديوان المحاسبة

عمان

الرقم : ٩٠٠/٢٥/٩

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٤ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٥ م

معالي رئيس اللجنة المالية

اولاً : نصت المادة (١١٩) من الدستور الأردني بأن يقدم رئيس ديوان المحاسبة الى مجلس النواب تقريراً عاماً يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية او كلما طلب مجلس النواب منه ذلك وبناءً عليه :-

١. ناقش مجلس النواب الحادي عشر تقارير ديوان المحاسبة للاعوام ١٩٨٧-١٩٩٠ وتقدم بقرارات وتوصيات لمجلس النواب لأقرارها وقد اصدر مجلس النواب قراراً يتضمن الموافقة على قرارات وتوصيات اللجنة واحالتها للحكومة للأجابة عليها خلال اربعة شهور .

٢. اصدر دولة رئيس الوزراء البلاغات ذوات الأرقام (٢٥) و (٣١) و (٣٣) لسنة ١٩٩٢ لتنفيذ ما ورد في قرارات وتوصيات مجلس النواب .

٣. تم تنفيذ معظم قرارات وتوصيات مجلس النواب الا انه بقي بعض منها مثل عدم صدور قانون تحصيل الاموال الأميرية والنظام المالي الموحد وكذلك تحصيل الدم المستحقة للخزانة المالية .

ثانياً : رفع الديوان تقريره رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١ بكتابه رقم ٥١١٢/٢٥/٩ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣ الى مجلس النواب ولعدم مناقشة التقرير من قبل مجلس النواب الحادي عشر وجه دولة رئيس الوزراء كتابه رقم ١١٤٥/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٢/٩ الذي تضمن اقامة ورشة عمل تحت رعايته وبرئاسة نائب رئيس الوزراء / رئيس مجلس الخدمة المدنية يحضرها جميع الأمناء العامين ومدراء الدوائر والمؤسسات العامة والموظفين المسؤولين الماليين في هذه المؤسسات لوضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا الواردة في تقرير ديوان المحاسبة حيث تم ما يلي :-

١. عقدت ورشة العمل اجتماعاتها في المركز الثقافي الملكي بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ واثبتت عنها تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس ديوان المحاسبة وعضوية الأمناء العامين كل من ديوان المحاسبة ووزارة الصحة ووزارة المالية ووزارة التربية والتعليم ومدير كل من سلطة الكهرباء الأردنية والمؤسسة العامة للأسكان والتطوير الحضري والعطاءات الحكومية واللوازم العامة والموازنة العامة وذلك لدراسة المخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة ودراسة مشروع النظام المالي ومشروع نظام اللوازم .

٢. توصل فريق العمل الى التوصيات التالية :- مرفقة

٣. تم ارسال التوصيات الى رئاسة الوزراء لأعتمادها .

٤. وجه دولة رئيس الوزراء كتابه رقم ٣١٩٠/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ إلى مؤيداً ما جاء في التوصيات لانتهاء كافة الموضوعات المعلقة وفق البرامج الزمنية المذكورة في التوصيات وكذلك وجه كتابه رقم ٣١٩١/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ إلى وشكل به لجنة من الأمناء العامين في وزارتي العدل والمالية وديوان المحاسبة لتابعة دعاوى الحكومة المفصول بها وغير المنفذة وحصر دعاوى الحكومة التي لم يتم الفصل بها .

٥. عمدت كتاب دولة رئيس الوزراء على الوزارات ودوائر الدولة والمؤسسات العامة للتعنية بالتوصيات حيث شكلت لجان في كل جهة لتابعة ما هو مطلوب منها بمشاركة الديوان حيث خلصت الى انهاء كثير من الأعمال المطلوبة .

٦. تابع الديوان تنفيذ ما جاء بالتوصيات .

ان اهم الموضوعات التي وردت في التوصيات ولم تقم الجهات المعنية بتنفيذها هي حصر الأموال المطلوبة للخزانة المالية وتفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية وحصر وتصنيف السلف المدينة لوزارة المالية وعدم رصد الخصصات اللازمة لتسوية المبالغ المطلوبة بين الوزارات والدوائر كما انه لم يتم وضع صيغة اتفاقية للخدمات الهندسية - تصميم واشراف ، من قبل وزارة

هذا من الأعمال

الأشغال العامة والأسكان أما موضوع التعمينات المخالفة فقد تم تصويب بعضها حيث تم تصويب (١٦١) حالة ولم يصوب وضع (٤١٥) حالة .

مرفق كشوف تبين كل توصية والأجراءات التي تمت عليها وملاحظات الديوان بشأنها . ارجو التكرم باتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ التوصيات التي لم تنفذ لغاية تاريخه .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس ديوان الخاسبة

عادل القضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٩٣١/٩/٣

التاريخ : ١٤١٤/٩/٢٣ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٣/٥ م

معالي رئيس اللجنة المالية

اهمّ لمالكم صورة عن كتاب معالي وزير الأشغال العامة والأسكان رقم (٢٥٦٢) للاطلاع على مضمونه .

واقبلوا الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

نسخة : الى السجل .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والأسكان

الرقم : ٢٥٦٢/١/٦٣

التاريخ : ١٩٩٤/٢/٢٣

الموافق : ١٤١٤/٩/١٣

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٥٨٧/٩/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/١٦ ومرفقه صورة كتاب عطوفة رئيس ديوان الخاسبة رقم ٩٠٠/٢٥/٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ م .

ارجو دولتكم التكرم بالاطلاع والعلم بما يلي :-

بالنسبة للبند (٦) من كتاب عطوفة رئيس ديوان الخاسبة المشار اليه اعلاه فإنه يوجد اتفاقيات نموذجية للخدمات الهندسية (تصميم واشراف) معتمدة لدى وزارة الأشغال العامة والأسكان ويتم حالياً دراسة حول اضافة مادة لهذه الاتفاقيات تتضمن حفظ حق صاحب العمل في حالة ظهور عيوب او اخطاء قد تنجم عن التصاميم او الاشراف عليها سواء في مرحلة التنفيذ او بعدها ، علماً بأن هذا النقص مغطى بالمواد ٧٨٨-٧٩١ من القانون المدني الاردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ م .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الأشغال العامة والأسكان

الدكتور عبد الرزاق السور

نسخة / لمستشار الطرق لشؤون الوسط

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٥٨٧/٩/٣

الموافق : ١٩٩٤/٢/١٦

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان

إشارة إلى كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ٩٠٠/٢٥/٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ، الموجه إلى معالي رئيس اللجنة المالية الخاص بقرار مجلس النواب الحادي عشر المتعلق بتوصيات اللجنة المالية حول تقارير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٨٧ - ١٩٩٠ المرفق صورة عنه .

أرجو توضيح ما ورد في ثانياً : البند (٦) من الكتاب المشار إليه اعلاه المتعلق بعدم وضع صيغة اتفاقية للخدمات الهندسية تصميم وإشراف ، حتى تتمكن اللجنة من إصدار القرار اللازم بهذا الشأن .

واقبلوا فائق الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

نسخة : معالي رئيس اللجنة المالية

نسخة : ملف اللجنة المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

ديوان المحاسبة

عمان

الرقم : ٩٠٠/٢٥/٩

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٤ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٥ م

معالي رئيس اللجنة المالية

أولاً : نصت المادة (١١٩) من الدستور الأردني بأن يقدم رئيس ديوان المحاسبة إلى مجلس النواب تقريراً عاماً يتضمن آراءه وملاحظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسئولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك وبناءً عليه :-

١. ناقش مجلس النواب الحادي عشر تقارير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٨٧-١٩٩٠ وتقدم بقرارات وتوصيات لمجلس النواب لأقرارها وقد اصدر مجلس النواب قراراً يتضمن الموافقة على قرارات وتوصيات اللجنة واحالتها للحكومة للأجابة عليها خلال اربعة شهور .

٢. اصدر دولة رئيس الوزراء البلاغات ذوات الأرقام (٢٥) و (٣١) و (٣٣) لسنة ١٩٩٢ لتنفيذ ما ورد في قرارات وتوصيات مجلس النواب .

٣. تم تنفيذ معظم قرارات وتوصيات مجلس النواب الا أنه بقي بعض منها مثل عدم صدور قانون تحصيل الأموال الأميرية والنظام المالي الموحد وكذلك تحصيل الدم المستحقة للخزينة المالية .

ثانياً : رفع الديوان تقريره رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١ بكتابه رقم ٥١٢/٢٥/٩ تاريخ ٩٢٢/١٢/٣ لمجلس النواب لعدم مناقشة التقرير من قبل مجلس النواب الحادي عشر وجه دولة رئيس الوزراء كتابه رقم ١١٤٥/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٢/٩ الذي تضمن اقامة ورشة عمل تحت رعايته ورئاسة نائب رئيس الوزراء / رئيس مجلس الخدمة المدنية يحضرها جميع الأمناء العامين ومندراء الدوائر والمؤسسات العامة والموظفين المسؤولين الماليين في هذه المؤسسات لوضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا الواردة في تقرير ديوان المحاسبة حيث تم ما يلي :-

١. عقدت ورشة العمل اجتماعها في المركز الثقافي الملكي بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ وانبثق عنها تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس ديوان المحاسبة وعضوية الأمناء العامين كل من ديوان المحاسبة ووزارة

هذه من أصول

الصحة ووزارة المالية ووزارة التربية والتعليم ومدير كل من سلطة الكهرباء الأردنية والمؤسسة العامة للأسكان والتطوير الحضري والمطابع الحكومية واللوازم العامة والموازنة العامة وذلك لدراسة المخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة ودراسة مشروع النظام المالي ومشروع نظام اللوازم .

٢. توصل فريق العمل الى التوصيات التالية :- مرفقة .

٣. تم ارسال التوصيات الى رئاسة الوزراء لاعتمادها .

٤. وجه دولة رئيس الوزراء كتابه رقم ٣١٩٠/١/١١/٥٥ تاريخ ١٤/٤/١٩٩٣ الى مؤيداً ما جاء في التوصيات لانهاى كافة الموضوعات المعلقة وفق البرامج الزمنية المذكورة في التوصيات وكذلك وجه كتابه رقم ٣١٩١/١/١١/٥٥ تاريخ ١٤/٤/١٩٩٣ الى وشكل به لجنة من الامناء العاميين في وزارتي العدل والمالية وديوان المحاسبة لمتابعة دعاوى الحكومة المفصول بها وغير المنفذة وحصر دعاوى الحكومة التي لم يتم الفصل بها .

٥. عممت كتاب دولة رئيس الوزراء على الوزارات ودوائر الدولة والمؤسسات العامة المعنية بالتوصيات حيث شكلت لجان في كل جهة لمابعة ما هو مطلوب منها بمشاركة الديوان حيث خلصت الى انهاء كثير من الأعمال المطلوبة .

٦. تابع الديوان تنفيذ ما جاء بالتوصيات .

ان اهم الموضوعات التي وردت في التوصيات ولم تقم الجهات المعنية بتنفيذها هي حصر الأموال المطلوبة للخزانة المالية وتفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية وحصر وتصنيف السلف المدينة لوزارة المالية وعدم رصد المخصصات اللازمة لتسوية المبالغ المطلوبة بين الوزارات والدوائر كما انه لم يتم وضع صيغة اتفاقية للخدمات الهندسية - تصميم واشراف ، من قبل وزارة الأشغال العامة والأسكان اما موضوع التعيينات المخالفة فقد تم تصويب بعضها حيث تم تصويب (١٦١) حالة ولم يصوب وضع (٤٥١) حالة .

مرفق كشوف تبين كل توصية والأجراءات التي تمت عليها وملاحظات الديوان بشأنها . ارجو التكرم باتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ التوصيات التي لم تنفذ لغاية تاريخه .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس ديوان المحاسبة

عادل القضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

الرقم : ٥٦٨٧/١/٩

التاريخ : ٩٤/٤/٢٦

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

اشارة الى كتابكم رقم ٩٤٠/٩/٩١٣٠ تاريخ ٩٤/٣/٦ .

ارفق طياً صورة عن كتابي رقم ٤٩٣٠/١/٩ تاريخ ٩٩٤/٤/٩ ومرفقة صورة عن مشروع قانون تحصيل الاموال العامة لسنة ١٩٩٤ ، والمرفوع الى دولة رئيس الوزراء الافخم لعرضه على مجلس الوزراء الموقر لاتخاذ القرار اللازم .

ارجو اعتبار ذلك توضيحاً لما ورد في اولاً البند (٣) من كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ٩٠٠/٢٥/٩ الموجه الى معالي رئيس اللجنة المالية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

الرقم : ٤٩٣٠/١/٩

التاريخ : ٩٤/٤/٩

دولة رئيس الوزراء الألفهم

ارفع لدولتكم مشروع قانون تحصيل الاموال العامة لسنة ١٩٩٤ روعي فيه تسهيل الاجراءات والتسريع في حصول الخزينة على حقوقها للاسباب الموجبة التالية :-

(١) تبسيط اجراءات تحصيل الاموال العامة بشكل يوفر السرعة في تبليغ المطالبة من خلال النشر في الصحف المحلية بدلاً من النشر في الجريدة الرسمية وضرورة تزويد وزارة المالية بالمعلومات الصحيحة الدقيقة كأسم المكلف من اربعة مقاطع وعنوانه الواضح والمبالغ المطالب بها المكلف والاجراءات التي سبق واتخذتها الجهة الطالبة والتي تعذر بموجبها تحصيل الاموال العامة ، ولقد كان من الاسباب الموجبة للتعديل تقصير مدة حجز اموال المكلف من (٦٠) يوماً الى (٣٠) يوماً .

(٢) جرى تعديل تشكيل لجنة تحصيل الاموال الاميرية في المحافظات والالوية والاقضية والنواحي بحيث اصبحت تضم في عضويتها احد اعضاء المجلس البلدي الذي يعتبر اكثر حيادية ومعرفة للمواطنين في منطقته بدلاً من عضو من اعضاء الهيئة الاختيارية .

(٣) كانت المادة (١٢) من قانون تحصيل الاموال الاميرية تعطي الحاكم الاداري صلاحية تقسيط المبلغ المطالب به المكلف ، كما تبين من متابعة مجريات التحصيل في دوائر الدولة ان التقسيط الذي تم يكون زهيداً جداً ولا يتناسب مع مقدار المبالغ المطلوبة والمدة الزمنية اللازمة للتحصيل ، مما اقتضى وضع نص جديد في القانون المرفق بحيث تخول صلاحيات اصدار تعليمات التحصيل للمبالغ المطلوبة الى وزير المالية كونه مسؤولاً عن الاموال العامة .

(٤) كانت المادة (١٤) من قانون تحصيل الاموال العامة وحسب تفسير ديوان القوانين والانظمة تقدم صاحب الحق الذي سبق وطلب وضع اشارة الحجر على المال غير المنقول تأميناً للدين ، وبذلك لم تفي عبارة (ان تعبر ديون الخزينة مؤمنة بالدرجة الاولى) لتوفير اسبقية لاستيفاء حقوق الخزينة على الديون الاخرى ، وللمحافظة على اموال وحقوق الخزينة سيما وان صاحب المال غير المنقول المطالب باموال عامة قد يلجأ الى معاملات صورية ، بأن يؤمن ماله لدى احد اقاربه بصورة

مسبقة ، فيحول بذلك دون تحصيل الخزينة لاموالها عند بيع ذلك المال غير المنقول ، ولتلافي ذلك وضع نص جديد يجعل حق الخزينة من ضرائب ورسوم واموال عامة صاحب امتياز خاص يتقدم على جميع الامتيازات الاخرى .

(٥) في ضوء ما تقدم ، ارجو دولتكم التفضل بعرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم بهذا الشأن .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المالية

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون تحصيل الاموال العامة

المادة (١) :

يسمى هذا القانون قانون تحصيل الاموال العامة لسنة () ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :

يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ازاء كل منها : مالم تدل القرينة على خلاف ذلك

• الوزير : وزير المالية

• الخزينة : خزينة الدولة

• الاموال العامة : جميع انواع الضرائب والرسوم والغرامات والذمم والديون المتحققة للخزينة .

• المكلف : كل شخص طبيعياً كان او اعتبارياً ملزم بتأدية الاموال العامة سواء كان مالكا او متصرفاً او مستأجراً او وكيلاً مفوضاً بأدارة اي مال ويشمل الكفيل اذا كانت كفالته ضامنة لاموال عامة .

• الحاكم الاداري : المحافظ او المتصرف او مدير القضاء او مدير الناحية حسب مقتضى الحال .

• المدير : مدير مديرية الاموال العامة .

• المحاسب : مدير المالية او محاسب المالية حسب مقتضى الحال .

- الجاني : الشخص المعين بموجب الانظمة المعمول بها لتحصيل الاموال العامة .
- المقتنيات : كل ما في حوزة المكلف او في ملكيته من اموال منقولة على اختلاف انواعها .
- الاموال غير المنقولة : الابنية والاراضي والعقارات وما هو في حكم سائر غير المنقول .

المادة (٣) :

أم اذا كانت الاموال العامة مقررة بموجب قانون او نظام فتؤدى في التاريخ المعين في القانون او النظام الذي فرضت بموجبه .

ب) واذا كانت تلك الاموال المتحققة بموجب عقد او التزام آخر يتضمن تاريخ معين للوفاء فتؤدى في ذلك التاريخ .

ج) واذا لم يعين تاريخ لدفع الاموال المستحقة بموجب قانون او نظام او عقد أو التزام آخر فتؤدى وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير .

المادة (٤) :

تؤلف في مراكز المحافظات والالوية والاقضية والنواحي حسب مقتضى الحال لجنة تسمى لجنة تحصيل الاموال العامة وعلى النحو التالي :

- (١) الحاكم الاداري رئيساً
- (٢) المحاسب عضواً
- (٣) احد اعضاء المجلس المحلي يختاره الحاكم الاداري عضواً

المادة (٥) :

اذا تخلف المكلف عن تأدية الاموال العامة في مواعيدها فتحصل منه طبقاً لاحكام هذا القانون .

المادة (٦) :

أ) تزود الجهة طالبة تحصيل الاموال العامة المدير بمعلومات تتضمن اسم المكلف من اربعة مقاطع والعنوان الواضح له وبمبلغ الدفعة المطلوب منه والاجراءات التي اتخذتها لتحصيل تلك الاموال .

ب) ينظم المحاسب جدولاً باسماء المكلفين المتخلفين في منطقتهم والمبالغ المطلوبة من كل منهم على ثلاثة نسخ موقعة منه تسلم الاولى الى جاني المنطقة وتنتشر الثانية في صحيفتين محليتين في نفس اليوم ولمرة واحدة ويعتبر هذا النشر تليفاً اصولياً لجميع المكلفين وتحفظ النسخة الثالثة في الدائرة المالية .

ج) للمكلف الذي ينشر اسمه في الصحف المحلية او يتم تبليغه بواسطة الجاني ويتخلى عن الدفع بعد مرور (٣٠) ثلاثين يوماً تعجز امواله الجائز حجزها قانوناً بقرار من الحاكم الاداري بناء على طلب المدير او المحاسب وعلى ان يصدر هذا القرار خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوماً من انتهاء المهلة المنصوص عليها في هذه الفقرة مباشرة ، ويبلغ هذا القرار الى الجهات المعنية لتنفيذ قرار الحجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمكلف .

للادة (٧) :

ينفذ قرار الحجز على الاموال المنقولة وعلى النحو التالي :-

أ) يبدأ بالتنفيذ على الرواتب والمعاشات والاجور والمخصصات أو أي حقوق او ديون مستحقة للمكلف وفقاً لاحكام هذا القانون .

ب) ثم يصار الى التنفيذ على الاموال المنقولة في البنوك وادارة ترخيص السواقين والركبات والاسواق والشركات المالية .

ج) اذا لم تكف الاموال المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة يتم التنفيذ على المقتنيات الاخرى وفي هذه الحالة تقوم لجنة تحصيل الاموال العامة في المنطقة واحد افراد الضابطة العدلية بالدخول الى منزل المكلف او ارضه او متجره او محله لضبط موجوداته بقدر ما يكفي لتأدية المبلغ المطلوب منه مع نفقات الحجز والتنفيذ وللجنة ان تحتفظ بهذه الموجودات بالطريقة التي تراها مناسبة لمدة عشرة ايام على نفقة المكلف وعند انتهاء المدة المذكورة تباع بالمزاد العلني وفق احكام قانون الاجراء .

للادة (٨) :

أ) للجنة أو من تنبيه خطياً ان يبيع المال المحجوز أو أي قسم منه فوراً بالمراد العلني اذا كان مما يخشى تلفه ، وتجري المزايدة في المكان الذي حفظت به الاموال أو أي مكان آخر تراه اللجنة مناسباً بحضور احد افراد الضابطة العدلية وينظم محضر موقع منهم عند انتهاء المزايدة ، وللمكلف ان يحضر اجراءات المزايدة تلك على ان يشار الى ذلك في المحضر .

ب) اذا تعذر الدخول الى منزل المكلف او عقاره او متجره او محله لتنفيذ قرار الحجز جاز للجنة أو من تنبيه خطياً الدخول عنوة أثناء النهار بعد استصدار اذن بذلك من المدعي العام وبحضور شخصين معبرين من ذلك الحي واحد افراد الضابطة العدلية .

للادة (٩) :

أ) لا يلزم يشر على مقتنيات كافية للوزير او من ينبيه ان يقرر بيع الاموال غير المنقولة التي تم حجزها او

هذه من أصول

قسم كاف منها بالمراد العلني وفقاً لأحكام قانون الاجراء وتستوفي الثمان البيج لتسديد الذمة المطلوبة ونفقات الخزينة ويرد الزائد للمكلف .

ب) اذا لم تكن الاموال غير المنقولة مسجلة في دوائر التسجيل فان الخزينة تعتبر في الحالة حائزها لصفه (محكوم له) وتعتبر الذمة المستحقة لصفه دين (محكوم به) وللوزير او من ينيبه ان يقرر بيع تلك الاموال غير المنقولة وفقاً لأحكام قانون حجز وبيع الاموال غير المنقولة غير المسجلة .

المادة (١٠)

أ) اذا وضعت الاموال غير المنقولة في المزايد ولم يتقدم لها مشتري فعلى المدير ان يقدر قيمة تلك الاموال غير المنقولة من قبل خبيرين احدهما من دائرة الاراضي يمينه وزير المالية ويعتدل يقرر تسجيلها باسم الخزينة في دائرة تسجيل الاراضي ثم ينفذ هذا القرار على الفور من قبل مدير الاراضي والمساحة بعد موافقة الوزير .

ب) تعتبر قيمة الاموال غير المنقولة التي سجلت باسم الخزينة وفقاً لأحكام الفقرة السابقة كما قدرها المدير لحساب صاحبها واذا بقي شيء لصاحب الاموال بعد تنزيل المبلغ المستحق عليه والنفقات التي صرفت فيدفع اليه مقدار الفرق .

ج) للمكلف ان يسترد امواله غير المنقولة التي سجلت باسم الخزينة وفقاً لأحكام هذه المادة اذا ادى بالكامل ودفعه دفعة واحدة خلال اربع سنوات من تاريخ التسجيل قيمة تلك الاموال غير المنقولة كما قدرت من قبل المدير مع اية نفقات تكون الحكومة قد تكبدتها بسبب ذلك وفي هذه الحالة تلغى معاملة التسجيل الجارية باسم الخزينة وترد تلك الاموال غير المنقولة الى صاحبها وذلك بشرط ان لا تكون قد سبق بيعها من قبل الحكومة ، واذا كانت تلك الاموال غير المنقولة موجرة فان اعادتها الى صاحبها لا يؤثر على نفاذ الايجار وتدفع بدلات الايجار الى صاحبها عن المدة المتبقية من الايجار اعتباراً من تاريخ دفع الذمة المستحقة للخزينة .

د) اذا تقدم مشتر للاموال غير المنقولة قبل نفاذ القرار القاضي بتسجيلها باسم الخزينة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيقبل الثمن المقدّر بمقتضى الفقرة (أ) الآنف ذكرها ويلغى قرار تسجيلها باسم الخزينة .

و) اذا دفعت اقسام بدلات الايجار بتمامها عند انتهاء مدة الايجار فتعاد الاموال غير المنقولة الى المكلف على اعتبار ان هذه الاقساط تشكل مجموع الذمة المطلوبة من المكلف ، اما في حالة عدم دفع اي قسط من الاقساط بدل الايجار عند استحقاقه فللوزير ان يفسخ عقد الايجار ، وفي هذه الحالة يرد الى المكلف ربع تلك الاموال غير المنقولة مقابل بدل الايجار لكل سنة دفعة كاملة .

المادة (١١)

اذا تصرف المكلف المتخلف بأي من امواله المنقولة او غير المنقولة للغير بعد تبليغه بدفع الاموال

العامة المستحقة عليه ، فيعتبر هذا التصرف باطلاً حكماً وتعتبر هذه الاموال ضامنة للذمة المطلوبة منه ، وللخزينة الحق باستردادها .

المادة (١٢)

أ) اذا لم يكن من المستطاع ان يثر على اموال منقولة او غير منقولة او مقتنيات تفي بالحاجة ما يخص المكلف فيجري استيفاء الذمة المطلوبة منه على اقساط شهرية وفق التعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ب) اذا تخلف المكلف عن دفع الذمة المطلوبة منه أو اي قسط منها فيقرر الحاكم الاداري حبسه عن تلك الذمة أو اي قسط مستحق منها مدة شهر واحد اذا كان المبلغ المطلوب من المكلف لا يتجاوز خمسة الآف دينار ، وأما اذا زاد عن ذلك فيستمر بحبسه لمدة ثلاثة اشهر وعلى فترات وكلما اقتضى الحال .

ج) الحبس بحكم هذه المادة لا يعني المكلف من تأدية اي مبلغ او قسط حبس عنه بسبب عدم تأديته .

د) للحاكم الاداري المختص وبناء على طلب من المدير منع اي مكلف غير اردني من مغادرة المملكة الا اذا قدم كفيلاً اردنياً يتعهد بتسديد المبالغ المطلوبة منه .

المادة (١٣)

يستثنى من الحجز ما يلي :-

أ) أي متاع يراه الحاكم الاداري لازماً للمكلف في ملبسه ومسكنه مع عائلته .

ب) الادوات والالات والبنار والعلف والحيوانات اللازمة للمكلف من أجل زراعته او مزاولة مهنته او عمله حسبما يراه الحاكم الاداري .

ج) المحصولات قبل الحصاد والبقول والفواكه غير الناضجة .

د) المسكن الشرعي والارض اللازمة للمكلف من أجل كسب قوته مع عائلته حسبما يراه الحاكم الاداري .

هـ) اي مبلغ زاد على الثلث من راتب المكلف او من مخصصاته الشهرية .

و) اي مبلغ زاد على الربع من رواتب المتقاعدين الاصليين .

ز) نفقات السفر التي تقرر وفق القوانين والانظمة المرعية لاي مكلف .

ح) رواتب التقاعد المخصصة للايتام والارامل والنفقة المحكوم بها من قبل المحكمة الشرعية او من قبل محكمة اخرى ذات اختصاص ولا يتصرف هذا الحكم الى أية مبالغ استوفيت بغير حق .

هذا من أصول

المادة (١٤) :

أ) بالإضافة إلى ما ورد في أحكام هذا القانون يجوز للحاكم الإداري أن يوقف في دائرة تسجيل الأراضي بيع الأموال غير المنقولة العائدة لأي مكلف أو تأمينها أو إفراغها أو انتقالها إلى أن تدفع الأموال العامة المستحقة عليها بتمامها إلى الخزينة وتعتبر الأموال العامة المستحقة ذات امتياز خاص ومؤمنة بالدرجة الأولى بأي أموال غير منقولة عائدة للمكلف وتقدم على أي امتياز خاص آخر .

ب) لا يجوز لمدير الأراضي أن يجري أي معاملة تأمين أو إفراغ أو انتقال ما لم يتأكد من أن الأموال العامة المستحقة عن تلك الأموال غير المنقولة قد دفعت بتمامها سواء كان ذلك في مكاتب تسجيل الأراضي أو تسوية الأراضي .

المادة (١٥) :

يستترشد الحاكم الإداري براء الموظفين المختصين في منطقتهم قبل إصدار قراراتهم .

المادة (١٦) :

أ) مع مراعاة أحكام المواد (٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤) من قانون الاجراء رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ أو ما يطرأ عليها من تعديل فللسلطات المالية أن توقف صرف استحقاق أي مكلف مدين بأموال عامة بما فيها اجور العقارات المترتبة على الدوائر الحكومية إلى أن يؤدي المطلوب منه من الأموال العامة والذم المستحقة ويعتبر ذلك الاستحقاق ايراداً للخزينة ووفاء عن الأموال المطلوبة منه إذا لم تجر التسوية مع الجهات المعنية خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إيقاف الصرف .

ب) لا يجوز للموظفين القائمين على أعمال الزايدة أن يشتركوا بها ولو عن طريق غيرهم ويحظر عليهم الاشتراك باسم أشخاص آخرين أو لحسابهم ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبة التي نص عليها قانون العقوبات وتلغى الزايدة .

ج) يجوز تحصيل الأموال العامة المطلوبة من أي مالك أو متصرف من المستاجر ، وللمستأجر الحق بالرجوع على المالك أو المتصرف بالمال المستوفى منه بهذه الصورة .

المادة (١٧) :

تستبدل عبارة الأموال الأميرية أينما وجدت في أي قانون أو نظام أو تعليمات بعبارة الأموال العامة .

لوزير أن يصدر أية تعليمات لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة (١٨) :

يلغى قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وما طرأ عليه من تعديلات على أن تبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه نافذة إلى أن تستبدل بغيرها .

معالي الوزير

نحية طيبة وبعد

اجتمعت اللجنة المشكلة بكتاب معاليكم رقم ٢٤٦٧/١/٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ بشأن وضع مشروع لتحديث وتطوير قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وبعد الدراسة والبحث توصلت اللجنة إلى وضع مشروع قانون جديد وقد روعي في وضع القانون الجديد تسهيل الاجراءات والتسريع في حصول الخزينة على حقوقها وإلى غير ذلك من الأمور الموضحة باللائحة الأسباب الموجبة المرفقة أيضاً . وفي حالة موافقة معاليكم سوف يجري رفع المشروع بكتاب لدولة رئيس الوزراء يتضمن الأسباب الموجبة .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،

مدير الإيرادات العامة مدير مديرية الأموال الأميرية مدير الشؤون القانونية المستشار القانوني
رائف العلمي فوزي الطاهات حمود التجداوي صبحي الحسن

بسم الله الرحمن الرحيم

للمملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٩٤٠/٩/٣

التاريخ : ١٤١٤/٩/٢٤ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٣/٦

معالي وزير المالية

إشارة إلى كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ٩٠٠/٢٥/٩ الموجه إلى معالي رئيس اللجنة المالية الخاص بقرار مجلس النواب الحادي عشر المتعلق بتوصيات اللجنة المالية حول تقارير ديوان

الحاسبة للأعوام ١٩٨٧ - ١٩٩٠ المرفق صورة عنه .

أرجو توضيح ما ورد في أولاً البند (٣) المتعلق بتنفيذ معظم قرارات وتوصيات مجلس النواب والتي بقي بعض منها مثل عدم صدور قانون تحصيل الاموال الاميرية والنظام المالي الموحد وكذلك تحصيل الذم المستحقة للخزينة المالية من البند المشار اليه اعلاه حتى تتمكن اللجنة من اصدار القرار اللازم بهذا الشأن .

واقبلوا فائق الاحترام ،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

نسخة : معالي رئيس اللجنة المالية

نسخة : الى ملف اللجنة المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

ديوان الحاسبة

عمان

الرقم : ٩٠٠/٢٥/٩

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٦ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٥ م

اولاً :- نصت المادة (١١٩) من الدستور الاردني بأن يقدم رئيس ديوان الحاسبة الى مجلس النواب تقريراً عاماً يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسئولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دوره عادية او كلما طلب مجلس النواب منه ذلك وبناءً عليه :-

١. ناقش مجلس النواب الحادي عشر تقارير ديوان الحاسبة للأعوام ١٩٨٧-١٩٩٠ وتقدم بقرارات وتوصيات مجلس النواب لاتقرارها وقد اصدر مجلس النواب قراراً يتضمن الموافقة على قرارات وتوصيات اللجنة واحالتها للحكومة للاجابة عليها خلال اربعة شهور .

٢. اصدر دولة رئيس الوزراء البلاغات ذوات الأرقام (٢٥) و (٣١) و (٣٣) لسنة ١٩٩٢ لتنفيذ ما ورد في قرارات وتوصيات مجلس النواب .

٣. تم تنفيذ معظم قرارات وتوصيات مجلس النواب الا انه بقي بعض منها مثل عدم صدور قانون تحصيل الأموال الأميرية والنظام المالي الموحد وكذلك تحصيل الذم المستحقة للخزينة المالية .

ثانياً :- رفع الديوان تقريره رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١ بكتابه رقم ٥١١٢/٢٥/٩ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣ لمجلس النواب ولعدم مناقشة التقرير من قبل مجلس النواب الحادي عشر وجه دولة رئيس الوزراء كتابه رقم ١١٤٥/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٢/٩ الذي تضمن اقامة ورشة عمل تحت رعايته وبرئاسة نائب رئيس الوزراء / رئيس مجلس الخدمة المدنية يحضرها جميع الأمناء العامين ومدراء الدوائر والمؤسسات العامة والموظفين المسؤولين الماليين في هذه المؤسسات لوضع آلية الحلول المناسبة لجميع المحافظات والقضايا الواردة في تقرير ديوان الحاسبة حيث تم ما يلي :-

١. عقدت ورشة العمل اجتماعها في المركز الثقافي الملكي بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ وانبثق عنها تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس ديوان الحاسبة وعضوية الأمناء العامين كل من ديوان الحاسبة ووزارة الصحة ووزارة المالية ووزارة التربية والتعليم ومدير كل من سلطة الكهرباء الأردنية والمؤسسة العامة للأسكان والتطوير الحضري والمطاعم الحكومية والالزام العامة والموازنة العامة وذلك لدراسة المخالفات الواردة في تقرير ديوان الحاسبة ودراسة مشروع النظام المالي ومشروع نظام اللوازم .

٢. توصل فريق العمل الى التوصيات التالية :- مرفقة .

٣. تم ارسال التوصيات الى رئاسة الوزراء لاعتمادها .

٤. وجه دولة رئيس الوزراء كتابه رقم ٣١٩٠/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ الى مؤيداً ما جاء في التوصيات لانتهاء كافة الموضوعات المعلقة وفق البرامج الزمنية المذكورة في التوصيات وكذلك وجه كتابه رقم ٣١٩١/١/١١/٥٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ الى وشكل به لجنة من الأمناء العامين في وزارتي العدل والمالية وديوان الحاسبة لمتابعة دعاوي الحكومة المفصول بها وغير المنفلة وحصر دعاوي الحكومة التي لم يتم الفصل بها .

٥. عممت كساب دولة رئيس الوزراء على الوزارات ودوائر الدولة والمؤسسات العامة المعنية بالتوصيات حيث شكلت لجان في كل جهة لمتابعة ما هو مطلوب منها بمشاركة الديوان حيث خلصت الى انتهاء كثير من الاعمال المطلوبة .

٦. تابع الديوان تنفيذ ما جاء بالتوصيات .

ان اهم الموضوعات التي وردت في التوصيات ولم تقم الجهات المعنية بتنفيذها هي حصر الاموال المطلوبة للخزانة المالية وتفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية وحصر وتصنيع السلع للمدينة لوزارة المالية وعدم رصد المخصصات اللازمة لتسوية المبالغ المطلوبة بين الوزارات والدوائر كما انه لم يتم وضع صيغة اتفاقية للخدمات الهندسية - تصميم واشراف ، من قبل وزارة الأشغال العامة والأسكان اما موضوع التعيينات المخالفة فقد تم تصويب بعضها حيث تم تصويب (١٦١) حالة ولم يصوب وضع (٤٥١) حالة .

مرفق كشوف تبين كل توصية والأجراءات التي تمت عليها وملاحظات الديوان بشأنها ، ارجو التكرم باتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ التوصيات التي لم تنفذ لغاية تاريخه .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس ديوان المحاسبة

عادل القضاء

هكذا من أشعل

دراسة احوالهم وهذا مما يجعلنا نطالب الحكومة بشطب هذا المبلغ المتبقي ذم على الفقراء . والكثير منهم توفاهم الله . والمطالبة قائمة . بدل ما نقول احسن الله عزاكم والسلطان عفاكم أين المبلغ المتبقي عليكم .

واخيراً نبارك الحكومة الجليلة وتتمنى لها التوفيق بخدمة الوطن في ظل الحسين أعزه الله بجنود السماوات والارض . وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ابو صالح ، الشيخ عبد الرحيم عكور .

السيد عبد الرحيم عكور : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الحكومة ليست جديدة يعني لو كانت جديدة ترهد ثقة ، انا الحقيقة معالي الرئيس لا اريد ان اناقش التقرير ، هذا التقرير على درجة كبيرة من الاهمية ويمس دور مجلس النواب مسأ مباشراً بموضوع الرقابة على اجهزة السلطة التنفيذية وبالتالي فأني لا ادري والسؤال موجه لمعالي الرئيس كيف ستعامل مع هذا التقرير الذي يحتاج منا الى اكثر من جلستين وثلاث واربع وخمس جلسات حتى يستوفى حقه من النقاش السليم والموضوعي ولذلك فأني اقول انه لا بد من اعطاء المجلس مهلة لكي تتم دراسة هذا التقرير دراسة مستوفية او ان تسجل ملاحظات النواب حتى نقف حقيقة او نوقف عجلة التدهور في ضياع المال العام وفي قطاع التوظيف بشكل عام . والسلام عليكم .

معالي نائب رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله . شكراً معالي المقرر السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

دولة الرئيس .. اخواني النواب المحترمين .

لقد اجادت اللجنة المالية بدراستها ووضع توصياتها بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للاعوام المذكورة ، مشكورة كل الشكر .

دولة الرئيس : اخي المقرر . توصي اللجنة المالية بتشكيل وحدة رقابية لمراقبة اعمال مديرية التأمين الصحي والذم هل تشكيل وحدة رقابة مالية من جديد هل هذا المطلوب ان نأتي بجهاز مراقبة ونضع على كل مراقب رئيس وعلى كل محاسب حساب بعد جهاز ديوان المحاسبة الطويل العريض وديوان الرقابة والتفتيش الذين اعدوا لهذه الغاية .

ومن هنا ذم المرضى في المستشفيات وهذا المبلغ المتبقي ذم على الفقراء الذين لم يكن بوسعهم دفع ما يترتب عليهم من تكاليف المعالجة .

والحكومة ، ما وضعت لترتيب هذه الشريحة من المواطنين ان يشملهم التأمين الصحي ، او إعفائهم من نفقات العلاج بعد

معالي نائب رئيس المجلس : الشيخ عبد الرحيم جدول الاعمال موجود فيه مناقشة هذا التقرير ، ونحن بدأنا بالمناقشة ، فأذا ما اكتملت بهذا الاجتماع نعلن عن جلسة اخرى اما لا نستطيع ان نوقف النقاش الان السيد عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

ابتداءً اشكر عطوفة رئيس ديوان المحاسبة واجهزته كاملة على الجهود رغم العراقيل التي توضع في وجههم ، الا انني اود ان اوين الى زملائي الكرام بأن نركز على نقطتين هامتين في هذا التقرير والتوصيات المقدمة من اللجنة المالية .

الاولى تتعلق بقانون ديوان المحاسبة ، ان هذا الديوان ذو اهمية بالغة نظراً لما سلف في العقدين الاخيرين من السرقات والنهب والسلب والشللية في هذا البلد والتي كانت تضع العراقيل امام اي جهاز مهما بلغت قوته وبحكم الدستور فهو مرتبط بمجلس النواب ، واني استعجل المجلس بأن يقدم توصية سريعة لمجلس الوزراء بتقديم القانون بأسرع ما يمكن مع منح الحصانة الى رئيس الديوان وان يكون مستقلاً في عمله لا رقابة عليه الا ضميره ومجلس النواب ممثل الشعب .

الفقرة الثانية وهي كما تفضل زميلي ابو صالح هو بالنسبة للديون الهالكة الاولى ان

تكون اجهزة الرقابة في الدولة هي ان تركز على الفقرات والتوصيات المقدمة من ديوان المحاسبة وتوصيات اللجنة المالية بالتهاون للتعهد بالسرقات الموجودة والتي تبلغ الملايين ، فهي اولى من نبش قبور التوفين وبعض الذين تعثرت مصالحهم التجارية سواء في المنظمة التعاونية او في غيرها وهم قطاع وشريحة مزارعين او من الشغيلة والفلة فهاتين التوصيتين ارجو من زملائي ان يركزوا عليهن بأسرع ما يمكن وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ،

الدكتور احمد الكونحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

ان تقرير اللجنة المالية الذي بين ايدينا يضع بين ايدينا كماً كبيراً من الفساد المالي والاداري في الاجهزة التي تخضع لرقابة ديوان المحاسبة من حيث الواقع لا من حيث الحقيقة والقانون حيث ان كثيراً من الاجهزة التي لا تخضع لرقابته فعلاً هي خاضعة لرقابته قانوناً .

هذه الصورة المظلمة يجب ان يقوم مجلس النواب بدوره ويضطلع بمسؤولياته حتى تنزاح الظلمة ، وتصوب مسيرة القرار الاداري والمالي ، وعلى مجلس النواب أن لا يواجه المشكلة المتفاقمة بأسلحة تقليدية لم تؤد فيما مضى الى التقليل من حجم هذه الظاهرة ، ولم تسعف فيما بقي كذلك في التصدي بحرم لهذه الآفة الخطيرة .

لذلك أرى أن الخروج من هذه الأزمة الحقيقية يتطلب من مجلسنا الكريم اتخاذ الخطوات السريعة التالية :

١) ان يحقق ديوان المحاسبة كامل الاستقلال الذاتي والاداري وربطه مباشرة بمجلس الأمة ، ومنح كل صاحب قرار أولي أو نهائي فيه حصانة في حدود وظيفته .

٢) تشكيل محكمة عليا خاصة بشكْلِها المجلس القضائي الاعلى تقتصر مهمتها على محاكمة النسيين في قضايا الفساد المالي والاداري وذلك في القضايا التي يحيلها عليها ديوان المحاسبة مباشرة وذلك على غرار محكمة الجمارك .

٣) تكليف لجنة فنية متخصصة من العاملين في الجامعات والمراكز العلمية بتقديم افكار وتصورات لبلورة مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر، وأن تقدم لها كل المعلومات عن حقيقة الفساد لكي تنطلق في عملها على بصيرة كاملة لوضع صورة المستقبل المشرق وان تعطي هذه الدراسة للجنة التي شكلت من اجل مراجعة قانون ديوان المحاسبة .

٤) بسط ديوان المحاسبة الفاعلة على كل اجهزة الدولة ومؤسساتها العامة ، وبخاصة على البنك المركزي الاردني كما جاء في توصية اللجنة المالية لهذا المجلس .

٥) أن يقدم ديوان المحاسبة تقريره سنوياً الى مجلس النواب في الشهر الاول من كل عام ،

فاذا ضاقت الدورة العادية عن مناقشة التقرير ، فيجب أن تعقد له وحده أو مع غيره دورة استثنائية مفتوحة حتى يجازيه .

٦) أن تجري مناقشة تقارير ديوان المحاسبة بنفس الطريقة التي تناقش فيها الموازنة العامة .

٧) أن يطرح مجلس النواب الثقة بكل وزير يقع الفساد المالي في جهاز وزارته او الادارة او المؤسسة المسؤول عنها ولها ان يبغي أن تخضع كل المؤسسات والدوائر الى وزير مختص حتى تبسط على الجميع رقابة مجلس الأمة .

٨) أن يتحمل صاحب الموقع التنفيذي المسؤولية الشخصية المالية لا بالاضافة الى وظيفته إذا ثبت لدى المحكمة العليا المختصة أنه قد اساء التصرف في استعمال السلطة .

٩) أن تنشر تقارير ديوان المحاسبة أولاً بأول في اجهزة الاعلام ، وأن تعطي الحماية لكل إعلامي أو موظف أو غيره يكشف عن شيء من هذا الخلل وان تخصص مكافآت مجزية لكل من يكشف أو يساعده في الكشف عن قضايا الفساد المالي والاداري .

١٠) ولا بد من ربط ديوان الرقابة والتفتيش لمجلس الأمة كذلك وأن يحكم عمله قانون ، بمجلس وأن يعطي رئيسه واصحاب القرار النهائي فيه حصانة وهم يمارسون وظيفتهم .

١١) متابعة مجلس النواب لقرارات مجلس النواب الحالي وما سبقه خلال مناقشة تقارير ديوان المحاسبة ، وطرح الثقة بكل حكومة لا تلتزم تنفيذها وما كان من القرارات يحتاج

تنفيذه الى مدة معينة فعلى اللجنة المالية في المجلس أن تنسب للمجلس بها من أجل اتخاذ القرار فيها .

(١٢) التأكيد على كل ما جاء في قرار اللجنة المالية وان يتبناه المجلس بكل قوة .

(١٣) ضرورة التزام الحكومة باعطاء تقارير ديوان المحاسبة الاهمية القصوى قبل اقرار الخطوات السابق ذكرها اما اذا اقرت الخطوات فلا داعي لتقارير الحكومة اطلاقاً لان ديوان المحاسبة يقدمها مباشرة الى مجلس الامة ونسجل على هذه الحكومة وغيرها انها تنظر لهذه التقارير نظرة سوداوية هامشية لانه لا تريد من يضع بين يدي ممثلي الأمة الخلل الواقع فيها لا تريد منه ان يكون على بينة من هذا الامر وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ،
الدكتور عبد الحميد العزام .

الدكتور عبد الحميد العزام :

بسم الله الرحمن الرحيم

اولاً : اشكر اللجنة المالية على قرارها رقم ٣/ بتاريخ ١٩٩٤/٦/٧ .

ثانياً :- أبارك للاخوة الوزراء ونسأل الله ان يوفقهم عل طريق العدالة .

ثالثاً : أثنى على توصية زميلي أنوار شيدة بخصوص ديوان المحاسبة .

رابعاً : يتضح من التقارير المرفقة بان التزام الوزارات والمؤسسات العامة والدوائر الرسمية

بالاجراءات ضعيف جداً وان هناك تسيباً مالياً وإدارياً ، وانا أسأل الحكومة ماهي الاجراءات اللازمة لضمان التزام الوزارات والمؤسسات العامة بالحفاظ على المال العام ، وان لا تستغل هذه المؤسسات من قبل بعض القائمين عليها لخدمة مصالحهم ومحاسبيهم وقاربهم .

خامساً : اثناء مطالعتي التقرير وتحت باب «المنظمة التعاونية» صرّحت قرات ما يلي : «وبناء على توصيات اللجنة المالية لمجلس النواب قرارها رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢ وموافقة المجلس الكريم عليها تم تشكيل لجنة فرعية من ديوان المحاسبة والمنظمة التعاونية قامت بدراسة الاستيضاحات الموجهة للمنظمة التعاونية والتي لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويبها حيث انتهت (٣٨) استيضاحاً من اصل (٥٩) استيضاحاً وبقي (٢١) استيضاحاً قيد البحث تتعلق غالبيتها بمنح تسهيلات زيادة عن السقف المحددة وعدم تحصيل ديم مستحقة . وقد اوصت اللجنة بضرورة اخذ الضمانات الكافية من المقترضين وتحصيل المبالغ المطلوبة لكافة الطرق القانونية وعدم منح تسهيلات جديدة للمدينين . والتقرير يقول ولكن المنظمة التعاونية لم تلتزم بهذه التوصيات ولم تنفذ كل ما ورد في قرار اللجنة رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ مما ادى الى تدهور الاوضاع المالية للمنظمة والبنك التعاوني» وهي اموال عامة .

اخواني هذا مثال واحد من بين امثلة كثيرة تحدثت في كثير من الدوائر والمؤسسات الحكومية وغير مقصور على المنظمة التعاونية

(فيثله مثال) .

وانه لن الحزن والمُضحك في آن واحد لان التوصيات صدرت في عام ١٩٩٢ وشكلت اللجنة ولكن المنظمة التعاونية لم تلتزم بذلك ، وهنا اطرح مجموعة من الاسئلة على الحكومة ، لماذا لم تلتزم المنظمة التعاونية بالتوصيات المتعلقة بالحفاظ على المال العام ؟ ولماذا تمادت بتساهلها وتسيبها ؟ أليست هي منظمة لكل الشعب ومملك له ؟ أم هي مزرعة للمتغلبين والثلبين المدعومين الذين لهم "ظهر" .

- لماذا لم تُحاسب الحكومة الموظفين الذين تمادوا في التسيب وهدر مال الشعب (المال العام) .

- هل الذين تم منحهم القروض ولم يدفعوها هم فرق القانون ؟ ومواطنون من الدرجة الاولى ؟ "لنا ظلم بالسوية او عدل في الرعية" .

هذا مثال على التسيب المالي الموجود في كثير من مؤسساتنا الحكومية ولكن هناك امثلة اخرى كثيرة على التسيب الاداري والضرب بالقوانين والانظمة بمرض الحائط ، واستغلال الوظائف والمراكز الحكومية من بعض القائمين على مؤسساتنا الحكومية ، وارجو زملائي أن يسمحوا لي دقيقة واحدة لاضرب مثال على هذا التسيب الاداري ، وهذا مثال حقيقي حصل قبل ثلاثة او اربعة شهور .

قبل شهور قليلة تقدم احد المواطنين لوظيفة في وزارة الزراعة في مؤسسة التسويق

وتقدم باستدعاء وتم استدعاه وامتحانه ولجح في الامتحان ، وتم الموافقة عليه من قبل لجنة في ديوان الخدمة ، ولكن مدير مؤسسة التسويق رفض ذلك المواطن وقد قمت باعلام رئيس ديوان الرقابة والتفتيش بذلك وتمت مخاطبة رئيس ديوان الخدمة من قبل رئاسة الوزراء وايضاً مخاطبة وزير الزراعة السابق ، ولكن ذلك المواطن المسكين لم يحصل على حقه حيث انه تم الموافقة عليه ، وتمادت مؤسسة التسويق الزراعي برفض ذلك المواطن المسكين لانه ليس له ظهر .

ويحضرنني نفسي هنا ان احد المتغلبين اخبر مخفر شرطة عن جاري له مسكين انه قطع له شجرة فذهب الخفر واحضر هذا المواطن المسكين هذا على زمان الاحكام العرفية قبل (١٥) (٢٠) سنة فرفعه على الكرسي وبلشوا على رجله بالمصاه فالواطن هذا المسكين صار يتأوه اخ يا ظهري . فتعجب الشرطي الذي يضره قال له يا اخي انا هربت لرجليك لماذا تقول آه يا ظهري ليس آه يا رجلي فقال له لو آلي ظهر ما انضريت وورمت رجلي .

وبناء على ما تقدم فاني متى ستكون مثل هذه المؤسسات مناطق نفوذ وهيمنة لبعض المتغلبين واصحاب المصالح .

وبناء على ما تقدم فاني أهاب بجميع زملائي النواب ان يطلبوا من الحكومة وبازمواها بالالتزام بالقانون والتقييد بمدال سوسهم لأمور مؤسساتنا الحكومية وان نكون بدأ واحدة في

الرقابة وإن لا نُسكتنا الأمل بالحصول على بعض الخدمات من بعض الوزارات لقواعدنا الشعبية عن أن نراقب ونراقب الحكومة ، لأن ما يمكن أن يقدم من خدمات لقواعدنا الشعبية من خلال الوزارات هو حق للقواعد الشعبية وليس منه عليهم .

ونسأل الله أن يوفقنا ويغير حالنا لما فيه خدمة امتنا ووطننا وحسيننا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي نائب رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس .

بداية أشكر زملائي أعضاء اللجنة المالية عل هذا الجهد وعلى تأشيرهم على نقاط كثيرة ومهمة .

ثانياً :- أشكر واود أن ابدي الشكر لمعالي رئيس ديوان المحاسبة السابق واود هنا أن أقول أتمنى على الحكومة أن تختار القوي الأمين عند تعيين رئيساً جديداً لديوان المحاسبة .

وأبدأ من هذه الصفحة بعد تقرير اللجنة المالية وهي الصفحة الأولى ، أمام (٥٤) اسم دائرة ووزارة ومؤسسة مروسة فوق تقول ، يوجد بها رقابة داخلية فاعلة والمعد فقط (٨) ، بعد عامود يقول (٣١) يوجد بها رقابة داخلية لكنها غير فاعلة .

(١٤) في العامود الأخير لا يوجد بها رقابة داخلية على الإطلاق .

وحقيقة أيها الزملاء من يتصفح هذا التقرير يصد ، وحقيقة استغرب أن الحكومة تجمع ما تجمع من واردات للخزينة لولا أخلاقيات مواطننا وانتمائه لوطنه ومجتمعه وعاداته وتقاليده ، لأن هذا التقرير حقيقة يظهر أن هناك تسبب وتسبب كبير إذا كان أحد أسباب فرض ضريبة المبيعات كان سد جزء من عجز الوازنة العامة ليس من الأولى أن تفعل الحكومة تجهيزتها لتحصين أموالها بدل تحميل المواطنين ضريبة جديدة ترهق كاهلهم ، والتقرير اللي أماننا يحكي عن اعمام (٨٧-٩٠) ومن ثم تقرير (٩١) ويحكي عن ديون للحكومة ودم عمرها (٢٠) سنة لم تحصل حتى هذا التاريخ .

لذا اقترح وارجو من زملائي من يشي علي أن تشكل لجنة متابعة من مجلس النواب عددها بين (٥) و (٧) ولجنة دائمة تتسق مع ديوان المحاسبة حول مثل هذه المواضيع لتحصيل الاموال العامة واموال الخزينة ، اما الدخول بتفاصيل مثل هذا التقرير فها اخوان حقيقة لانه اتاني فقط امس وتصفحته سريعاً يحتاج الى لجنة في مكنتي تعمل عشرين يوم متواصلة ، ولذلك تمنى على رئيس المجلس او نائبه في مثل هذه الحالات ان يوزع علينا مثل هذا التقرير عندما يحول للجنة المالية حتى وهي تدرسه نحن نتمكن من دراسته شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخانية : معالي الرئيس :

إننا نناقش اليوم تقرير ديوان المحاسبة للاعوام ١٩٨٧-١٩٩٠ وعن عام ١٩٩١ . وإننا ننظر بشكل أساسي بمدى التزام الحكومة بتنفيذ توصيات اللجنة المالية لمجلس النواب . ومن الواضح أن الاستجابة للتوصيات توصيات اللجنة المالية كانت ضعيفة ولم تتم معالجة المخالفات التي ارتكبت في تلك الاعوام ، وماذا نستطيع ان نفعل تجاه تلك المخالفات التي تمت منذ سبعة اعوام ، فمثلاً المسؤولون عن المخالفات التي ارتكبت في المنظمة التعاونية من منح تسهيلات زيادة عن السقف المحددة وغيرها لم يبق واحد منهم في العمل فممنهم من تولاه الله ومنهم من تقاعد إلخ ومن نحاسب إيا ، ومن يجب أن يحول للقضاء بسبب تلك المخالفات وهذا ينطبق على معظم المخالفات الأخرى ، وهنا يبدو واضحاً أن هذا النوع من الرقابة ليس فاعلاً ، ولن يساعدنا في الإصلاح ، لذا أرى أنه على ديوان المحاسبة الذي هو عين النواب على الحكومة أن يقدم تقريراً مفصلاً بكافة المخالفات التي تجري كل شهرين على الحد الأدنى ، مما يتيح لمجلس النواب الإطلاع على المخالفات ، ومحاسبة الحكومة ، ومراقبتها بشكل سليم وصحيح ، ولهم مدى التزامها ببرنامجها ، ومدى التزامها بالإصلاح في كافة المجالات ، ووضع حد للمجازرات ومحاربة الفساد سواء كان إداري ،

أم مالي ، أما بالنسبة لتوصيات اللجنة المالية بخصوص قانون ديوان المحاسبة ، فبالإضافة لما ورد ، يجب أن يكون تعيين رئيس ديوان المحاسبة للمجلس ، وأن يكون مسؤولاً فقط أمام مجلس النواب وأن تكون مدة تعيينه لا تقل عن خمس سنوات من أجل التواصل بين المجالس ان يسلم المجلس إلى آخر وان يضع المجلس في صورة ما جرى في زمن المجلس السابق هذا بالإضافة للإستقلال المالي والإداري للديوان ، وأن يشمل تعديل قانون الديوان تمكينه ليس فقط الرقابة الدفترية على الحكومة بل الرقابة المباشرة على أعمال السلطة التنفيذية .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي :

معالي الرئيس - حضرات الزملاء

أنتي استغرب ان مؤسسة هامة تقوم بدور رائد في تنمية المجتمع المحلي كالمنظمة التعاونية تبقى قضيتها معلقة منذ عام (١٩٨٧) رغم تقارير ديوان المحاسبة المتكررة ورغم تشكيل اللجان المتعددة المتتالية لنفس الغرض ويبقى موظفوا هذه المؤسسة الذين يزيد عددهم عن (٧٠٠) موظف بالإضافة الى حوالي (٢٠٠٠) موظف في الجمعيات التعاونية بدون رواتب كل نهاية شهر يلتبسون من وزير المالية بصرف رواتبهم بالإضافة الى عدم صرف الموائل المعادة للمقترضين المنظمة التعاونية والجهات التعاونية اسوة بمؤسسة الاقراض

الزراعي وعليه اطلب من الحكومة انتهاء هذا الموضوع وحل مشكلة الجمعيات التعاونية التي تأثرت بسبب تدخل الحكومة المباشر في اعمال هذه المؤسسة والجمعيات التعاونية وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، السادة النواب الكرام . الحقيقة انني اتفق مع سعادة النائب عبد الرحيم عكور على ان هذا التقرير بحاجة الى دراسة وافية ، واي حديث عنه هو حديث مختصر ومجزوم وغير كامل ، ومع هذا فأنتي بدايةً اوجه شكري لديوان المحاسبة رئيساً واعضاءً وعلى جهودهم الكبيرة المبذولة في هذا التقرير .

كما واثمن جهود اللجنة المالية بدراسة تقارير واتفق مع الكثير من توجهات اللجنة المالية وتوصياتها .
زملائي :-

ان ما وصلت اليه عيون وايدي موظفي ديوان المحاسبة ، وما اتاحت لهم صلاحياتهم في تقص واكتشاف مواطن الضعف في اجهزة الدولة والتسبب المالي والإداري المتفشي في كل مكان في الدولة . بشكل جزء بسيط من الاهتمام والهدوء والتسبب المالي والإداري الذي يجين ويصير من كدح وعرق ودموع ابناء شعبنا الطيب وبناء على ما سبق لن يتم تقديم

ملموس في هذا المجال واصلاح الحال قبل أن يحدث تغير جذري في ماهية الديوان ، وفي مهامه ووظائفه / كما لن يتم تقديم ملموس ايضاً ما لم يخول الديوان صلاحية تدقيق كل اجهزة الدولة المدنية والعسكرية / والمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة والتي تساهم بها الدولة بشكل كبير دون استثناء - وعلى سبيل المثال البنك المركزي لماذا لا يدقق عليه - هل هم معصومون عن الخطأ - ام هم من محوط عليهم - ان قضية كفضية بنك البتراء ولجان التصفية المتعددة تحتاج لجان للمراقبة لانها اصبحت تدخل كبير ايضاً للفساد المالي والإداري ان مثل هذه المؤسسات الرقابة وتستحق التدقيق من ديوان المحاسبة ومن الحكومة على الديوان ارسال تقارير ربع سنوية مثلاً تشتمل على القضايا الهامة التي يريد ديوان المحاسبة اطلاع مجلس النواب عليها وتدارسها قبل وقوعها والحيلولة دون وقوعها فعلاً .

كما ينبغي ان ينظر سنوياً في كثير من الجرائم التي دقت على المال العام او الفساد الاداري .

لماذا ننظر سنوات طويلة نحن في عام (١٩٩٤) نتحدث عن سنوات (١٩٨٧) و (١٩٨٨) لماذا يشغل ديوان المحاسبة نفسه ويشغل مجلس النواب بقضايا فساد ثانوية يمكن أن تداركها الرقابة الداخلية في كل دائرة ومؤسسة - ثم يتفرغ الديوان للتصدي للمشاكل والقضايا الكبرى - التي تكلف

الخزينة عشرات بل مئات الملايين .

ان الفساد المالي في الملكية الاردنية والذي يشكل تجاوزاً كبيراً وخطيراً بلغ عشرات الملايين من الدنانير - ونقول أنها مؤسسة وطنية يجب حمايتها ودعمها - وهي مؤسسة ترهل بالفساد المالي والإداري - الذي اهرق الخزينة الشيء الكثير وما زالت بؤرة فساد مالي وإداري والكثير من الشكاوي ضدها تطوى وتحفظ ، ان مثل هذه المؤسسات حري بديوان المحاسبة الاهتمام والتركيز عليها وان لا يضع وقته في قضايا صغيرة جداً مثلاً مع موظفي الصحة والبلديات مع اهمية هذه القضايا التي يمكن ان نحلها الرقابة الداخلية . ايضاً دعاوي الحكومة ، هناك من (٩٦٣) قضية وهذا التباطيء وهذه البيروقراطية في قضايا شعبنا وفي المال العام ماذا يعني ؟ ، ان هذه القضايا منذ سنوات بعض القضايا صار لها اكثر من (١٣) سنة وهي تنتظر دورها ان هذا يؤكد ويؤثر على ضعف الانتماء الوطني بتراب هذا البلد وان الكثير من يعتبر ان هذا البلد عبارة عن مزرعة وحقيبة وقضية الربح والخسارة هي ديدن .

- الحوافز والتعيينات

- أن التعيينات في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة تشكل فساد اداري كبير وان الحالات التي استطاع ديوان المحاسبة الوصول اليها لا تشكل إلا نذر يسير ، ان تعيينات الاقارب والاصدقاء هي سمة الكثير من التوظيف في المؤسسات العامة كما ايضاً ان نظام الحوافز والتعيينات التي طرحتها الحكومة

في الفترة الحالية يشكل مدخل للفساد الاداري والمالي لماذا الحوافز في مجتمع الخدمات الذي نعيشه ؟ ان شرط الحوافز هي الممالة / والمحسوبية والجهوية ليس الا .

نحن ليس بلد انتاج ما عندنا اكتشافات حتى نعمل حوافز ، ان الحوافز سوف تشكل مدخلاً كبيراً لغياب العدالة الاجتماعية في المرحلة القادمة خاصة في بلد نسبة البطالة تتجاوز (٣٠٪) هذه قضية اطلب الحكومة بالتراجع عن نظام الحوافز لانه يشكل مفسدة نستقبل اوجاعها قريباً .

واخيراً ان شعبنا الطيب شعبنا الذي يدفع الضرائب ويدفع من لقمة عيش ابناءه الالتزامات المحقة يستحق هذا الشعب منا ومن كل الشرفاء من ابناء هذا البلد رعاية المال العام ومطلوب منا نحن ممثلي الشعب مزيداً من الدعم لديوان المحاسبة ومزيداً من الرقابة على اداء الحكومة وهذا ايضاً ومطلوب ايضاً من مجلسنا الكريم وهذا لن يتأتى الا اذا اخذ مجلسنا الكريم دوره الحقيقي ، واستطاع ان يحقق كلمة الحكم نيابي دستوري بشكل صحيح وبمضمون حقيقي ليس مظهري ان هذه القضية مرهونة اماننا علينا ان نعيد لهذا المجلس وظيفته الحقيقية .

ان الدستور يقول ان الحكم نيابي ملكي ، نيابي يعني ان ممثلي الشعب يأخذوا دورهم ان لا يهملوا ان لا تتفول السلطة التنفيذية ، ان لا تتفول الفئات الطفيلية ، لقد عانى شعبنا وما زال يعاني من هذه الاوضاع

هذه من أشغال

الفاصلة التي يمر بها ، علينا ان نصوب الامور وعلى كل الشرفاء من بلدنا ان كانوا في السلطة التشريعية او التنفيذية ، نحن ابناء هذا البلد علينا ان نصوب هذه الارض . هذا الوطن علينا ان نحافظ عليه وللمحافظة عليه تستحق منا الجهد الكبير وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، معالي ابو فيصل نقطة نظام .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

انا سادف بالمادة (٥٤) من النظام الداخلي التي تقول « يؤذن دائماً في الكلام في الاحوال التالية :-

١- ابداء الدفع بعدم المناقشة - هذا ليس موضوعي - .

٢- طلب التأجيل .

٣- ارجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه اولاً .

البند (٢) والبند (٣) من المادة (٥٤) تعطي حق الكلام والاولوية في الكلام لمن يدفع بطلب التأجيل وانا ساطلب من المجلس الكريم ساقترح التأجيل واطلب من المجلس الكريم التصويت عليه ولماذا اطلب التأجيل ؟ الحقيقة ان التقرير تقرير جيد واشكر اللجنة على جهدها ولكن هنالك لمسا من خلال تقرير الديوان وتقرير اللجنة ان هناك قضايا فساد مالي وإداري ، هذه القضايا تحتاج الى لجنة

متخصصة من هذا المجلس الكريم لذلك اخواني الاعزاء نحن سنضيق وقتنا في ان نطالب بتعيين رئيس ديوان المحاسبة من قبل المجلس وهذا الطلب غير دستوري ، لان تعيين الموظفين بانظمة بموجب الدستور وسنضيق وقتنا بأن نشتم الفساد والمفسدين وسنبقى نشتم الفساد والمفسدين الى ان تقوم ناقة صالح دون ان نتخذ اجراء عملياً واحداً ، الاجراء العملي ايها الاخوة الكرام اذا اردتم التثنية ان نؤجل البحث في هذا الموضوع الى الدورة العادية القادمة ونشكل لجنة تحقيق برلمانية تحقق بجميع هذه القضايا وتحيل من يتوجب احالته الى القضاء وتحيل من يتوجب احالته اذا كان وزيراً الى لجنة التحقيق البرلمانية وإلى المجلس العالي المنصوص عليه في الدستور لمحاكمته .

فأنا ادفع بالتأجيل الى الدورة العادية القادمة وارجو ان يثني احد على اقتراحي لنصوت على هذا الاقتراح وشكراً .

اصوات : ثني على ذلك .

معالي نائب رئيس المجلس : من الذي يخالف هذا الرأي يجب ان يتكلم ؟

تفضل السيد عبد الله .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة الاقتراح الذي تقدم به الزميل ابو فيصل هو اقتراح جدي وصحيح ، انما يجب على الزملاء وقد بدأوا بمناقشة بعض بنود قرار اللجنة المالية وقرارات ديوان المحاسبة عليهم

مصالحننا الشخصية وكثير منا يبحث عن ذلك فكيف نحاسب غيرنا ؟

معالي نائب رئيس المجلس : يا شيخ اذا سمحت انت مع التأجيل او مع الحديث ؟

السيد عبد العزيز جبر : يا سيدي انا قلت رأيي انني لست مع التأجيل الآن ولكني مع المتابعة ولجنة المتابعة التي قال عنها الاخ ابو فيصل ، انا لي كلمة اذا سمحت اريد ان اتكلم .

معالي نائب رئيس المجلس : لا الكلمة ليست الآن دورك مسجل الآن معروض للتصويت اذا سمحوا يا اخوان .

في طلب تأجيل المناقشة .

تفضل يا شيخ .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

مع تقديري لوجاهة اقتراح اخي ابو فيصل بتأجيل الموضوع الى الدورة العادية القادمة معنى ذلك اعطينا للفساد عمر مديد خمس شهور ، فالرأي التوفيقي لدي ان يجمع بين حديث الراغبين في الحديث وتشكيل اللجنة التي اشار اليها الاخ ابو فيصل لجنة تحقيقات نيابية لجنة تحقيقات نيابية تفحص الحقائق ، اضافة لحديث الراغبين بالحديث هذا اقتراح توفيقي وشكراً .

ان يوضحوا الى زملائهم موافقتهم الان وان نكمل الحديث فيه ما دام ان هناك عطيب له ان يتكلم ، وفي نهاية الجلسة سنصوت على تشكيل لجنة ولن نترك هذا التقرير دون محاسبة ودون تدقيق منا ابداً ، ونبقى الى نهاية الجلسة ونصوت ، شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، الان في اقتراح بتأجيل باب النقاش تفضل الشيخ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر :

الحقيقة معالي الرئيس بدأت انت ان نحن لا بد ان نناقش الموضوع ، اذا ما انتهينا هذا النقاش نرجع مرة اخرى او في يوم اخر .

الحقيقة نحن نريد ان نناقش بما عندنا الان ، لكن هذا الموضوع كما تفضل الاخ ابو فيصل هو موضوع واسع ويحتاج فعلاً الى بحث وإلى تدقيق وإلى تشكيل لجان ، لا مانع من ان نتكلم ونناقش في هذه الجلسة ثم بعد ذلك تسجلون الاقتراحات منها الاقتراح الذي تفضل به الاخ ابو فيصل من حيث تشكيل لجنة للمتابعة والمحاكمة ولكني اقول للاخ ابو فيصل واطمأنه انه لن تكون محاكمة لأن الذين حاولوا ان يحاكموا حوكموا ووضعوا في السجون يا سيدي وان الذين يريدون ان يحاسبوا الان هم لا بد ان يحاسبوا لانهم ليسوا اهل للمحاسبة ، نحن الذين اضعننا انفسنا ولعن يجب ان نحاسب انفسنا قبل ان نحاسب غيرنا ، فإذا كنا اهل للمحاسبة فلا بد ان نلتفت عن عيوبنا ، فنحن نبحث عن

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ،
معالي ابو حسن .
السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة
المالية :-

شكراً معالي الرئيس .

هذا التقرير لعام (٨٧-٩٠) وتقرير عام (٩١) هي عملياً لأنها ، تقارير قديمة موجودة لدى اللجنة المالية والان موجود بين ايدي اللجنة المالية تقرير عن (١٩٩٢) واللجنة المالية تقوم الآن بدراسة هذا التقرير مع ديوان المحاسبة اخشى ما اخشاه ان هذه التقارير الثلاث تصبح ما عند اللجنة المالية مع تقرير عام (١٩٩٣) وتذهب اللجنة المالية لدراسة هذه التقارير مرة اخرى بدون ان تصل الى نتيجة .

ان هذه التوصيات توصيات قوية تجعل من تقارير اللجنة المالية وفي حاله اقرارها من مجلس النواب قوة حتى تقوم الحكومة بتصليح الاوضاع واتخاذ الاجراءات الكفيلة بأيجاد نتائج عملية للوصول الى المال العام وتحسين الاداء والتطوير ، اما ان نؤجل اربعة او خمس اشهر واللجنة المالية قادمة تبدأ من جديد بدراسة التقارير بعد ان ذهبنا في حوالي شهر ونحن نعمل في هذه التقارير ارجو من الاخوة ان نتعاون مع الجهاز ، ولا نتعاون على التعطيل . ان عملية ايجاد لجنة تحقيقات نيابية لهذه الاعمال تعني بان يذهب مجلس النواب بأربع سنوات قادمة بدون ان يدرس شيئاً .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء
أرجو ان تعمل على اقرار هذه التوصيات

وان تكون جميع التوصيات تم صياغتها بالتعاون بين اللجنة المالية وديوان المحاسبة وهناك تقرير (٩٢) وهناك تقرير عن ما تقوم به الحكومة تجاه توصياتنا وفي حالة ايجاد نقاط لم يتم التعامل معها بصورة ترضي مجلس النواب فلنا الحق ان نشكل لجنة تحقيقات نيابية وتقوم بالواجب الملقى علينا فأرجو من الزملاء الكرام ان تتابع المناقشة ونهني هذا الموضوع التقديم وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ،
معالي ابو فيصل .

السيد عبد الكريم الدغمي : اريد ان اقول ان معالي رئيس اللجنة المالية الحقيقة احب ان اقول عن معالي ابو حسن كل خير وقع في تناقض بين بداية الكلام ونهايته ، قال سنمكث اربعة سنوات ونحن نحقق اذا احوال الامر الى لجنة تحقيق برلمانية .

اذا كان الامر توصيات وما توصيات نظل نخطب طول الاربع سنوات ، اما يجوز خلال الاربع سنوات اذا شكلنا لجنة تحقيقات برلمانية ممكن تصل لشيء ، انا اقول واخالفه مع الاحترام ، ممكن نصل لشيء وبعدن نحن ليس نهاية الكون ونهاية الحياة البرلمانية في البلد ، في مجالس وراونا تتابع وكلها باستمرار ، حكومة تذهب وحكومة تأتي مجلس يذهب ومجلس يأتي ، يعني الامر متواصل والبلد ليست واقفة عند مجلس لياني واحد او واقفه عند حكومة واحدة لذلك اقتراحي سيدي الرئيس ما زال وارداً ، اذا كان الامر توصيات هذا الموضوع

ذهب اليه الاخ ابو فيصل واعلم ان لجنة التحقيقات النهائية وان كانت قد انتهت الى نتيجة ليست مرضية من حيث المضمون من خبرتنا السابقة لكنني اشهد انه مع تشكيلها قد اخذ الفساد جحوره تحت الأرض ، انا اصر على تشكيل هذه اللجنة ولكن اذهب الى ما ذهب اليه معالي رئيس اللجنة المالية أن تقر التوصيات التي فيها امكانية اجراءات عملية من قبل الحكومة . ثم موازياً لذلك نشكل لجنة للتحقيقات النهائية وبحال اليها التقرير وتستخرج منه كل ما ورد في هذا التقرير ويشير الى فساد مالي في اجهزة الحكومة ، فليس هنالك من تعارض بين اقتراح الاخ ابو فيصل واقتراح معالي رئيس اللجنة المالية ، نستطيع ان نمشي في الاقتراحين معاً وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي ابو فيصل بعدك عند رأيك ؟

السيد عبد الكريم الدغمي : يا سيدي اقتراحي ثنوا عليه لازم يطرح للتصويت ، صوت عليه اذا ما نجح بلاش .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً معالي الرئيس .

يا سيدي انني اميل الى الرأي الذي ابناه وهذه اول مرة اتفق مع الدكتور عبد الله العكايلة ، لانني مع الرأي الذي يقول بأن التوصيات التي قامت بها اللجنة المالية عن

مثل ما قال معاليه اوصينا فيه الحكومة ايام الحكومة السابقة وجرى في تعميم من سيادة رئيس الوزراء انذاك وللدوائر تقيدت او ما تقيدت لا نعرف لكننا نرى ان الفساد لا يزال يشتري واننا سنبقى نشتم الفساد والفاستين ونقدم توصيات دون ان نتخذ اجراء عملياً واحداً .

انا بتقديري اجراء عملي واحد سيدي الرئيس افضل من كل ما تقدم من خطابات وتوصيات برأيي المتواضع مع احترامي لكل من خطب ولكل من يريد ان يخطب ومع احترامي الكامل للجنة المالية وتقريرها والجهد المبذول فيه اكيد بذلت جهد جيد ونشكر عليه اللجنة المالية ، لكن اقتراحي المحدد انه في الدورة العادية نستطيع ان نشكل لجنة وهذه اللجنة تقصى والحمد لله ان رئيس ديوان المحاسبة السابق ورئيس ديوان الرقابة السابق هم الآن وزراء في الحكومة موجودين يستطيعوا ان يساعدونا ايضاً في كشف الحقائق وكشف المزيد من الحقائق حتى نتعاون جميعاً لكشف الفاسدين وحالتهم الى النيابة العامة والمحاكم المختصة سواء كانت في المجلس العالي لمحاكمة الوزراء او سواء كانت في النيابة العامة القضائية لذلك ابقي عند اقتراحي سيدي الرئيس وارجو التصويت عليه لانه لني عليه وشكراً لكم .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور عبد الله العكايلة .

الدكتور عبد الله العكايلة : شكراً معالي الرئيس .

انا اقدر الحقيقة قيمة الاقتراح الذي

تقارير ديوان المحاسبة عن الاعوام (٨٧-٩٠) ان يوافق عليها المجلس وتعتبر قرار من المجلس الى الحكومة وهناك تقارير عام (٩٢) و (٩٣) في امكانية ان نصل الى نتائج ايجابية ولكنني مع تشكيل اللجنة التي طلبت من قبل الزملاء وشكراً معالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : يا سيدي الان في اقتراح وثني عليه تحبوا ان تصوتوا عليه الا اذا اراد ان يسحبه معالي ابو فيصل . طيب نصوت عليه .

من مع اقتراح معالي ابو فيصل مع التأجيل ؟ نقطة نظام الدكتور ابو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم :

انا اذهب الى ما ذهب اليه الزملاء لكن هذا الموضوع يخص المجلس وفي لجنة التحقيقات النيابة السابقة اذكر زملائي انه لم يكتمل النصاب اكثر من مرتين في هذه اللجنة فلذلك كانت تشكروا من النصاب لم يحضر الزملاء هذه الجلسات ، فكان اثنان او ثلاث من زملائنا هم الذين حضروا فقط تذكيراً ، اذا ارادوا ان يشكلوا لجنة على ان يلتزموا في حضور الجلسات واشتغلوا صبح ، لا نقول فلان السجن وفلان خرج وفلان دخل وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد علي البشبي .

السيد علي البشبي :

انا اتبع الاقتراح الذي يطالب باستمرار

المنافسة في تقرير اللجنة المالية الحالية وان يصار الى تشكيل لجنة نيابية للتحقيق في التقرير او في قضايا الفساد الاداري والمالي الموجودة في تقارير ديوان المحاسبة وان تباشر هذه اللجنة اعمالها اثناء اجازة البرلمان عندما تعقد دورة نيابية عادية النظام الداخلي ينص على حل هذه اللجنة ، يعني يصار بعد هذه الحالة الى تجديد عمل هذه اللجنة حتى تستمر في اعمالها ، اما بالنسبة لقضية النصاب القانوني لحضور اعضاء اللجنة ان يكون عدد اعضاء اللجنة محدوداً حتى يتمكن هؤلاء الاعضاء من الحضور ومتابعة اعمال اللجنة .

معالي نائب رئيس المجلس : يا سيدي

الان مطروح للتصويت اقتراح معالي ابو فيصل وهو موضوع التأجيل ، ابو زنت .

السيد عبد المنعم ابو زنت : يجب ان نطرح الاقتراح الابدع .

معالي نائب رئيس المجلس : ما هو الاقتراح الابدع ؟

السيد عبد المنعم ابو زنت : انا اقترحت اقتراح ابدع ، اقتراح التوفيق بين النقاش وصياغته التحقيقات النيابة هذا ابدع يبدأ بالتصويت عليه وثني عليه الاخ الدكتور المكايلة ، وسيدنا ابو عبيدة هنا ثني عليه ، لذلك بدأ بالابدع .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور

همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس لا شك ان هذا التقرير الذي بين ايدينا اذا اردنا ان نسلقه في ساعة او ساعتين سنجنح على الوطن فعلاً ، لكن نجمع بين هذه الآراء ، يعني ما تفضل به معالي الدكتور عبد الله المكايلة بأن نجمع بين الامرين فهناك توصيات نقرها حتى تأخذ مسارها ، وهناك لجنة تحقيق لا بد ان تبدأ اعمالها فعلاً لانه حتى لا يعنى الكثير من المتسبين في هذه الصالح ، ثم بعد ذلك ايضاً يمكن ان نستمر في المناقشة فهذه الامور الثلاثة جميعاً يمكن ان تكون مشتركة وان تؤدي جميع اغراضها وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : طيب ،

الروض مطروح للتصويت يا اخوان الان في اقتراح بتأجيل المناقشة من مع هذا الاقتراح ؟

ماذا يا دكتور عبد المجيد .

الدكتور عبد المجيد العزام : اثناء حديثنا قبل التصويت على التأجيل لقد اقترح الاستاذ اخوانشيدة بخصوص ديوان المحاسبة وثبت عليه وثني عليه الزميل الشخانية .

معالي نائب رئيس المجلس : هذه

الاقتراحات بعدين يا دكتور تصير ، نحن الان بموضوع التأجيل أو عدمه .

من مع التأجيل يا اخوان ؟

السيد الامين العام : ١٤ من ٥٧

معالي نائب رئيس المجلس : ١٤ من

٥٧ لم ينجح الاقتراح .

الان نادر الظهيريات

السيد نادر الظهيريات :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

يبدو ان معالي الرئيس نسي اقتراحاً آخر وهو عدم التأجيل مع تشكيل لجنة .

معالي نائب رئيس المجلس : هذا

الاقتراح يأتي فيما بعد ، بعد نهاية النقاش .

السيد نادر الظهيريات : شكراً معالي

الرئيس ،

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

يناقش مجلس النواب تقرير ديوان

المحاسبة ، واثني اذ اقدم الشكر لأجهزة

الديوان والدور الذي يقوم به للحفاظ على المال

العام فاثني اشكر اللجنة المالية على جهودها

وأؤيد ما جاء في توصياتها ، حتى يظل المال

العام صعباً وعزيراً على كل من تسول له نفسه

للوصول اليه ، الا اثني يجب ان اؤكد على ان

رقابة الديوان مع باقي اجهزة الرقابة الاخرى في

الدولة يجب ان تتخطى ما هو عليه لتتقدم الى

اسلوب الادارة في الطرق المعتادة وكيفية العمل

بنزاهة لا ان تكون الوزارات او الدوائر حصراً

لجهة معينة بحيث تراقب اسلوب وطرق التعيين

حيث ان التجاوز كان يتم من فة من الوزراء

والامناء والدوائر لغايات خاصة وكان من

جرائها ان مشاريع كاملة اغلقت في بعض

المحافظات نتيجة استغلال مخصصاتها لغايات

التعيين ، وكانت نتائجها مثمرة لمن مارسها .

من هنا والدورة الاستثنائية على ابواب فضها والتشكيلات للعام الحالي لم يمسه احد نوكد على وجوب ان يكون باب العدالة في التعيين واضحة وجلية لجميع المحافظات والالوية والمناطق ، وان تكون جاهزة الاجهزة المعنية على اتم الاستعداد لمراقبة جميع الوزارات واسلوب الادارة والعمل فيها وخاصة فيما يتعلق بالترقيات والتقلات لأن نظام الحوافز اذا لم يطبق بعدالة سيكون سيقاً مسلط على رقاب صغار الموظفين ، خاصة اولئك الذين ستكون ارادتهم عصية على رؤسائهم .

شكراً سيدي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، الدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر : شكراً معالي الرئيس .

ان تقرير اللجنة المالية يحتوي على توصي لتقارير ديوان المحاسبة للأعوام (٨٧-٩٠) .

كذلك تقرير الديوان لعام ٩١ والذي تم تشكيل ورشة عمل لدراسته من قبل مجلس رئاسة الوزراء .

وبما ان هذه التقارير كان من المفروض ان تعرض وتناقش من قبل المجلس الحادي عشر .

وان مهمة هذا المجلس هي دراسة ومناقشة تقرير الديوان لعام ٩٣ .

لذا أقترح الأكفاء بالمرافقة من قبل

المجلس المقرر برفع توصي اللجنة المالية وهي توصي قوة إلى الحكومة مباشرة لتصبح ملزمة للحكومة . والطلب من الحكومة بالأسراع بتقديم تقرير عام ٩٣ بموجده الدستوري .

وبالمناسبة بالنسبة للمحاسبة والرقابة فقد تم تطبيق ضريبة المبيعات العامة آلياً .

والذي يجري معالي الرئيس في البلد ان الاسعار اخذت ترتفع بشكل جنوني وغير معقول ، ولم يكن من دواعي هذا المجلس عندما وافق على تطبيق هذه الضريبة ان يحدث خلل اجتماعي في المجتمع الاردني .

نحن نطالب الحكومة ان تقوم بالرقابة والمحاسبة للتجار الجشعين الذين يرفعون الاسعار يوماً والتي اصبحت لا تطاق ومن بداية هذا الشهر بدون اي مبرر وبدون اي سبب المفروض ان تنزل الكثير من اسعار هذه السلع ، وبما ان هذه الضريبة انت لتحل محل ضريبة اخرى وهي ضريبة الاستهلاك ، لذلك ان غياب الرقابة وغياب المحاسبة لهؤلاء التجار الجشعين سوف تكون من اهم الدوافع التي تعمل خلل في المجتمع الاردني .

لقد طرأت زيادة وزيادة طفيفة جداً على رواتب الموظفين والعاملين في اجهزة الدولة والمتقاعدين منهم وانني بهذا الصدد يجب ان نقول ان هذه الزيادة لم تكن بما هو مؤمل منها ، ولكن سيدي الرئيس نحن نأمل ان تكون هذه الزيادة مبرورة مستقبلاً بسلم غلاء المعيشة حتى يكون هناك نوع من التوازن في المجتمع الاردني ، وتحسين الدخولات العامة ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

بداية اسجل شكري للاخوة في اللجنة المالية رئيساً ومقررراً واعضاء على الجهد الطيب الذي بذلوه ولي بعض الملاحظات على تقرير اللجنة وعلى بعض ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة .

(١) وزارة الصحة المخالفات الواردة في البنود ١-٥ مخالفات في غابة الخطورة وقد مضى على اكتشافها من قبل ديوان المحاسبة والمخاطبات التي تمت بشأنها وقرار مجلس النواب السابق زمن لا يمكن تجاهله بأي صورة من الصور الا ان هذه المخالفات على خطورتها لم تأخذ الاهتمام اللازم من المسؤولين في الحكومة سواء من الحكومات الحالية او التي كانت تحكم ابان ارسال هذه الاقتراحات وحتى توصية الاخوة في اللجنة المالية جاءت لتحديث عن أن تقوم اللجان باستكمال عملها ، وتقديم تقاريرها قبل الدورة العادية والسؤال أين كانت هذه اللجان وهل توبعت من قبل للمعين وزراء وديوان محاسبة وما الذي تضمن أن لا تتباطأ عمداً بحسن نية أو سوء نية من ارسل اليها الاقتراحات ولم يردوا عليها حتى الآن او لم يصوبوها ... او ان اللجان اليها التي يراد تشكيلها ان لا تقدم تقاريرها بلال عن تقديم تقريرها وتوصياتها خلال

الأجل الذي ضربه مقترحة اللجنة مع بداية الدورة القادمة لذا فأنتي اقترح على المجلس الكريم أن يوكل إلى اللجنة المالية المشاركة في الاطلاع والتدقيق وتقديم التقارير خلال المدة المحددة مع توجيه اللوم للوزراء المعينين عن عدم متابعتهم اعمال هذه اللجان التي شكلت للدراسة وتصويب المخالفات التي وردت في استيضاحات وتقارير ديوان المحاسبة ثم منذ متى ونظام التأمين الصحي يطبق في هذا البلد ولماذا لا يوجد نظام مالي للتأمين الصحي حتى لا يهدر المال العام وحتى يضبط ولا تمتد اليه سواء ايدي العابثين او الذين استمرأوا ان يرتعوا في المال العام دون رقيب او حسيب وابن كانت الحكومة بشكل عام ووزارة الصحة بشكل خاص . وهل ستفقد من غفلتها او اغفالها المقصود لهذه المخالفات .

وحدات الرقابة المالية والادارية الداخلية ومدى فاعليتها ، من تجربة عشتها من اكبر مؤسسات وزارة النقل فإن وحدات الرقابة الداخلية تخضع في نهاية المطاف الى سلطة الرئيس الاعلى . وان تقارير وحدات الرقابة الداخلية لن تكون محايدة بشكل من الاشكال لانها تحتاج في النهاية الى تصديق الرئيس الاعلى والذي يكون في غالب الاحيان هو الذي ارتكب المخالفة المالية او الادارية سجل المرضى : تحدث تقرير اللجنة عن (٣١٣٦٥٣٨) دينار ذم لم تسدد ، كيف تأتى هذا المبلغ ؟ ومن المسؤول عن عدم التحصيل ؟ وهل حوسب ذلك ؟ هل حوسب هذا المسؤول ام لا ؟

هذه من الأعمال

المنظمة التعاونية :- (٢١) استيضاحاً لم يتم الاجابة عليها معظمها تتعلق بتسهيلات زيادة عن السقف المحدود الذي اقرته الانظمة ، سؤالي .

أ- من هم الذين حصلوا عليها ؟ وهل هم من القبط المدلل او الحيتان التي استمرت ان تأكل المال العام دون رقيب او حسيب ؟

ب- من الذي وافق على الصرف كأنه ماله ؟ ولو انه كان ماله لما امتدت يده اليه بالعبث ولكن اكثر حفاظاً عليه هل عوقب هؤلاء ؟ هل كفت ايديهم ؟ هل حوسبوا ام انهم ما زالوا يرتعون في المال العام ؟

اما اللجان فهل حدد سقف زمني لهذه اللجان لكي تقدم تقاريرها .

اقترح اضافة التعديل التالي على توصية اللجنة المالية وهي توصية متوازنة لكن زيادة في تمكينها اقترح ان تصبح التوصية بأن تعالج الحكومة بسرعة اوضاع المنظمة وتزويد المجلس بالاجراءات التصويبية والعقوبات التي تمت اتخاذها خلال الدورة العادية القادمة كحد اقصى .

تحصيل المال العام نسأل اين القانون المعدل لقانون تحصيل الاموال العامة الاميرية والذي جاء التقرير ليتحدث عن قصور في هذا القانون وعن عدم فاعليته مما تسبب في اهدار كثير وكبير للمال العام .

هل سيري هذا القانون النور خلال الدورة العادية القادمة ام لا ؟

ديوان المحاسبة :- فأنتي اؤيد كافة التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة المالية ، ولكني اقترح اقتراحين ان يكون النظام المالي في مجلس الامة وديوان المحاسبة ، نظاماً مالي واحد مستقلاً مالي واداري ، ثم اما وان منصب رئيس ديوان المحاسبة قد شغل بتعيين رئيس الديوان وزيراً في الحكومة الحالية فأنتي اقترح على المجلس الكريم ان يتوجه الى الحكومة بتوصية بأن تسب عدة اسماء ليشمل هذا المنصب ولا يعين الا من ينال موافقة وثقة مجلس الامة الذي دستورياً يجب ان يحصل ديوان المحاسبة به وليس بالحكومة .

اما عن تقرير ديوان المحاسبة لعام (١٩٩١) فلي ملاحظة بسيطة .

اولاً :- لا ندرى عن مدى اهمية النسبة التي تحدث عنها اللجنة المالية حيث قالت ان الاستيضاحات كلها اجيب عليها الا (١٤ر٤) من الاستيضاحات اظن انه كان من باب اولي ان تقول اللجنة المالية بأن مجموع ما تم تسديده او توليفه من المال العام الذي ضاع من خلال المخالفات التي كان على الاستيضاحات فتحدد لنا في ظني ان (١٤ر٤) التي لم يجاب عليها هي التي تمثل النسبة الكبيرة والنسبة الاكبر من هدر المال العام الذي لم يحقق حتى الآن .

اما دعاوي الحكومة فيقول تقرير اللجنة المالية بأن هنالك تناقض بين تقارير وزارتين وزارة المالية ووزارة العدل والتناقض اذا حولناه الى ارقام مالية يتحدث عن (٢١) مليون

في جهدهم .

سيدي الرئيس كلامي يأتي على شكل ملاحظات ولكنها قد تكون مطولة ، اقول :-

كان مجلس النواب الحادي عشر قد وجه لدولة رئيس الوزراء كتاباً رقمه (١١/٥٥/٣١٩٠/١) تاريخ ١٤/٤/١٩٩٣ ، ويشير فيه الى ان الجهات المعنية في الدولة لم تقم بتنفيذ ما ورد به من توصيات وهي :

أ- حصر الاموال المطلوبة للخزينة المالية ومتابعة تحصيلها ولم يتم به احد .

ب- تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات العامة والتي شكلت في معظم وزارات الدولة ومن خلال تقرير اللجنة يتبين لنا ان من (٥٤) مؤسسة يوجد فقط (٨) فيها وحدات رقابة فاعلة والباقية معطلة والسؤال للحكومة ما قيمة تشكيل هذه المؤسسات وهل آن للحكومة ان تمثّل دوراً فاعلاً في الزام هذه اللجان والوحدات بتقديم تقاريرها والقيام بدورها داخل مؤسساتها .

ج- العمل على تصويب التعيينات المخالفة الباقية والمقدرة (٤١٥) حالة هذه المخالفات موضحة بكتاب رئيس ديوان المحاسبة وبالرغم من رد ديوان الخدمة المدنية على الموضوع ، فان الامر يحتاج لسرعة البت بهذا الموضوع التي خالفت ولم تستجب بعد للتصويب .

والسؤال الموجه للحكومة ، ما هي الاجراءات التي اتبعت حيال هذه المخالفات حتى لا تتكرر مستقبلاً فنقع الى ما اشار اليه ابو

ديبر ، ما سر هذا التناقض بين وزارتين في حكومة واحدة في بلد واحد ، من المسؤول ؟ هل هو قصور وزارة المالية ام من كان ادق سجلات وزارة العدل ام سجلات وزارة المالية ؟ كنت اريد من وزارة المالية ان تضع ذلك بشكل واضح .

المخالفات في التعيينات : يقول تقرير اللجنة المالية بأن (٦١٢) وظيفة عينت مخالفة ولم يتم تصويبها ، سؤالي كم مواطن ظلم من خلال هذه التعيينات وتجاوزت الحكومة على حقه عندما اعطت حقه لغيره ، ثم كم كلف هذا التعيين غير المبرر او غير القانوني او غير خاضع للنظام خزينة الدولة ثم هل لا زال هؤلاء على رأس عملهم وما هي الاجراءات التي اتخذت بحق المسؤولين الذين خالفوا وعينوا هذه التعيينات ، لذا فأنتي اتوجه الى المجلس الكريم ان يؤيدوا كافة توصيات اللجنة المالية ولكن ان يحث هذا المجلس بأن يطالب الحكومة بتقديم بيان تفصيلي عن الاجراءات التي اتخذت بحق المسؤولين عن كل هذه المخالفات وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، الشيخ عبد الرحيم عكور .

المسيد عبد الرحيم عكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

في بداية كلمتي احدث شكراً لاختواننا اعضاء اللجنة المالية على تقريرهم ، وبارك الله

فيصل من ان كل هذه اللجان وكل هذه القرارات سوف لا تصوب وضماً في مستويات الادارة ما زال قائماً وما زال يمارس دور الفساد فيها .

تقرير ديوان المحاسبة الاربعون لعام ١٩٩١ الملاحظة الهامة ان تقرير ديوان المحاسبة لعام (٩١) والاعوام السابقة يقدم الان خلال عام (٩٤) وحتى يكون دور ديوان المحاسبة دور فاعل وتكون الملاحظات لها اثار وقائية لحماية الاموال العامة لا بد ان ترى الحكومة طريقاً لكي يقدم المجلس تقريره للسنة التي تلي السنة التي سبقته لمدة لا تتجاوز ستة اشهر والا ستبقى يتكرر المخالفات... ، واذكر منها على سبيل المثال :-

- وزارة الصحة / حسابات التأمين الصحي / الملاحظات توجي كما ذكر التقرير بتسيب واضح رغم عراقة هذه الوزارة ، فهل خلت الوزارة من ذوي الاختصاص في الامور المالية ؟ فحسابات التأمين الصحي بمؤسسة عريقة لم تصل مستوى "مع المعلرة" دكان ، قرية صغيرة اسنحووا لي ذلك كما يقول التقرير اذ يقول اخطاء في القيود ، شطب وتعديل بما يخالف الامس المحاسبية ، عدم وجود سجلات دقيقة ، فروق في الارصدة ، عدم قدرة عل تصويب المخالفات رغم مرور اكثر من ست سنوات فما هو موقف الحكومة يا ترى ؟

لماذا عملت اللجان خلال هذه المدة ؟ وهل بالامكان وضع اسس محاسبية سليمة الان وقبل نهاية العام الحالي ؟ وماذا كان يعمل

ذوو الاختصاص في هذه الوزارات انهما الاخوة الزملاء ...

ان هذا الوضع مؤلم جداً وهو مظنة الاساءة لاستخدام الاموال العامة ، ولو وجدت جدية لمنع هذا الانحراف وايجاد وحدة رقابة من تاريخ الكشف عن هذه المخالفات لصوب الامر بتاريخه ، وتحمل المسؤول عقابه وكان ذلك رادعاً لغيره ممن ينشر التسبب ويشيع في مؤسسات الدولة .

٣- انني اؤكد على ضرورة تفعيل دور ديوان المحاسبة بمتابعة ما يكشفه من مخالفات في حينه ليكون له دور المعالجة والوقاية من امراض طال عليها الابد واستفحلت وصعب حلها .

ثرى فما هي الآلية التي اعتمدتها الدولة التي يمكن ان يضعها ديوان المحاسبة وتمكنه من تفعيل دوره وتقديم تقريره السنوي بحد أقصى في بداية كما قلت في النصف الثاني من السنة التالية .

فمثلاً . بالرغم من ورود التوصيات بشأن معالجة الوضع المتردي في المنظمة التعاونية ويكفي قراءة سريعة في هذه الجرائم في المنظمة التعاونية ان اعداداً من الناس يعطون ملايين الدنانير ولا ترد هذه الاموال الى خزينة الدولة .

اقول بالرغم من التوصيات المتكررة بشأن معالجة هذا الوضع المتردي في المنظمة التعاونية . فان المنظمة لم تنفذ ما جاء في قرار اللجنة القانونية في المجلس الكريم في عام ١٩٩٢ .

من اجراءات حول المخالفات الصارخة في حساب التأمين الصحي التي كتب فيها ديوان المحاسبة تقاريره في الاعوام ٨٧-٩٠ .

وما هو تقريره بعدم وضع الامور المحاسبية في نصائها حتى الآن ، وهل تفقر وزارة الصحة لخصيص في المجال المحاسبي ؟ ولما لا تستعين هذه الوزارة ان لم تجد فيها مختصون بمن لهم الخبرة في هذا المجال حتى تحفظ الاموال من العبث والضياع .

٧- مع ضرورة تعديل قانون ديوان المحاسبة ليشمل رقابة كافة المؤسسات اضافة للوزارات ووضع الآلية التي تمكنه من معالجة المخالفات فوراً واستخدام وسائل الوقاية المستقبلية ، فان المهم هو ان يزود الديوان بخبرات متميزة تستطيع فهم النظم المحاسبية وتحليلها واستخدام القيد المزودج ، لان الديوان يعاني من نقص في هذه الكفاءات ، ويجب ان يطعم بلذوي الخبرات وتعقد الدورات المكثفة لموظفي الديوان والتي تمكنه من التدقيق طبقاً للطرق المتبعة في مكاتب التدقيق الخاصة ، ويجب ان يعزز عمل الديوان بجهاز رقابي داخلي في المؤسسة نفسها .

يجب أن يكون للديوان رأي في جدوى المشاريع التي تقيمها المؤسسات والوزارات وأن تكون له صلاحية المتابعة حتى تنفيذ المشروع لضمان استخدام الاموال العامة استخداماً امثلاً .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ويخصص وحدات الرقابة الداخلية

فمثلاً : بالرغم من التوصيات بشأن معالجة الوضع المتردي في المنظمة التعاونية ، فان المنظمة لم تنفذ ما جاء في قرار اللجنة المالية رقم ٢ لسنة ٩٢ . ويكفي قراءة سريعة لهذه الجرائم في المنظمة التعاونية .

فما هي الآلية التي اتبعت لمنع تدهور الاوضاع المالية للمنظمة والبنك التعاوني في حينه ؟ وما هو الاجراء الذي تم لمساءلة القائمين على هاتين المؤسساتين ؟

ان هذا الوضع ايها الزملاء لا يحل بلجان طال امدها ، سيما والوضع لا يحتمل التأجيل ، واللجان غالباً ما تمتع الموضوع .

٤- عدم الجدية في تحصيل الاموال العامة ، فاللجنة السابقة للمجلس طلبت مضاعفة الجهود لمتابعة تحصيل هذه الاموال ولم يتم شيء من التحصيل البتة ، واللجنة المالية الحالية الكريمة توصي بتفعيل مواد قانون تحصيل الاموال الاميرية .

والمفروض ان تجد الدولة طريقة فعالة تمكن من تحصيل الاموال العامة التي ستخفف من عجز الموازنة ، والا سيبقى الامر توصيات لجان لا تجد طريقها الى التنفيذ .

٥- بالرغم من استجابة الحكومة لاقرار موازنة حساب الانجاز في موازنة التعمين في وزارة التعمين ، هل للحكومة ان تبرر عدم تقديم هذا الحساب للمجلس رغم مرور سنوات على ذلك ؟

هل لوزير الصحة أن يقدم للمجلس ما تم

المال العام .

٣- بخصوص وحدات الرقابة الادارية والمالية في الوزارات والمؤسسات فانها ترتبط برغبة المسؤول الاول في الوزارة او المؤسسة ليفعلها او يهملها .

فما هي المعايير الواجب وضعها لتقوم هذه الوحدات الرقابية بدورها دون تهيش المدير او الرئيس .

كيف يمكن اعطائها الحصانة والاستقلالية لتقوم بدورها دون تعرض موظفيها لأذى المسؤول بالتخويف بالنقل او الاحالة على الاستبداد او الاحالة على التقاعد .

فهناك مؤسسات رسمية وشبه رسمية كالجامعات تتم فيها مخالفة الصريحة ولا تستطيع هذه الوحدات الرقابية ان تشير للمخالفات ، وان اشارت لها وضعت في درج المسؤول دون اجراء وربما نسب للمدقق عدم الموضوعية وعدم الاهلية فهل يوضع حد لهذا العبث ؟

شكراً معالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد انور الحديد .

السيد انور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

بدايةً انني واشكر رئيس ديوان الحاسبة

يجب أن يكون لها صلاحية تقييم اجراءات الضبط الداخلي لضمان سير الامور المالية حسب الاسس المحاسبية السليمة ، وان ترتبط اجهزة الرقابة الداخلية بمجالس عليا وليس بمدير او رئيس المؤسسة ليتحقق لها الاستقلالية والحصانة لتؤدي دورها بفاعلية ودون خوف من عقاب المسؤول .

هذه كلها ملاحظات للتقارير من ٨٧-٩٠ والتي مر عليها سنوات طويلة ولم يتم بشأن كثير من توصياتها اي اجراء مما أفقدها أهميتها .

تقرير ديوان الحاسبة لعام ٩١

عليه الملاحظات التالية :-

١- اعتقد أن الديوان فيه قسم لمتابعة الاستيضاحات ، والامر يتطلب من الديوان وضع آلية فعالة تمكن الديوان من انهاء هذه الاستيضاحات وخلال الفترة التي ظهرت فيها المخالفات .

فما هي الاسباب التي تعرقل سير الديوان في انهاء استيضاحات مر عليها سنتان او اكثر ؟ حبلنا لو قدم لنا رئيس الديوان الجديد توضيح لذلك او الرئيس الماضي توضيح لذلك .

٢- بالرغم من أن اللجنة المالية في المجلس السابق اكدت على ضرورة تحصيل المال العام فان اللجنة المالية الحالية توصي الحكومة بالتاكيد على اجهزة الدولة ضرورة تحصيل

الاصل في هذا الموضوع يهم الشعب في نهايته وبدايته حيث أن الشعب هو الاصل وأن هذا المجلس يمثل هذا الشعب فنحن مسؤولون أمام الله تعالى عن هذا الشعب في الدفاع عن امواله وامنه واخلاقه وعقيدته . حيث ان السلبات التي تفشي بلدنا هذا المضرر منها أولاً وآخرها هو الشعب .

وقد تبين من خلال تقرير اللجنة المالية الموقرة ومن خلال تقرير ديوان الحاسبة المحترم .

ان هناك اموال كثيرة ذهبت هدراً من اموال الخزينة العامة ، وخاصة السلف والدم .

واخص بالذكر وزارة الصحة والتأمين الصحي والمنظمة التعاونية ووزارة التوطين .

لذا نطالب الحكومة أن تقوم بإرجاعها في متابعة تحصيل الاموال التي لم تحصل بعد من اموال الخزينة ، وقد افادت التقارير أن المبالغ التي تم تحصيلها الى تاريخه لا تساوي (٤٪) من مجموع المبالغ المستحقة على الافراد والمؤسسات .

وقد تبين من خلال التقارير المقدمة للمجلس الحادي عشر ان مجموع المبالغ المستحقة للخزينة من جميع المؤسسات الحكومية تبلغ مليار دينار تقريباً .

وقد تبين ايضاً أن هناك مئات الالوف من الدنانير لا زالت ذم على أشخاص مواطنين لم يحصل منها الا القليل الى الآن رغم التسهيلات الممنوحة لهؤلاء الاشخاص غير القانونية حيث أن بعض المدنيين قد سويت

اجيزته المختلفة ، كذلك اشكر اللجنة المالية على جهدها الطيب ، مذكراً الاخوة الكرام ان مالت اليه المنظمة التعاونية والبنك التعاوني من نداد ودمار يذكرنا انه يجب ان نأخذ الامور ببداية كاملة حيث ذكرنا وذكرنا في مناسبات كثيرة اوضاع مستشفى الجامعة الاردنية ذلك الصرح الكبير والذي كلف الدولة عشرات اللالين وهو امام نظرتنا الان ينهار مثل ما انهالت المنظمة التعاونية والبنك التعاوني . كذلك فأنني ادفع بالتأييد قرار اللجنة المالية بأخصاع البنك المركزي والشركات التي تسلم بها الحكومة الى رقابة ديوان الحاسبة والا فان الامور ستزداد فساداً ولا نجد اي علاج ، كذلك اوصي الاخوة في هذا المجلس وفي جلسة الموازنة بأن يقدم رئيس ديوان الرقابة والتفتيش كل (٤) شهور ما لديه من معلومات عن المخالفات التي ترتكب في المؤسسات العامة حيث هنالك معلومات مؤكدة بأن لدى ديوان الرقابة والتفتيش كما كبيراً من المعلومات عن الفساد المتفشي بالعديد من المؤسسات الرسمية ، وشكراً معالي الرئيس على هذه الملاحظات .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد ذيب انيس .

السيد ذيب انيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاخوة الزملاء الكرام

إن المحافظة على المال العام مسؤولية مشتركة بين الجميع وان مجلسنا الكريم معني بمسألة كبيرة بالمحافظة على المال العام حيث أن

للمبالغ المترتبة عليه من الذمم ورسوم حسب التقرير المشار اليه كمبالغ كبيرة ورغم هذا لم يسدد ما عليه الى الآن رغم ان بعض هؤلاء الاشخاص المشغولة ذممهم باموال الوطن هم من أكثر الناس مراودة بحب الوطن والوطنية .

وكذلك من الامور التي تلفت النظر في تصرفات المنظمة التعاونية أنها قامت بمنح قروض لشركات ليست أردنية كما جاء في تقرير ديوان المحاسبة . وتقديم قروض لشركات فاشلة منهارة حتى أن نفس ادارة هذه الشركات اتخذت قرارات بتصفية هذه الشركات ومع هذا تمنح المنظمة التعاونية قروضاً كبيرة لهذه الشركات تبلغ مئات الالوف .

لذا فانا نطالب الحكومة الموقرة بمتابعة هذا الأمر وتفعيل أجهزتها المعنية للقيام بتحصيل هذه الأموال التي بلدنا بأمر الحاجة اليها . لعل بلدنا يستطيع أن ينهض من مشاكله التي يشكو منها مشكلة البطالة والفقر الشديد الذي تعاني منه معظم مواقع هذا البلد وبيوته وأسرته واختم حديثي حول ما يعاني منه وطننا العزيز ومواطننا الغالي في هذا البلد .

أنه لا حل لكل هذه المشاكل والهموم بكل أنواعها اقتصادية . اخلاقية ، إدارية . اجتماعية ، الا بالحكم بما أنزل الله . لقوله تعالى (وإن احكم بينهم بما أنزل الله . ولا تتبع أهوائهم واحلهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك) .

وكذلك أن لا تقدم السلطة التنفيذية

للوظائف العامة الادارية والمالية الا الاكفاء من ابناء البلد الاكفاء في التقوى والامانة والقوة والاختصاص .

وصدق الله العظيم (إن خير من استأجرت القوي الأمين) واخيراً فاني اتقدم بالشكر لكل اجهزة ديوان المحاسبة واللجنة المالية لمجلسنا الكريم على الجهود التي بذلت في تنظيم تقاريرها وملاحظاتها وحرصها على المال العام . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وشكراً لمعالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

اضيف شكري لشكر الزملاء لمعالي رئيس واعضاء اللجنة المالية ورئيس وجهاز ديوان المحاسبة على جهودهم الطيبة .

واتمنى للأخوة الوزراء الجدد كل التوفيق لخدمة الوطن والمواطن داعياً الله ان يكون بعونهم على حمل الأمانة .

معالي الرئيس .

ورد في البند الخامس من حسابات التأمين الصحي (الصفحة الثالثة) ان مجموع الفرق في ارصدة حساب التأمين الصحي مليون ونصف دينار تقريباً زيادة في حساب البنك عن دفتر الصندوق .

تختلف كلياً عن الاجهزة التي عاجلت هذا الموضوع حتى تاريخه .

تتولى تنفيذ توصيات الديوان بدقة وصرامة وتقدم تقريراً جديداً الى هذا المجلس الكريم توضح مهمة تنفيذ مضمونه وخلال مدة محددة لا تتجاوز الستة اشهر وتقدم من خلال الدورة العادية القادمة وأقترح لذلك تشكيل لجنة متخصصة تمنح صلاحيات كاملة لمعالجة كل نقطة وتقدم لنا خلال المدة القادمة ومع ذلك فاني سيدي الرئيس اوافق على تقرير اللجنة المالية وتحويله الى الحكومة لاتخاذ الاجراءات التي طلبتها مع تأييدي لكلام الاخوان ، شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، معالي الدكتور عبد الله العكايلة .

الدكتور عبد الله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

لا بد من شكر ديوان المحاسبة رئيساً واجهزة على الجهد المتميز الذي قدم في هذا التقرير كما كان عهدنا في هذا الديوان في التقارير السابقة ، كما كان ايضاً لنا ان نشكر اللجنة المالية على تقريرها الشامل الذي تقدمت به لهذا المجلس لكن الواقع الخيرة ، يبدو لي ان الحديث في التقارير وتلاوة التقارير والتوصيات لا قيمة لها ان لم تتحول هذه التوصيات الى رزمة من الاجراءات ، ولا بد ان يذكر هنا بكل صدق ووفاء ان الحكومة السابقة قد

والسؤال انه اذا كان هذا الرقم زيادة لعدم وجود سجلات منظمة فما هو الفرق نقماً والرقم الحقيقي لو كان هناك سجلات منظمة حسب الأصول اعتقد ان المبلغ سيكون اضعاف اضعاف هذا الرقم نقصاً وهذا هدراً للمال العام .

أؤيد اقتراح الزملاء بأعفاء ذوي الدخل الثنائي من المبالغ المطلوبة منهم لقاء معالجتهم في مستشفيات الحكومة ، كما أؤيد الاقتراح بتشكيل لجنة للتحقيق وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً معالي الرئيس .

لولا أن الكلام يعاد لنقد ، لقد تكلم الاخوة بما فيه الكفاية ولذلك ستكون كلمتي مختصرة .

شكراً للجنة المالية على مجيئها الموصول الذي قدّم لنا مثل هذا التقرير الوافي وشكراً لديوان المحاسبة رئيساً وموظفين على جهودهم الوطنية المميزة .

منذ أن وجد ديوان المحاسبة ونحن نقرأ ونسمع عن تقاريره الموثقة والتي تظهر مدى تسبب المؤسسات والدوائر وعدم إنضباطيتها في المحافظة على المال العام وتحصيل المستحقات ولكن لم يتم اي اجراء جريء يشفي غليل الفئورين على هذا الوطن الغالي .

أطالب بوضع آلية جذرية جديدة

هذا من الأعمال

تعاملت مع تقرير المجلس النيابي الحادي عشر وتوصيات اللجنة المالية بخصوص تقارير ديوان المحاسبة بجدية وإخلاص وقد حوى ذلك التقرير رزمة من الاجراءات والتشريعات التي تم تطويرها فعلاً بالرغم من ان التشريعات التي طورت لم تغني عن استمرار الفساد والتسيب والهدر في المال العام .

لذلك مهما حاولنا ان يخطب بعضنا وان يتكلم وان يطول الحديث في مثل هذه المناسبات فلن نصل الى نتيجة عملية ما لم نتحول القضايا التي فيها بعد من فساد او تسيب او هدر في المال العام الى لجنة متخصصة للتحقيقات النيابية .

ومن هنا جاء اقتراحي واؤكد على هذا الاقتراح ان يسير موازي الى جملة التوصيات التي وردت في مثل هذا التقرير .

الامر الاخر الذي اود ان اتحدث عنه ومركز عليه ، اريد جواباً من الحكومة علني لهذا المجلس ، لماذا لم يمكن ديوان المحاسبة للحظة من بسط رقابته على البنك المركزي ؟

ايعتبر هذا البنك المركزي وهو المؤسسة الحكومية الرسمية فوق الدستور ، لا تريد ان نتكلم ضد اشخاص ولا نريد ان نتكلم كلام انتقالي لكن الامر فعلاً يسيء الى هذا المجلس وإلى هذه الحكومة وكل الحكومات وكل المجالس ان تكون هنالك قوة لشخص ما لا يستطيع لا مجلس الوزراء ولا مجلس النواب ان ينفذ قرارات لا اقول قرار هناك قرارات سابقة لهذا المجلس بضرورة بسط رقابة ديوان المحاسبة على البنك المركزي ، وفي حدود

علمي ان مجلس الوزراء قد خوطب عدة مرات بشأن الاستئذان من ديوان المحاسبة يسقط رقبته على البنك المركزي ولكن للأسف لم يسمح للحظة لديوان المحاسبة ان يسقط رقبته على البنك المركزي ؟

اتمنى على هذا المجلس قبل ان ينصرف من جلسة اليوم ان يسمع التزاماً واضحاً من الحكومة بأنها ستوسع الى ديوان المحاسبة بالمباشرة لبسط رقبته على البنك المركزي ، هذه النقطة اذا افلح بها المجلس اليوم انا اعتبره انه حقق إنجازاً كبيراً في هذا التقرير ، وانا اتحدى اذا استطعتم ان تلزموا الحكومة انا اعتبر انكم نجحتم في هذا التقرير نجاحاً كبيراً الامر الآخر ارجو ان تتعامل الحكومة مع هذا التقرير بنفس الجدية والاخلاص والآلية العملية التي تعاملت بها الحكومة انا اعتبر انكم نجحتم في هذا التقرير بنجاح كبير الامر الآخر ارجو ان تتعامل الحكومة السابقة مع تقرير المجلس النيابي الحادي عشر حول تقرير ديوان المحاسبة للاعوام (٨٧-٩٠) اي ان تبلور كل التوصيات التي من شأنها ان تتناولها التشريعات بتطبيقات حقيقية لهذه التشريعات وان توضع التوصيات العملية موضع الاجراءات وكلني الحديث عن الخطابات والمواعظ والارشادات وسب الفساد وكل ما الى ذلك .

واخيراً ارجو ان اقول انه سيقى ديوان المحاسبة مكبلاً ومقيداً وان رقبته اللاحقة التي لا نذكر فضلها سيقى رقابة قاصرة ما دامت محصورة ومجزوءة في دائرة الرقابة اللاحقة ، وهي بالمناسبة اسوأ انواع الرقابة التي لا تعدوا

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الامين .
شكراً معالي الرئيس .

اود أولاً ان اشكر جهود اللجنة المالية واوید توصياتها الحكيمة واشكر جهود ديوان المحاسبة وبعد ذلك اقول سبق وان تحدثت دولة رئيس الوزراء عن سرقات وفساد في حق المال العام وذلك في معرض رده عندما طالبت بمحاسبة من تسبب بالمديونية وهذا التقرير الذي بين ايدينا اليوم يؤكد على وجود الفساد كما هو واضح في حسابات التأمين الصحي وكذلك المنظمة التعاونية وكذلك غلو الكثير من الدوائر الحكومية من الرقابة الفعالة وعدم شمول الرقابة للبنك المركزي واستمرار تقديم السلف لشركات فاشلة منكوبة في ادارات لم تحافظ على المال العام الذي دفعه الشعب من عرقه ودمه ولهذا كله نطالب الحكومة بما يلي :-

اولاً :- محاسبة من تسبب بضياح المال العام .

ثانياً :- الحصانة الكاملة لديوان المحاسبة وعدم خضوع قراراته الى مجلس النواب .

ثالثاً :- صرف مكافآت تشجيعية لموظفي ديوان المحاسبة ليقوموا بواجباتهم بصورة افضل .

رابعاً :- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب عند التعيينات وتحمل المسؤوليات .

خامساً :- اؤيد تشكيل اللجنة التي ذهب اليها معالي الاخ ابو فيصل .

ان تكون تقريراً لواقع الحال المؤلم ما لم يكن ديوان المحاسبة فعلاً من وضع الرقابة المصاحبة لالوقالية موضع التنفيذ بحيث تعطي هذه الاجهزة الصلاحية الكاملة ان توقف الاجراء المظالم وان توقف الخلل قبل وقوعه وقبل استفحاله ، والامر الذي طلبته من ديوان المحاسبة يوم كنت رئيساً للجنة المالية ، واصر على طلبة اليوم وارجو ان يوافق المجلس ونضع زمة ، انا لا اکتفي بتقرير باتينا بعد عام او عامين يخبرنا عن ماضي الفساد الذي اصبح الآن يشرب من جديد وييا لي ، لا بد من ان نأخذ بهذا المجلس تقارير دورية من قبل ديوان المحاسبة شهرية توضح لنا نشاط ديوان المحاسبة لشهري في جملة الاستيضاحات التي تبين الخلل والانحراف والفساد في اجهزة الدولة الخلفة ، فان يواصل المجلس بتقرير شهري لبعض الاستيضاحات التي وجهت الى الوزراء او الدوائر المختصة ويضع نسخة من هذا الاستيضاح لدى رئيس اللجنة المالية حتى يعلم كل اللذين بهذا ، اما مجلس الامة في رقابة مصاحبة وموازية ومستقرة لعمل ديوان المحاسبة ، هذه الاجراءات البسيطة اذا فعلت لاضمت موضع التنفيذ بأعتقادي انها ستضع يدي ، بداية لا اقول اكثر من ذلك على طريق محاولة الصلاح ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، الذكور ذهاب عبد الله .

الذكور عبد الله عخطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا من أصول

سادساً :- بالنسبة للحدث عن السجن لمن يتصدى لمحاسنة من تسبب بضياع المال العام ، فالسجن احب البنا من تراكم الفساد وضياع البلد وضياع المال العام ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد علي الشطي .
السيد علي الشطي :

بطبيعة الحال انا عضو في اللجنة المالية وقد شاركت السادة اعضاء اللجنة في مناقشة تقارير ديوان المحاسبة وفي صياغة تقرير اللجنة المالية لكن يوجد عندي بعض الملاحظات والمداخلات لا بد من ذكرها اذا سمحتم معالي الرئيس

- اتساءل عن مدى التزام الحكومة بتوصيات اللجنة المالية وهل تأخذ الحكومة هذه التوصيات بعين الاهتمام والمتابعة وهل تعمل على تنفيذها بشكل جاد يمكن الركون اليه وهل تقوم الحكومة بعد ذلك بتقديم تقرير لاحق عما قامت به من اجراءات مناسبة تتناسب وحجم المخالفات والتجاوزات التي تصدر عن هذه الحكومة الى مجلس النواب لتعصمه عن هذه الاجراءات وعن مدى فاعليتها في الحد من قضايا الفساد الاداري والمالي .

- اؤكد على قضية سابقة تم اثارها من قبل المجلس وكنا قد طالبنا فيها وهي ان يقوم ديوان الرقابة والتفتيش بتقديم تقاريره الدورية الى المجلس المتعلقة بقضايا الفساد الاداري

والتجاوزات الادارية والمخالفات المختلفة للقوانين والانظمة التي تصدر عن العديد من الدوائر الحكومية لان قضايا الفساد الاداري لا تقل خطورة عن قضايا الفساد المالي لا بل فانها هي المقدمة لحصول الفساد المالي في دوائر الدولة .

- بالنسبة لتعيين رئيس ديوان المحاسبة لم ينص الدستور على دور مجلس النواب في تعيين هذا الرئيس ، لكن ما نطالب به هو ان يكون هناك علم مسبق لدى مجلس النواب في شخص رئيس ديوان الذي سيجري تعيينه ، لا ان يتم اعلام المجلس لاحقاً بهذا الرئيس .

القضية الاخرى بالنسبة لقضية تحصيل ديون المنظمة التعاونية ومؤسسات الاقراض الاخرى المختلفة .

أنا مع تحصيل الديون المستحقة على المقترضين من المنظمة التعاونية وبقية مؤسسات الاقراض الاخرى لكن يجب ان لا ننسى اوضاع صغار المزارعين الذين ساءت احوالهم هذا العام وفي الاعوام السابقة والذين اصبحوا غير قادرين على سداد حتى فوائد هذه القروض ، ولذلك ليجب علينا ان لا نعمل على زيادة همومهم وتحميلهم فوق طاقتهم ، بل يجب ان يكون هناك توصية تتعلق باوضاع صغار المزارعين واؤكد هنا على صغار المزارعين الذين اصبحوا مجموعة من الفقراء والمعوزين ، وذلك باعفاءهم او امهالهم من عملية السداد والدفع .

القضية الاخيرة وهي التي تم التحدث

اي مبلغ من هذه المبالغ ، هذه فقط على سبيل المثال .

النقطة الاخرى التي اود ان اتحدث بها وباختصار هي مخالفة التعيينات ، مخالفة التعيينات امر خطير ، ولكن الذي اخطر من هذه المخالفة ان تكون الاسس خطرة فالاسس التي تتبع في التعيينات هي اسس ظالمة وهي ليست عادلة واود هنا ان اوجه النداء للحكومة بأن هنالك اسس جديدة ستطبق ابتداءً من الاسبوع القادم لتعيين الموظفين هذه الاسس ظالمة للأسباب التالية ، لقد جمعت هذه الاسس بين من هو تخرج عام (١٩٨٤) فما دون مع من تخرج عام (١٩٨٥) فما اعلى

وبذلك وضعت على قدم المساواة اولئك الذين كانوا يعملون في دول الخليج مثلاً ولاعوام طويلة جعلتهم على قدم المساواة مع الذين لا يزالون ينتظرون دروهم وهم هنا في الاردن وفي هذا نوع من تحميل الخزينة لابعاء كثيرة ، فمن عاد سيأخذ درجة عليا وبذلك سيتقاضى رواتب عليا واكثر من ذلك فأنه سيصل الى سن التقاعد بسنوات قليلة وفي هذا نكون قد فقدنا حقنا كناس ينتظرون دروهم في التعيينات ، واورد هنا على سبيل المثال هنالك مهندسة زراعية ، تسميها الان في ديوان الخدمة المدنية الاولى على محافظة اربد ، بموجب هذه الاسس الجديدة تحول تربيتها الى (٥٢) ، هنالك مهندس مدني تربته في عمان الخامس اصبح تربته وفق الاسس الجديدة

منها من بعض الزملاء وتحدثنا عنها نحن سابقاً وهي المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق نيابية في نضال الفساد المالي والاداري التي تم ايرادها خلال تقارير ديوان المحاسبة المقدمة الى المجلس الكريم على ان تباشر هذه اللجنة اعمالها خلال اجازة البرلمان وان تقدم تقريرها الى المجلس خلال الدورة البرلمانية العادية القادمة واذا لم تنهي هذه اللجنة اعمالها فأنه سيصار الى التجديد الى هذه اللجنة حتى تستطيع ان تقدم تقريرها بشكل متكامل الى المجلس الكريم .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، الدكتور فرح الرضوي .

الدكتور فرح الرضوي :

اود اولاً ان ابدي اتفاقي مع الاستاذ الكساسة بأن يكون تاريخ الرئيس المعين لديوان المحاسبة ان يكون التاريخ نظيف ولكنني اعترض في طريقة التعيين فهذا من اختصاص السلطة التنفيذية وهذا مخالف الاقتراح الذي تقدم به مخالف للدستور اولاً اريد ان اذكر بأن السلطة التعاونية مسؤولة عن الجمعيات التعاونية في البلد وقد غلى التقرير من الاشارة الى بعض الجمعيات التعاونية التي ينتشر الفساد والرشوة فيها واود ان اذكر على سبيل المثال احدي هذه الجمعيات وهي جمعية موظفي امانة العاصمة ؟ لهذه الجمعية تستوفي السلف مضاعفة ، وكثير من العاملين في وزارة التربية والتعليم راجعونا شخصياً بأنهم قد دفعوا ضعف المبلغ وان قيود وزارة التربية والتعليم تشير الى انهم دفعوا المبلغ مضاعفاً ونحن ذلك لا ترد لهم هذه الجمعيات

هذه من الملاحظات

(١٣٢)، فالإنسان هنا يدل أن يتقدم ويشعر أن قرج الله قرب عليه يشعر بأن يجب أن يزيد انتظاره فهذه أسس ليست عادلة .

الأساس الآخر هي الجدارة حسب لها (٤٠٪) من العلامات التي هي مئة علامة ، الجدارة في رأي تأتي بعد أن يتعين الموظف ، وعندئذ يقيم هل هو جدير أم لا ، فإن توضع (٤٠) علامة للجدارة هذا فيه ظلم كبير فالرجاء والنداء من الحكومة أن تعيد النظر في هذه الأسس . أيضاً هنالك ظلم كبير بأن الأسس هذه تعامل جميع الخريجين . بجميع الجامعات على قدم المساواة ، ونحن نعلم جميعاً بأن مثلاً خريجي الجامعات السورية أو اليوغسلافية أو الألمانية يندر أن يحصل منهم الإنسان المتخرج على درجة جيد أو جيد جداً ، بينما يسهل في جامعات أخرى الحصول على جيد جداً ويمتاز فمن الظلم هنا أن نضع خريجي هذه الجامعات مقارنة مع هذه الجامعات ، فالمفروض أن يكون التنافس ضمن الجامعة الواحدة وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ،
الشيخ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً لمعالي الرئيس الذي ذكرني بعد لأي أولاً أن هذا التقرير الذي بين أيدينا هو تقرير هام جداً ولا يكفي أن يمر عن هذا التقرير من الكرام بل لا بد من دراسته كاملاً

ومناقشة على نقطة من نقاطه مناقشة هادئة مركزة ولا بد في نظري إعطاء المجلس وقتاً كافياً لهذه المناقشة ولا يمنع ذلك من إبداء بعض الملاحظات أولاً الشكر كل الشكر للعيون البصيرة الناقدة والجنود الساهرين على أموال الأمة ولا سيما إخواننا في ديوان المحاسبة برئيسه وأعضائه ، وطالما طالبنا أن يعطي هذا المجلس الصلاحية الكافية والحصانة الكافية ، والشكر كذلك للجنة المالية التي قدمت توصياتها للمجلس طالبة الموافقة عليها من خلال اطلاعي على حسابات وزارة الصحة ولا سيما التأمين الصحي يتبين سوء الإدارة وفوضى المحاسبة مما يدعو إلى الشك في نزاهة القائمين على هذه الأجهزة وركز على البند (٥) أن بلغ مجموع الفرق في ارصدة حساب التأمين الصحي (١٥٠٨٨٥٩) ديناراً بزيادة في حساب البنك عن دفتر الصندوق وركز على القول وذلك بسبب عدم وجود السجلات المنظمة حسب الأصول .

ثانياً :- من خارج التقرير وحسب علمي ومعرفتي أن وزارة الصحة اشترت أجهزة لعيادة اسنان في مركز صحي مدينة طارق ، وقد مضى سنة كاملة على شراء الأجهزة ولغاية الآن لم تعمل العيادة والطبيبة موجودة وتأخذ الراتب على حساب العيادة التي لم تعمل لغاية الآن ، والحجة أن الأجهزة لم تكن حسب المواصفات كيف يكون ذلك ؟ أين هي الحكومة ؟ أين وزير الصحة الذي كان يحاسب على الفلأء والدواء ؟ لا أدري . المنظمة التعاونية كيف وخلال ثلاث

العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

في بعض صفحات التقرير هنا (٩٦٣) قضية بمبلغ إجمالي (٣٤) مليون دينار للدولة ، يقول التقرير أن حجم المبالغ التي تتضمنها قضايا الخزينة كبيرة جداً ومتراكمة منذ سنوات طويلة يعود بعضها إلى أكثر من (٢٠) سنة وهذا من شأنه يؤدي صعوبة بالغة في تحصيلها وضياح المال العام .

قضية وزارة النقل بقيمة خمسة ملايين دينار على واحد ، شخص واحد اسمه فكتور حنا بشارت ، لا أعرف هو اجنبي ولا عربي هذا ، بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٨٥٢٠/٧٦/٣٧ وتعود هذه القضية عام ١٩٧٦ ، لو كان هذا صاحب بقالة في السوق وعليه للجمارك (٥٠٠) دينار يحولوا الشرطة عليه ويحصلون منه ويقفلوا دكانه ، أنا أعرف هكذا قضايا على بعض ناس لكن هذا الله أعلم ما هي الطريقة .

قضايا التموين عشر قضايا قيمتها (٨) ملايين دينار .

أخيراً أرى أن أسباب التسبب والتهزل والاهمال والاعتداء على الأموال العامة أن الاهواء تسيطر على كثير من المسؤولين وليس من مخافة الله وتقواه وإن الحكومات المتتابعة لم تكن مؤهلة بمعنى الكلمة ، لأن القاعدة المتبعة في تعيين تلك الحكومات هي قاعدة بعيدة عن الموضوعية وأمانة المسؤولية والانطلاق من كتاب

سنوات ردت المنظمة على (٣٨) استيضاح من (٥٩) ويقول التقرير أنها تتعلق غالبيتها بمنح تسهيلات زيادة عن السقوف المحدودة وصرف زيادة عن المقرر وعدم تحصيل ذمم ، لاحظت من خلال اطلاعي على بعض صفحات التقرير أن كثيراً من الذين أعطوا التسهيلات هم من الشخصيات والأغنياء وذوي النفوذ ، وأن من الذين أعطوا الأموال ليسوا أردنيين حتى الكفلاء ليسوا أردنيين ... لا أدري .

ثالثاً :- في القضية ١٩٩٠/٨٦٣ نص منح تسهيلات للسيد فلان ، أنا أترفع عن ذكر الأسماء حتى لا يقال هذا ضد فلان (١٥٥٦١٧) دينار ، ومنح أولاد فلان تسهيلات (١٤٤٨٠) دينار هو وأولاده .

في القضية ١٩٩٠/٨٦٣ منح تسهيلات للسيد فلان (٤٨٠٩٢) دينار فافل رهن قطعة مستملكة لفتح شارع يعني رضع رهن قطعة أرض أخذتها أمانة عمان ودائه ثمنها للسيد فلان ويقدمها رهن ، كيف نلوا الرهن ١٩ ؟

غريب جداً ، منح تسهيلات للسيد فلان في قضية ١٩٩٠/٨٨٤ (١٢٢٨٠) دينار مع عدم وجود أي رهن لضمان التسهيلات ، لذا لا يحاكم المدير نفسه الذي أعطى هذه التسهيلات نجد هذا له ظهر لذلك .

للدني والكفلاء لا يتمتعون بالجنسية الأردنية ، في بعض صفحات التقرير ...

وهنا نصت الجميع لسماع اذان المغرب ؟

معالي نائب رئيس المجلس : السيد عبد